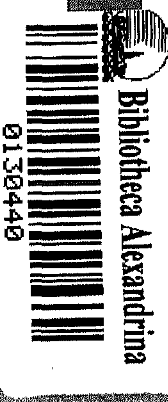
تاريخ المصريين ٣٠

الموظفون فى مصر

فى عصر محمد على

د. حلمى أحمد شلبى



تاريخ المصريين ٣٠



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

رئيس التحرير
د . عبد العظيم رمضان

الموظفون في مصر
في عصر محمد على

تأليف

دكتور حلمى أحمد شلبى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٩

تقديم

يسرني أن أقدم للقارىء كتاب : « **الموظفون فى مصر فى عصر محمد على** » للدكتور حلمى أحمد شلبى ، مدرس التاريخ الحديث بكلية آداب جامعة المنوفية ، وقد سبق أن قدمنا له فى هـــذه السلسلة كتاب : « فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتمـــاعى فى مصر » ٠

والكتاب الذى بين أيدينا يتناول فترة خطيرة من تاريخ مصر ، هى فترة عصر محمد على ، وهى فترة تغيرت فيها التربة الاقتصادية والاجتماعية تغييرا جذريا بتغيير علاقات الانتاج ، واستقرار حق الملكية الكاملة فى يد طبقة كبار الأعيان لأول مرة فى تاريخ مصر الطويل ، وبنظام الاحتكار الذى أصبح محمد على بمقتضاه التاجر الوحيد والصانع الوحيد ٠

فلقد كان من شأن كل هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية أن يكون لأول مرة فى تاريخ مصر جهاز **ادارى حديث** على

أعظم جانب من الأهمية لادارة وسائل الانتاج التى سيطر عليها محمد على ، وكان جهاز الادارة القديم جهازا محدودا بحدود وظيفته التى تقتصر – بصورة رئيسية – على جباية الضرائب ٠

لكل هذه الأسباب فان دراسة عن الموظفين فى مصر فى عصر محمد على تعد على جانب كبير من الأهمية ، لأنها تدرس جهازا جديدا لم تكن مصر قد عرفته قرونا طويلة ٠

وقد عنى الدكتور حلمى أحمد شلبى فى هذه الدراسة بتتبع تطور الوظائف قبل عصر محمد على ، ودراسة الجهاز الادارى ، متناولا كبار الموظفين وصغارهم فى الدواوين الحكومية ، وعيوب الادارة وظواهرها المرضية ٠

كذلك اهتم اهتماما خاصا بدراسة التركيب الاجتماعى لجهاز الموظفين فى ذلك العصر ، وانتماءات الموظفين العرقية ، وكفاح المصريين لتولى الوظائف الحكومية من يد العناصر الأجنبية التركيه والشركسية والأوروبية ، والصعوبات التى واجهتهم ٠

وقد اعتمد الدكتور حلمى شلبى فى دراسته بصفة أساسية على مصادر أصلية تتمثل فى مجموعات الوثائق التركية المترجمة الموجودة بدار الوثائق القومية ، وتقارير الأجانب عن الموظفين فى مصر ، كما اعتمد على ملفات الموظفين الموجودة بدار المحفوظات العمومية ، هذا بخلاف العديد من المراجع العربية والأجنبية ٠

ومن هنا فانى أرحب بهذا الكتاب ، وأتمنى أن يجد فيه القارىء المتعة الذهنية والعقلية ٠ والله الموفق ٠

رئيس التحرير

د٠ عبد العظيم رمضان

مقدمة

تتناول هذه الدراسة فئة الموظفين فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر التى قامت بدور بارز فى الادارة وتنفيذ سياسة الحكومة ٠ (وكانت تمثل الاداة الحكومية فى عصر محمد على لتنفيذ مشروعاته الاقتصادية الطموحة فى كافة المجالات ٠

ويمتد تاريخ فئة الموظفين فى مصر الى فترات عميقة ، تكمن فيها الصفات البيروقراطية ، وعلى مر العصور حدثت مؤثرات اقتصادية وسياسية وثقافية جعلت هذه الفئة تأخذ طابعا متميزا فى كل مرحلة ٠

أما المرحلة التى يتناولها البحث ، فهى مرحلة السيطرة التركية على الحياة فى مصر ، وحلول فئة من الموظفين الاتراك وغيرهم الذين تبوأوا مراكز الصدارة فى الحياة الوظيفية ٠ وقد تناولنا فى هذا البحث عدة فصول هى :

الفصل الاول ، فصل تمهيدى حول الموظفين قبل بداية القرن

التاسع عشر ، وعلاقتهم بالحكومة ، واهم الوظائف (المالية والادارية) التى كانت موجودة .

الفصل الثانى : الوظائف فى بداية القرن التاسع عشر ، وتوزيعها على قسمين : القسم الأول : الوظائف المالية الخاصة بجباة الأموال والكتبة أو ما يمكن ان نطلق عليها الوظائف الديوانية . والقسم الثانى : الوظائف الادارية العليا ، والتى يتقلدها فى العادة المقربون وأهل الثقة الذين كان يضمهم الباشا الى حظيرته .

ويتناول الفصل الثالث دور الموظفين فى الادارة ، أو كبار الموظفين والادارة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر : ومدى تنفيذهم لأوامر وتعليمات الباشا .

والفصل الرابع يتناول دور صغار الموظفين ، الذين تولوا وظائف الجباية وأعمال الدواوين ، وفى هذا الفصل توضيح لعيوب البيروقراطية المصرية فى هذه الفترة .

أما الفصل الخامس فيعالج الأصول الاجتماعية للموظفين ، وانتماءاتهم الجنسية ، وكيف سيطر هؤلاء على الحياة الوظيفية فى مصر ، الى أن تمكن المصريون فى فترة متأخرة من النصف الأول من القرن التاسع عشر من المزاحمة ودخول ميدان الوظائف بعد كفاح طويل .

وقد قامت مصادر البحث أساسا على وثائق الادارة وملفات

الموظفين ٠ أما وثائق الادارة غير المنشورة والمحفوظة بدار الوثائق القومية ٠ فهى عبارة عن الوثائق التركية المترجمة الى اللغة العربية، التى توضح دور هذه الفئة فى الادارة وتشتمل على ما يلى :

١ ــ دفاتر ديوان الخديوى ، وتحتوى على الأوامر الصادرة من الجناب العالى أو ديوان الخـــديوى الى المديريات والمحافظات أو التقارير الواردة اليه من هذه الجهات ٠

٢ ــ ملخصات محافظ المعية وهى عبـــارة عن القـــرارات الصادرة من ديوان الخديوى فقط بشأن الادارة والموظفين وتنفيذ هذه القرارات والاوامر ٠

٣ ــ محافظ الابحاث أيضا ويوجد بها العديد من الاوامر والقرارات الصادرة من الجناب العالى أو ديوان الخديوى وغيرها ٠

أما ملفات الموظفين فهى موجودة كاملة بدار المحفوظات العمومية وتنقسم الى مجموعات :

ــ المجمــوعة الأولى : « ملفـــات الخدمة مجلد (١) ــ اذون ربط المعاشات الملكية ١٢٤٦ هـ ــ ١٢٨٨ هـ (١٨٣٠ ــ ١٨٧٢ م) وتشتمل على فهارس لهذه الملفات المحفوظة فى دواليب ومخازن ، ويبلغ عدد الملفات فى هذا المجلد ٤٤٧٥ ملفا » ٠

ــ المجموعة الثانية والثالثة وهى عبارة عن مجلدات تشتمل

على تلخيص لملفات الخدمة تمتد فى الفترة من (١٨٧٢ — ١٨٨٣)، اطلعت على العديد منها ، ورأيت أنه من المفيد أن الحــق البحث ببعض هذه الملفات لما لها من أهمية · وبالرغم من أن لغة هــذه الملفات ضعيفة أحيانا وبها أخطاء نحوية أحيانا أخرى ، فاننى آثرت أن اوردها كما هى دون تدخل ·

هذا بخلاف العديد من المراجع العربية والأوربية · وأود فى النهاية أن أعرب عن شكرى لكل الذين قدموا لى يد المساعدة اثناء جمع المادة التاريخية لهذا العمل · وأرجو فى النهاية ان اكون قد وفقت فى اعداده ·

دكتور حلمى أحمد شلبى

شبين الكوم — فبراير ١٩٨٩

والله ولى التوفيق

الفصل الأول

الموظفون قبل بداية عصر محمد على

كان فى مصر قبل أن يتولى محمد على الحكم جهاز من الموظفين الحكوميين يمتد تاريخه الى مئات السنين ، له تقاليده التى حافظ عليها • وقد تمكن هذا الجهاز من تحقيق مكانة متميزة لسببين : الأول ، هو ارتباطه الوثيق بالحكومة ، التى كانت تقـــوم بالدور الأساسى فى الاقتصاد والادارة • والثانى ، هو أن أفراد هذا الجهاز كانوا غالبا ينتمون الى طبقات اجتماعية عالية •

وقد حافظت هذه الفئة على هذه المكانة عبر القرون ، حيــث ظلت المهام الخاصة بأعمال المحاسبة وامساك الدفاتر لليهود وجامعى الضرائب والصيارف للأقباط ، وكانت هذه المهام فى القرن الثامن عشر ، من الوجهة العملية ، على ما كانت عليه فى القرن العاشر(١) •

وقد احترمت الحكومة هذه التقاليد فى تولى الوظائف ، بالرغم من أنه كان يبدو على البعد كما لو كان باستطاعتها أن تفعل مـــا تريده • وفى نفس الوقت كانت التجارب قد علمت أفراد هـــذه

الفئة أن مستوى جيدا من قوة الانتاج الزراعى والصناعى فى صنف مصالحهم الخاصة (٢) ٠

وكانت مصر فى أواسط القرن الثامن عشر قد عاشت أكثر من خمسمائة عام تحت الحكم المملوكى ، الذى ظل يخيم على الحياة فى البلاد ، بالرغم من الفتح العثمانى ، حيث ظل الحال كما هو فى الواقع (٣) ومنذ أوائل القرن الثامن عشر كان من الواضح أن الأتراك قد ركنوا الى السيطرة المملوكية القديمة ، حيث كان النظام الاقتصادى القائم هو النظام الاقطاعى المملوكى ، وكانت الوظائف الحكومية فى ظل هذا النظام تورث سواء من حيث اللقب أو الوظيفة (٤) ٠

وكان الموظفون يبقون فى وظائفهم عقب أى صراع على السلطة ، يحتلون نفس الأماكن الوظيفية تقريبا ، مما هيأ لهم بعض الاستقرار وجعلهم قادرين على الحفاظ على أوضاعهم وتقاليدهم بأقل قدر من التعديل (٥) ٠

وكانت الوظائف اما سنوية أو ثابتة ، وكان يعين لها مخصصات ، عبارة عن امتيازات من الأرض أو الحقوق أو الرسوم من كل نوع ٠ ولم يكن لمن يتقلد الوظائف من النوع الأول أن يتمتع الا بميزات بسيطة تنتهى بانتهاء مدة وظائفهم ٠ أما الوظائف الثابتة فكانت لها طبيعة الملكية ، بمعنى أنه لم يكن يحق للسلطان أن يمنع تقلد أى شخص هذه الوظيفة اذا ما باعها صاحبها أو تنازل عنها لصالحه ٠ بشرط أن يدفع الضريبة (٦) ٠

واكتفى السلاطين باسناد الوظائف الكبيرة الى أصدقائهم وأتباعهم أو ذوى قرباهم لثقتهم فيهم ، وكان كبار الموظفين والضباط الأتراك يجمعون بين المرتبات الدورية — التى ينقاضونها

من الخزانة العامة ــ والاقطاعات طوال المدة القصيرة التى يقضونها بالبلاد · (٧) وكان هؤلاء يدفعون للسلطان ضريبه يطلق عليهـا « ضريبة الميرى » باعتبارها ضريبة على الوظائف ، حيث كانت هذه الضريبة تفرض على مجموع دخول الواحد منهم · (٨)

ولا شك ان تكوين هده الطبقة قد ارتبـــط الى حد كبير بالنظام المالى والادارى السائد فى الامبراطورية العثمانية ، الذى كان ينظمه « قانون نامه » الذى ينسب الى سليمان القانونى (١٥٢٠ ــ ١٥٦٦) ، والذى أدخلت عليه فى مصر تطبيقات عديدة ، اختفى معها اشراف الحكومة المركزية فى اســـتانبول على الادارة فى مصر · (٩)

وكانت العادة أن يعمل موظفو الحكومة أو طبقة الموظفين فى « الدواوين الحكومية » : التى يترأس كل ديوان منها «ناظر» ، هو بمثابة المشرف المالى على هذا الديوان ، يختار من بين كتاب الأموال، ويرفع اليه حساب الديوان لينظر فيه ويتأمله ، فيمضى ما يمضى ويرد ما يرد · وتختلف أعمال النظار فى دواوين الحكومة باختلاف الدواوين ، فهذا « ناظر الخزانة » ، و « ناظر الدولة » ، و « ناظر الدواوين » ·· الخ · (١٠)

وكان « الديوان الدفترى » ومقره القاهـــرة ، أكبر دواوين الادارة الماليـــة المركزية ، يرأسه « الدفتردار » أو ناظر المالية ، الذى يرسله الباب العالى وهو فى العادة يعين من بين أكثر من يثق فيهم السلطان ، وكان يطلق عليه أحيانا « المتصرف المالى » لأنه يشرف على شئون البلاد الماليـة ، وفى عصر السلطان محمود خان ــ فى عهد محمد على ــ أختير أحد رؤساء الحجاب فى استانبول لتولى هذه الوظيفة · (١١)

وفي هذا الديوان أيضا « وكيل الدفتردار » ، الذي ينوب عنه ، الى جانب وظيفة أخرى يطلق عليها « وظيفة مهـــردار » ، أى « حامل الاختام » وجماعة من الموظفين يسمون « الأفندية » ، وكانت مناصب « الأفندية » وراثية يمكن أن تباع ٠ (١٢)

وكان هناك « الأفندى الأول » ـ المشرف على جمع الضرائب ـ الذى يعرف بأسم « الرورنامجى » ، الذى يختار من بين الأفندية ، ويعين مدى الحياة بواسطة السلطان ويشغل رتبة نصف سنجق أو نصف بك ٠ (١٣)

ويشترط على الدوام فى « مناصب الأفندية » الوراثية والتى تباع ، أن يكون المشترى متعلما لحد كاف ، وأن يحصل على موافقة « الروزنامجى » ٠ (١٤)

وفي العادة يكون هؤلاء « الأفندية » على درجة عالية من المهارة فى الأعمال الحسابية وغيرها مما يتصـــل بالادارة المالية ، ويمرن هؤلاء فى أغلب الأحيان أبناءهم ومماليكهم على هذا العمل ، كمـــا يستخدمون أنواعا من الخطوط ليس من السهل قراءتها الا لمن مرن عليها ومارسها طويلا ٠ (١٥)

وعلى حين كانت وظيفة « الروزنامجى » تمثل وظيفة المدير العام المالى ، الذى يحصل الأموال الناتجة عن الميرى ، التى توضع مباشرة فى خزينته ، كان عمل (الأفندى) مسك الدفاتر الخاصـــة بأنواع تحويل وتبديل الملكيات التى تخضـــــع لدفع ضريبـــة الميرى ٠ (١٦)

و « الروزنامجى » يتبعه أربعة « أفندية » فى ولايات مصر ، يمكن اعتبارها بمثابة كتبه له ، ويشـــار اليهـم هكذا ، الأول « باش حلفا » ، وهو الذى يكلف بعمل حسابات الميرى الذى ينبغى أن يدفعه كل ملتزم يمتلك أراضى أو حاكم ولاية الجيزة ، وثلاث

قرى من ولاية منفلوط . والثانى » ثانى حلفا » . والثالث « ثالث حلفا » والرابع « رابع حلفا » . (١٧)

وأعضاء أو موظفو هذا الديوان عديدون ، يدخل ضمنهم كثيرون من الكتبة والصيارفة ملحقون بهذا الديوان ، يخضعون جميعا لأوامر الروزنامجى ، ويحصلون على أجورهم من الميرى(١٨) وهؤلاء الكتبة أو الصيارفة هم من الأتراك واليهود والأقباط ، فثمة أربعة كتاب خزنه (اثنان) منهم تركيان وهما أعلى مرتبة من الآخرين يختاران من بين اليهود (١٩) وعدد كبير من الصيارفة من الأقباط وكذلك من الأرمن . (٢٠)

أما الطريقة التى كان يلجأ اليها هؤلاء الأفندية الذين يعملون بأوامر من « الروزنامجى » فقد كانت طريقة مختلفة عن الطريقة التى يعمل بها أمثالهم فى استانبول . (٢١) وكتاباتهم تسمى (خط القيرمة) ، والصيارفة الأقباط يكتبون باللغة العربية ، وتمكن البعض منهم من تعلم اللغة التركية مما جعلهم من المقربين الى الحكام (٢٢)

وكان الروزنامجى — الأفندى الأول أو المدير المالى — يقوم بتقديم أعمال ديوانه الحسابية الى الدفتردار الباشا فى القاهرة ، وبعد اعتمادها ترسل مدونة باللغة التركية وبخط القيرمه الى استانبول . (٢٣)

وكانت الضرورة تتطلب أحيانا انشاء وظائف جديدة ، يتولى السلطان تعيين من يشغلها ، ففى عام ١٨٠٢ رأى (سليم خان) اصدار فرمان يقضى بانشاء وظيفة جديدة لم تكن موجودة من قبل أطلق عليها « مدير أمور جميع الأقلام » ، واختار الى جانبه عددا من الكتبة والصيارفة من أقلام المحاسبة والروزنامة ، لأجل

اســـتخدامهم بمعية « دفتر دار مصر » : بهدف ضـبط العمليات الحسابية وتحصيل الأموال الأميرية ورؤية المصاريف لكونهـا غير مضبوطة على الأصول الجارية فى استانبول ٠ (٢٤)

وكانت وظائف الكتبة في دواوين الحكومة من الوظائف الهامة، اذ لا يصل اليها فى العادة الا من توفرت فيه عدة شروط أساسية هى : اجادة القراءة والكتـابة ، ومعرفة اللغة التركية - لغـة الدواوين السـائدة ٠ وكان يرأس كل ديوان موظف كبـير هو « الباشكاتب » الذى يطلق عليه أحيانا لقب « المعلم » ، ومهمتـه النظر في أمور العمل والرد على الرسـائل الواردة اليه ، وكان يحيط به فى العادة عدد من الكتبة حين ينظر فى هذه الأمور ، ويعطى لرأيه دائما الاعتبار الأول ٠ (٢٥) وكانت وظائف الكتبـة فى الدواوين يتولاها فى العادة الأقباط ، ويصل البعض منهـم الى وظيفة الباشـكاتب ٠ (٢٦) وكانت التقارير التى يرفعهـا الباشكاتب الى رئاسته على جانب كبير من الأهميـة وفى الغالب يؤخذ بما جاء فيها ٠ (٢٧)

أما الصيارفة ، فقد كانوا يخضعون لأوامر الروزنامجى (٢٨) ويحصـلون على أجورهم من الميرى ، وهم فى العادة من الأقبـاط والأرمن ، خصوصا الأقباط الذين تخصصوا فى هذا العمل - جباية الأموال الأميرية - ولم يخرج هذا العمل مطلقا من أيديهم ، وهـم طائفة على درجة عالية من الدراية بهذا العمل منذ القدم ، وأصـبح لهم بمرور الوقت صفات ، من أهمها اتقان المناورات المالية وصفات الجباه التى كانت تميزهم عن غيرهم من الطوائف ٠ (٢٩) وفى العادة يتم تعيين (الصراف) عن طريق المباشر أو الملتزم ٠ (٣٠)

وطائفة الصيارفة هم الذين وضـعوا نظم جباية الأموال وأنشأوا الدفاتر والسجلات ، وهناك أسماء بارزة فى القرن الثامن

عشر قامت بهذا الدور ، أمثال المعلم شكر الله جرجس وانطون أبو طاقية وجرجس الجوهرى وابراهيم الجوهرى وفلتيوس حنا وواصف المصرى ولطف الله المصرى وملطى يوسف وغيرهم ٠ (٣١) وفى أواخر حكم المماليك برز منهم المعلم رزق اغا الذى اعتمدت عليه الحكومة فى جباية الضرائب ويعقوب ميخائيل وغيرهم ٠(٣٢)

وقد انتشر هؤلاء فى كل قرى مصر تقريبا ، وهم فى العادة رغم تقاضيهم أجرا على عملهم من الأموال التى يجمعونها من الفلاحين ٠ (٣٣) قاموا باستغلال نفوذهم أسوأ استغلال ، وكونوا ثروات طائله من وظائفهم عن طريقين : الأول هو الاستيلاء على أموال الفلاحين بغير حق ، والثانى هو اضاعة جزء كبير من الايرادات على الخزينة فى بعض السنوات نظير ما كانوا يتقاضونه من رشاوى من الفلاحين ٠ (٣٤)

وكان الحكام المماليك والأتراك على علم بما يقومون به للاستيلاء على هذه الأموال ، لذلك وجدنا بعض هؤلاء الحكام يدبرون ضدهم المؤامرات اما لاغتيالهم أو فرض أموال باهظة عليهم مما جعلهم يلجأون الى الهرب ، ففى أواخر حكم المماليك ، هرب المعلم مكرم عبد المسيح الذى كان يتولى جمع خراج ملوى وما حولها ، والذى حقق ثروة طائلة الى مركز منقباد ، بعد أن شعر بتدبير مؤامرة من بعض قادة المماليك لاغتياله والاستيلاء على أمواله ٠ (٣٥)

والجدير بالذكر ان هؤلاء الذين تقلدوا وظائف جباية الأموال فى مصر قد نجحوا فى توريث هذه الوظائف الى أبنائهم وأقاربهم، فكانت العادة عندهم الانتظام فى خدمة الحكومة فى سن مبكرة ، ربما منذ الرابعة عشرة من عمرهم ، فيلتحقون بدوائر المماليك أو دوائر الحكام الأتراك ، ويدخلون هذه الوظائف تحت التمرين ،

ثم سرعان ما يتم تعيينهم بعد أن يتمكنوا من كسب ثقة أصحاب هذه الدوائر • (٣٦) وبمرور الوقت أصبحت هناك عائلات من الأقباط تخرج من بين أفرادها من يتولون هذه الوظائف الحكومية •

أما مكانة طبقة الموظفين الاجتماعية فى هذه الفترة ، فقد حظى أفرادها باحترام واضح ، لأن الوظائف الحكومية كانت سبيلا الى الثراء ، خصوصا أصحاب الوظائف العالية ومن بينها وظائف الجباية ، فبخلاف الأتعاب التى يحصلون عليها عن أعمالهم فى التسجيل والجباية ، كان لهم راتب سنوى من مال الميرى يبلغ ١٥٠ كيسا (أى حوالى ٩٣٫٧٥٠ فرنك) وذلك لكل هيئة الأفندية ويقسم المبلغ فيما بينهم بحسب أهمية وظائف كل منهم • (٣٧)

وطائفة الأفندية الذين يعملون فى دواوين الحكومة أو دوائر الحكام فى هذه الفترة استطاعوا أن يحققوا ثروات طائلة من وظائفهم ، بحيث أصبحت وظائف الميرى تمثل مصدرا للثراء ، ومن ثم وجدنا أولئك الذين يشغلون هذه الوظائف يعنون بأبنائهم من حيث تدريبهم وتأهيلهم للحصول عليها ، أما بمشاركتهم فى أعمالهم الوظيفية أو عن طريق اتاحة الفرصة لهم لتعلم القراءة والكتابة فى الكتاتيب أو المدارس لكى يصبحوا قادرين على شغل هذه الوظائف • وقد لوحظ ان معظم الكتبة الاقباط فى الدواوين فى أواخر القرن الثامن عشر كانوا ممن تلقوا تعليمهم أو تدريباتهم بهذه الطريقة أمثال عبد الله منصور الذى تلقى تعليمه على يد والده — المعلم منصور حنين — أحد كتاب دائرة ابراهيم • (٣٨) وتلقى عديدون منهم تعليمهم فى الكتاتيب التى كانت منتشرة فى الصعيد — فى أسيوط — فى مبادىء اللغتين القبطية والعربية

وأصول الخط والحساب ، وهى أهم الأشياء التى كانت تدرس فى كتاتيب الأقباط قبل وجود المدارس هناك · (٣٩)

ولما كانت مكانة طبقة الموظفين قد بلغت هذه الدرجة ، فقد حرص أفرادها على الحفاظ على هذه المكانة ، فابتعدوا عن أسباب المنازعات السياسية ، وفضلوا البقاء كأداة طيعة مرنة فى يد الحكومة · (٤٠) كما حرصوا أيضا على أن تظل أسرار هذه الوظائف ، التى تتعلق بالتسجيل وأساليب التدوين واجادة المناورات المالية وغيرها مقصورة عليهم ، فهم يجيدون الى حد البراعة أساليب مسك الدفاتر وكتابة الحسابات الى حد يعجز الآخرون عن معرفتها ، فيسجلون المبالغ تحت دلالات ـ أى كل رقم الاشارة الدالة على نوعه مثل مليم ، وقرش ، وجنيه ، وسهم وقيراط وفدان ·· الخ ، بحيث يبدون بالغى الكفاءة فى استخدام هذه الطريقة · (٤١)

ومن أهم السمات الأخرى التى ميزت هذه الطبقة قبل عصر محمد على الولاء الشديد لحرفتهم ، الكتابة والتدوين وجباية الأموال ، الى درجة أن البعض منهم تمكنوا فى القرن الثامن عشر من الانتقال من هذه الوظائف الى وظائف الادارة وأصبحوا فى المناطق التى يقيمون فيها حكاما · وكثيرا ما أثنى أصحاب الدوائر والحكام المماليك والأتراك على بعضهم واستعانوا بهم فى الأمور الهامة المتعلقة بالادارة ، فاتخذ على بك الكبير المعلم رزق وزيرا له · (٤٢) وعمل المعلم غالى عند محمد بك الألفى وكيلا (٤٣)، وعمل بطرس أغا وكيلا لحاكم جرجا · (٤٤)

وهكذا نرى ان الموظفين قبل بداية محمد على كانوا محدودى العدد ويتميزون بكفاءات معينة ، ويحظون بمكانة اجتماعية عالية ·

الهوامش

(١) هاملتون جب ، هارولد بوون : المجتمع الاسلامي والغرب · الجزء الثانى ص ١٩ ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة ١٩٧١ ·

(٢) نفسه ·

(٣) صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصريـــة ص ٨٤ مكتبة مدبولى · (د· ت) ·

(٤) Heyworth, Dunne : An Introduclion to the History of Education in Modern Egypt, p. 87, 88, 92 London, 1938.

(٥) هاملتون جب ، هارولد بوون : المرجع السابق ج ٢ ص ١٨ ·

(٦) الكونت استيف : النظام الادارى والقضائى فى مصر العثمانية (وصف مصر) مجلد (٥) ص ٦٠ ترجمة زهير الشايب · الطبعة الأولى · القاهرة ١٩٧٩ ·

(٧) صبحى وحيده : المرجع السابق ص ١١٢ ·

(٨) الكونت استيف : المرجع السابق ص ١١٤ ·

(٩) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ص ١١٠ ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى القاهرة · ١٩٦٨ ·

(١٠) حسن الباشا (دكتور) : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية جـ٣ ص ١١٧٩ · القاهرة ١٩٦٦ ·

(١١) دار الوثائق القومية : محافظ الابحاث · · محفظة ١٢٠ (الفرمانات السلطانية) فرمان رقم ٤٨٩ الصادر من السلطان محمود خان الى والى مصر أواخر ١٢٣٩ هـ (١٨٢٤) ·

(١٢) لانكريه : الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين (وصف مصر) مجلد (٥) ص ٣٨ ، ٣٩ ترجمة زهير الشايب · الطبعة الأولى · القاهرة ١٩٧٩ ·

(١٣) نفسه ص ٣٨ · السنجق هو مدير الاقليم ·

(١٤) نفسه ص ٣٩ ٠

(١٥) راشد البراوى (دكتور) ومحمد حمزه عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص ٣٥ ٠ القاهرة ١٩٥٤ ، لانكريه : المرجع السابق ص ٤٢ ٠

(١٦) لانكريه : المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٢ ٠ « والميرى » ضريبة المال السنوى والصيفى ، حيث تؤخذ عوائد القسم الأول عن المحاصيل الشتوية ، وعوائد الصيفى عن الارز ٠

(١٧) لانكريه : المرجع السابق ص ٣٩ ـ ٤٠ ٠

(١٨) نفسه ص ٤١ ٠

(١٩) نفسه ص ٣٩ ٠

(٢٠) أ٠ب٠ كلوت بك : لمحة عامة الى مصر الجزء الثانى ص ٢٠٦ ، ٢١٣٠ ترجمة محمد مسعود القاهره (د٠ت) ٠

(٢١) دار الوثائق القومية : محافظ الابحاث محفظة رقم ١٢١ ٠

(٢٢) رمزى تادرس : الاقباط فى القرن العشرين ج ٣ ص ٧٩ ، ٨٠ ٠ مطبعه جريدة مصر ٠ القاهرة ١٩١١ ٠

(٢٣) لانكريه : المرجع السابق ص ٤٢ ٠

(٢٤) دار الوثائق القومية : محافظ الابحاث ٠ محفظة رقم ١٢١ ٠

(٢٥) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين ٠ دولاب ٥ عين ١ محفظه ٩٦ ملف رقم ١٤ عام ١٨٤٠ ٠

(٢٦) رمزى تادرس : المرجع السابق جـ ٣ ص ٨٠ ٠

(٢٧) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين ٠دولاب ٥ عين ١ محفظه ٩٦٠ ملف رقم ٤٦ باسم الحاج عبدى أغا عام ١٨٤٠ ٠

(٢٨) لانكريه : المرجع السابق ص ٤١ ٠

(٢٩) ج٠ د٠ شابرول : دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر (وصف مصر)، الكتاب الأول ص ٢٦ ترجمة زهير الشايب الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٩ ٠

وانظر أيضا : شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكارس ومشروع استقلال مصر فى سنة ١٨٠١ ص ١٧ ٠ القاهرة ١٩٣٢ ٠

(٣٠) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ٤٩ ٠

(٣١) رمزى نادرس : المرجع السابق جـ ١ ص ١٦٩ ، وكلوت بك : المرجع السابق جـ ٢ ص ٢١٣ ٠

(٣٢) شفيق غربال : المرجع السابق ص ١٧ ٠ هو نفسه الجنرال يعقوب صاحب مشروع استقلال مصر عام ١٨٠١ ، وكان يتمتع بنفس صفات الصيارفـة ، ولـه مناورات مالية مع الفرنسيين ٠

(٣٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ص ٤٤ (الطبعة الثانية) ٠ القاهرة ١٩٨٦ ٠

(٣٤) نفسه ص ٤٥ ٠

(٣٥) رمزى تادرس : المرجع لسابق جـ ٣ ص ٧٩ ، ٨٠ ٠

(٣٦) المرجع السابق جـ ٣ ص ٥١ ـ ٥٢ « وكان هؤلاء يتلقون مبادىء القراءة والكتابة فى الكتاتيب القبطية وقواعد الحساب من أهم الأشياء التى كانت تدرس بها ، قبل انشاء المدارس فى الصعيد » ٠

(٣٧) لانكريه : المرجع السابق ص ٤٥ ـ ٤٦ ٠

(٣٨) رمزى تادرس : المرجع السابق جـ ٣ ص ١١ ٠

(٣٩) المرجع السابق ، نفس الجزء ص ٣٩ ٠ (يذكر كلوت بك « جـ ٢ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ » أن هؤلاء كانوا يتلقون فى المدارس بعد اقامتها الاناجيل ورسائل الرسل ولا يتكلمون الا العربية التى بها يتفاهمون ٠ أما لغة أجدادهم ـ وهى القبطية ـ فلا يدرون منها شيئا ، خصوصا فى الوجه البحرى) ٠

(٤٠) مورو بيرجر : البيروقراطية والمجتمع فى مصر ص ١٤ ترجمة د٠ محمد توفيق رمزى القاهرة ١٩٥٩ ٠

(٤١) لانكريه : المرجع السابق ص ٤٢ ٠

(٤٢) رمزى تادرس : المرجع السابق جـ ١ ص ١٦٩ ، كلوت بك : المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ٠

(٤٣) نفسه ، جـ ٢ ص ٤٤ ٠

(٤٤) نفسه جـ ٣ ص ٨٢ ٠

أما الوظائف : فتنقسم الى قسمين : الأول : وظائف الادارة العليا . والثاني : وظائف الكتبة فى الدواوين وجباة الأموال .

أولا : وظائف الكتبة فى الداوين وجباة الأموال .

كانت هذه الوظائف ذات أهمية كبيرة لما لهـا من دور فى النواحى الماليـة ، وحين تولى محمـد على الحكم سعى الى اعادة النظام السابق لجباية الضرائب والأموال على أسس منتظمة .(٢) وبدأ يقرب اليه العناصر التى لها دور ودراية ومهارة ، وقبض على نواصى الجباه والقيمين على الأموال . (٣) وذلك بعد أن أصـبح المالك الوحيد بالغاء نظام الالتزام وأصبح التاجر والصانع الوحيد أيضا .

ولجأ الباشا الى الاستفادة من هذه الطائفة الى أقصى حد ممكن. وأتاح لأفرادها فرص تولى الوظائف الادارية أكبر من ذىقبل(٤) فاتخذ المعلم غالى وزيرا له فى ادارة الشئون المالية ، وأسند اليه عدة مهام تتعلق بمسح الأراضى وتجزئة الأطيان . بحيث أصبح لكل بلد زمام بهدف تمكين الحكومة من معرفة ميزانيتها (٥) .

وكانت الوظائف فى عصر محمد على فى شكل هبات أو منـح تعطى من الباشا ، مثل الأرض تماما ، وتجرى لها رواتب أو تستبدل بمعاشات أو (احسانات) ولى النعم فى حالة العجز عن القيـام بالعمل ، هذه الاحسانات اما مال أو أطيان زراعية ، ويقيد المرتب فى « ديوان الروزنامة » وهو قيمة ما يستحق الموظف ، وتحرر له به « رجعه » أو « سند » بقيمة استحقاقه من الديوان ، فقد قرر ديوان الرزنامة مثلا اعطاء سند لورثة الحاج اسماعيل اغا (أمـين

جمرك دمياط) فى ١٨٣٩ ، يشتمل على هذه البيانات ، وان يصرف هؤلاء معاشه من ديوان المديرية (٦) .

وكان يتم تعيين « الموظف » بعد صدور أمر عال بذلك من الباشا ، يحصل بعدها الموظف على ما يسمى « السند الديوانى » . تحدد فيه الوظيفة ، وحقه فى توريث هذه الوظيفة ، ففى عام ١٨١٢ صدر من الباشا ارادة سنية بتولى « عبد الخالق أفندى » وظيفة « مستخدم بديوان الرزنامة » ، وتدرج فى عدة وظائف فى هذا الديوان ، وامضى فى الخدمة الحكومية فترة طويلة ، وكان « ديوان الرزنامة » قد رتب لأبنائه رواتب فى الديوان ، لأنه كان يصطحبهم معه ليصبحوا قادرين على تولى هذه الوظيفة بعد وفاته (٧) .

وكان أساس شغل « الوظائف » فى مصالح ودواوين الحكومة هو قدرة الشخص او كفاءته ، ومبلغ ما سيعود على « الميرى » من هذا الشخص فى هذه الوظيفة ، لذلك كان الموظف يتحول بمجرد تعيينه فى الحكومة الى أداة طيعة ، توجهه الحكومة على النحو الذى تريده ، وتبين ملفات الموظفين ذلك بوضوح ، فقد كانت تطلق دائما كلمة « مستخدم » على أى موظف فى دواوين الحكومة . مما يدل على حرص الحكومة على السيطرة على جهاز الموظفين وتوجيهه على النحو الذى تريد ، كما كان بوسع الحكومة أيضا أن تتخلص من الموظف فى الوقت الذى ترغب ، حين ترى أنه لم يعد قادرا على آداء المهام الموكولة اليه ، عن طريق رفته ، وكان يطلق عليه فى هذه الحالة لفظ « سقط » أى أنه لم يعد صالحا لتولى وظائف الميرى . ويتضح من ملفات الموظفين والطلبات المقدمة منهم فى هذا الصدد ظروف ابعادهم من الوظائف ، وهى فى الغالب ظروف صحية لأن بعض الوظائف كانت تحتاج مقدرة بدنية هائلة . فالموظف شكر الله فانوس الذى بدأ حياته مستخدما فى « الخزينة الخديوية »

عام ١٨٢٠ ، ثم تدرج فى عدة وظائف حكومية فى ديوان عمـــوم المالية (قلم الموازين) والمعاونه الخديويه (ديوان المعاونة) ، فام ديوان المعاونة برفته من وظيفته بسبب اصابته بالعمى (٨) .

وهناك حالات أخرى كانت تلجأ الحكومة الى رفت الموظف فيها ، مثل تقصيره فى اداء مهام وظيفته ، فيجرى رفته بعد اجراء التحقيق فى الدعاوى أو التهم المنسوبة اليه ، وتقوم بتنصيب آخر بدلا منه ، وهناك حالات منها حالة الموظف (عبدى اغا) بديوان المحمودية عام ١٨٤٠ بعد أن تم التحقيق فى الدعاوى المنســوبة اليه ، وتولى آخر وظيفته (٩) .

هذا النظام المحكم فى تولى الوظائف الديوانية ووظائف جباية الاموال والابعاد عنها يعكس حرص الباشا على خلق آداة حكوميـة تتناسب مع طموحاته فى اقامة دولة على أساس من الاقتصاد الموجه، ولما كان الباشا حريصا على أن تكون هذه الأداة على مستوى طموحاته فانه لم يكن يتردد فى تعيين العناصر التى تتجاوب مع مشروعاته أو يقصى العناصر التى تعجز عن تنفيذ هذه المشروعات .

وكانت وظائف الكتبة من أهم الوظائف ، لأن الباشا كان فى حاجة الى عناصر تجيد القراءة والكتابة ، ومعرفة اللغة التركية ، لذلك وضعت الحكومة شروطا عند الالتحاق بالوظائف لكلى تضمن ذلك . وأطلقت للموظفين الذين ينطبق عليهـم شروط الالتحاق فى الوظائف حرية التصرف بشرط آن يحققوا التزاماتهم الوظيفية، ومعنى التزاماتهم الوظيفية ـ ان الوظائف كانت بمثابة عهدة على الموظف يحصل عليها طبقا لعقد مبرم بينه وبين الحكومة (١٠) . لذلك كان على الموظف فى كل الظروف أن ينفذ بنود هذا العقـد مع الحكومة بأى طريق ، حتى ولو اقتضى الأمر أن يقوم الموظف

بتأجير عدد من الكتبة على نفقته لانجاز المهمة الموكولة اليه ، أى أن الوظائف كانت فى شكل اقطاعات ٠

ويبدو جليا ان محمد على كان ينظر الى موظفيه نظرة الباب العالى الى الرعية العثمانية ، فالرعية العثمانيه فى اوطار السلطنه عظيمها وحقيرها « عبيد » للذات الشاهانية ، ولم يتجاور محمد على هذا النطاق ، اذ كان الباب العالى حريصا على تذكيره بهذا بين الحين والآخر ، فقد أكد الخط الهمايونى الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ اليه ذلك فى هذه العبارة ، « رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم ، وتأكيدات أمانتكم ، وصدق عبوديتكم ، لذاتنا الشاهانية ، ولمصلحة بابنا العالى »٠، بينما يكتب محمد على للصدر الاعظم فى ٢٥ يونيو ١٨٤١ ردا على ذلك بقوله : « بعد أن قدمت ألفا من التشكرات على ما شملنى من الاحسانات الملوكية السامية، اشتغلت باستلام الخط الشريف الهمايونى بما لاقى من شعائر الاحترام والشرف ، وقد رافقه موكب عظيم من محل اقامة مهيب أفندى — رسول الباب العالى الى محمد على — حتى سراى الولاية ٠٠ ولكى تعم الدعوات بدوام السلطنة السنية ، أمرت باطلاق المدافع مرارا » (١١) ٠

ولاشك ان هذه النظرة الى الموظفين — بأنهم عبيد — أدت الى خلق مجتمع من الموظفين حريص على مصالحه الشخصية بغض النظر عن أى أمو رأخرى ، فلم يكن هناك ثمة انتماء يذكر الى النظام الذى أراده محمد على الا بالقدر الذى يخدم مصالح هذه الطائفة من الموظفين ، واعتمد محمد على فى هذا الاطار على الاستفادة من التوازن بين عناصر الموظفين ، فجعل وظائف الادارة العليا فى يد الاتراك والجراكسة والأرمن وغيرهم ، على حين ترك وظائف الكتبة والعمل فى الدواوين فى يد الأقباط ، ونادرا ما كان يحصل الأقباط على

وظائف الادارة ، بل ان الوظائف الديوانية (وظائف الكتبة والعمل فى الدواوين) أسند رئاستها الى أفراد من عناصر الاتراك والجراكسة والأرمن لكى يضمن حدوث التوازن بين كل هذه العناصر ، وجعل على رأس « ديوان الرزنامة » المختص بشئون الموظفين أحد العناصر التركية البارزة ، وهو الديوان الذى تسجل فيه جميع البيانات الخاصة بكل الموظفين فى الدواوين المختلفة • كما جعل على رأس « الدفترخانة » أحد العناصر التركية البارزة أيضا ، وفى الدفترخانة سجلات تحتوى الجهات التى عمل فيها كل موظف والمدد التى قضاها فى كل وظيفة (١٢) •

ثانيا : وظائف الادارة العليا والديوان الخديوى :

أما موظفو الادارة العليا ، فقد كانوا يتلقون تدريبات خاصة لادارة الدواوين طبقا للقواعد التى تخدم أهداف الحكومة ويتشرب هؤلاء فى نفس الوقت قيم واخلاق أصحاب الوظائف العليا الذين ينتسبون الى الارستقراطية التركية ، ويرتب لهم مصروفات بمجرد دخولهم الى هذا المجال ، وهم فى العادة من العناصر المقربة الى الباشا ، الذين يبدأون حياتهم فى « ديوان القلعة » ويتدرجون فى الوظائف الى أن يصلوا الى أعلى المناصب ، وهناك أمثلة عديدة توضح ذلك ، « حمزة باشا » الذى عمل مديرا للمنوفية ، أقام فى بداية عهد محمد على فى القلعة بضع سنين ، وفى سنة ١٨١٩ توجه الى اسنا ليتلقى تعليمه الخاص مع الغلمان ، وهو تعليم فى العادة ينصب على دراسة فنون الادارة والجيش • وفى عام ١٨٢٠ نال رتبة الملازم ، ثم التحق بالعمل مع سليم اغا ، ثم عثمان أغا ، ثم مصطفى أغا ، ووصل فى النهاية الى وظيفة مدير المنوفية (١٣) • أما سليم باشا الذى أصبح مدير المالية فى مصر

فى أعقاب عصر محمد على ، فقد كان من غلمان ولى النعم فى عام ١٨٠٦ ، ثم تدرج فى عدة وظائف فى « ديوان المحاسبة » ، وعمل سلحدار أغا ، ثم مدير عموم قبلى ، وعضوا بمجلس الأحكام ، ثم رئيسا لمجلس الأحكام المصرية ، ثم مدير مالية مصر (١٤) ٠

ووظائف الادارة العليا — كما اسلفنا — هى وظائف الاقرباء والأصدقاء ذوى الحظوة ، يتولون هذه الوظائف بصفة دورية لمدد قصيرة حتى يتسنى ارضاؤهم جميعا ولو بصفة جزئية (١٥) ٠

فهذا أرسلان باشا مدير المنوفية أحد كبار — رجال الادارة ، بدأ حياته الوظيفية عام ١٨٢٩ فى ديوان البحرية بالاسكندرية ، ثم تدرج فى عدة وظائف ، ثم أصبح وكيلا لترسانة الاسكندرية ، ثم معاون مديرية الغربية ، ثم مأمور ادارة روضة البحرين (الغربية والمنوفية) ، ثم مدير ادارة جرجا ، ثم مدير جرجا برتبة لواء ، ثم مديرا لمديرية أسيوط ، ثم انتقل بعد ذلك الى وظيفة مدير المنيا وبنى مزار ، ثم وظيفة عضو مجلس الاحكام المصرية ، ثم فى النهاية مدير المنوفية (١٦) ٠

ووظائف الادارة بخلاف وظائف الكتابة والجباية ، كانت التعيينات فيها لمدة سنة واحدة تقريبا ٠ ويستعفى بعدها كل شاغل مؤقت للوظيفة ، ويظل اسمه مدونا فى سجل بدفتر خانه ، ينتظر دوره فى التعيين من جديد ، وكان يطلق على فترات الانتظار (خلو أو بدون عمل) وهى تطول وتقصر بحسب توفر وظيفة ، وأحيانا كان يحدث تغيير فى الوظيفة وفى جهة العمل٠وهناك أمثلة عديدة على ذلك منها (موره لى اسماعيل افندى)، الذى بدأ حياته الوظيفية فى وظيفة مأمور ادارة فى مديرية الجيزة (١٨٤١)، ثم ابعد عن العمل ، وعاد الى التعيين فى وظيفة مأمور ادارة الزقازيق (١٧) ٠

و(محمد عاصم باشا) من ديار بكر (احدى مدن شرق الاناضول)دخل الخدمة فى ديوان الجهادية فى عام ١٨٣٤ ، ثم انتقل الى وظيفة ادارية وعين بعد ذلك فى وظيفة كاتب تركى (١٨) .

ويذكر « جون بورنج » فى تقريره عن ظاهرة التغيير والتبديل بين أصحاب هذه الوظائف انها من أهم العوامل التى تنتقص من كفاية أصحابها . وأنهم كثيرا ما ينقلون من المناصب ذات الطول والحول الى منصب آخر ، وأضاف « ان صلاحية الشخص للقيام بالأعمال الموكولة اليه ليست بالأمر الذى يقام له وزن كبير » .«١٩»

وفى اعتقادنا أن سبب ذلك يرجع الى أن هذه الوظائف كانت تمنح لمن يدفع أكثر ، أى مقابل رشاوى وبالتالى كان أصحاب هذه الوظائف عرضة للتغيير والتبديل أكثر من أصحاب وظائف الكتبة وجباة الأموال ، يذكر البعض « ان الهدف الرئيسى للذين يشغلون هذه الوظائف هو تعويض ما قد دفعوه » (٢٠) .

أما رجال الحاشية أو رجال بلاط الباشا الذين يطلق عليهم « رجال المعية » أو « المعية السنية » ، على غرار التسمية المتداولة فى بلاط الخلافة ، فقد تلقبوا بألقاب رجال البلاط المعروفة فى استانبول ، وكان ديوانهم هو « ديوان الخديوى » أو «ديوان المعية» وكانت قصور الباشا تكتظ بطوائف من الخدم ذوى الصفة الرسمية وكانوا نوعين « الأغوات الاندرون » وهم الخدم الخصوصيون الذين يعملون داخل القصور ، وكانوا من الخصيان غالبا . و « الاغوات البيرون » وهم الذين يعملون خارج القصور (٢١) . وتحفل ملفات الموظفين بأسماء هؤلاء الرجال الذين خدموا فى بلاطات وقصور الباشا ، الذين خصص لهم المعاشات والأطيان فى انحاء البلاد (٢٢) .

وهى عناصر تنتمى الى جنسيات من انحاء الدولة العثمانية .
اغلبها من الاتراك الوافدين الى البلاط بتزكيه من الخليفـــه فى استانبول ، كانت تتلقب بالالقاب التركيه والفارسية وتترفع عن العربية ، فألقاب أفراد الحاشية مثل « الأمير آخور » تعنى رئيس الاسطبلات المنوط به الاشراف على الماشية . و « القبوجى باشى » هو رئيس البوابين ، و « القهوجى باشى » هو الخادم المكلف بتقديم القهوة للوالى ، و « القمشجى » وهو السائس ، و « المعجون أغاسى » وهو الكيمياوى بصيدلية القصر . و « الابريقدار » حامل ابريق الماء للوضوء ، و « الجندارجى » الخادم المكلف بغسل الملابس ، و « اليسقجى » وهو الحاجب ، و « العشى باشى » وهو الطاهى ، و « الشماشرجى » وهو الخادم الموكل اليه حفظ ملابس الرجال ، وكان يساعد الوالى فى ارتداء ملابسه ، و « التوتنجى » يقوم باعداد التبغ للتدخين (٢٣) .

ومما لاشك فيه ان صبغة الوظائف بالتركية كانت أمـــرا طبيعيا ، اذا عرفنا ان هذه الارستقراطية التركيه من كبار الموظفين الذين ترقوا فى أعلى الوظائف وسيطروا على الادارة عزلت نفسها تماما عن المصريين ، وظلت تنظر اليهم نظرة كبرياء وترفع ، وهو ما صبغ الوظائف بعنصرية حادة ، وجعل روح الغطرسة و التعالى طابعا سائدا فى علاقة كبار الموظفين بالمصريين ، حتى الباشا ذاته خص هؤلاء الأتراك بجماع ثقته ، وكان من الواضح استقرار تميز الاتراك بالقيادة فى روعة ، يقول للبارون دى بوالكمت : « اننى لم أعمل فى مصر سوى ما عمله الانجليز فى الهند ، فلديهم جيش من الجنود الهنود ، يقودهم ضباط من الانجليز ، ولدى جيش من ابناء العرب ، على رأسه ضباط من الاتراك .. والتركى أصـــلح للحرب والقيادة ، اذ يشعر بأنه خلق ليحكم ، ويحس ابن العرب

فى حضرته ، أن التركى أحق بالقيادة . وأضاف « لقد شهدت ذات مرة فى مديرية الغربية ، جمعا يتألف من ثلاثة آلاف من ابناء العرب ـ يقصد المصريين ـ كانت ظواهر الأمور تدل على انهم سيعصفون بكل شئ ، فأرسلت عليهم أحد ضباطى ، ومعه ثلاثون تركيا ، فما كان من هذا الجمع الحاشد الا أن تفرق » (٢٤) .

وهكذا نرى ان سياسة محمد على فى اسناد الوظائف الادارية العليا ووظائف القيادة كانت تقوم على الاعتماد على اجتذاب ضباط الاتراك الى البلاد والاستفادة منهم ، يقول : « اننى اعترف من المعين الذى ينهل منه السلطان ، وكان من حسن طالعى ، أن غل السلطان يده فى منح المرتبات ، ولكنى بسطت يدى كل البسط ، فهرع الضباط الى . ورأيت بعد ذلك أن استوثق من اخلاصهم ، وقد وضح لى أن خير طريقة لضمان ذلك . أن أجزل لهم العطاء ، وأسخو عليهم بالهدايا ، على أن أحول بينهم وبين اقتناء الممتلكات ، والسعى فى أن يكون لهم بين الأهالى نفوذ و سلطان » (٢٥) .

وقد نجح محمد على فى سياسته فى اسناد الوظائف الادارية العليا الى هذه العناصر نجاحا كاملا ، فقد رأينا الاتراك وغيرهم ممن يشكلون الارستقراطية الوظيفية يترفعون عن تولى الوظائف الصغيرة ، لأنهم رأوا انها تجافى سلطة الأمر والنهى ، خصوصا وظائف مسك الحساب والوظائف المحلية الثانوية فى أعماق الريف التى تركوها للمصريين ، ولم يكن هناك ما يجعل الباشا يحد من غلواء حميته التركية والركون الى المصريين ، الا أن يجد هذه العناصر التى منحها جماع ثقته تغدر به وتتمرد عليه .

الهوامش

(١) رؤوف عباس (دكتور) : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧ ـ ١٩١٤) ص ٧٩ · القاهرة ١٩٧٣ .

(٢) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٧٨ ·

(٣) ادوار جوان : مصر فى القرن التاسع عشر ص ٣١٢ · ترجمة محمد مسعود · القاهرة ١٩٣١ ·

(٤) رمزى نادرس : المرجع السابق جـ ١ ص ١٨١ ·

(٥) نفسه جـ ٢ ص ٤٧ ·

(٦) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين : ملف الحاج اسماعيل أغا (أمين جمرك دمياط) ١٨٣٩ · دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٦ ·

(٧) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب ٥ عين ١ محفظة ١٠٠ عام ١٨٤٦ · ملف رقم ٣٢٠ · انظر الملاحق ملحق رقم (١) ·

(٨) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف ٨٣٦ عام ١٨٥٠ انظر الملاحق ـ ملحق رقم (٢) ·

(٩) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب ٥ عين ١ محفظة ١٦ ملف ٤٦ باسم الحاج عبدى أغا عام ١٨٤٠ ·

(١٠) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب ٥ عين ١ محفظة ١٠٠ ملف ٣٢٠ عام ١٨٤٦ ·

(١١) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء جـ ٥ ص ١٥٩ (معاهدات وفرمانات) ·

(١٢) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٦ ملف رقم ٧١٥ ·

(١٣) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٦ ملف رقم ٧١٥ باسم حمزة باشا مدير المنوفية ·

(١٤) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف رقم ٨١٥ باسم سليم باشا (وزير المالية سابقا) ·

(١٥) هاملتون جب ، هارولدبوون : المرجع السابق جـ ١ ص ٢٧٥ ·

(١٦) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب ٨ عين ٢ محفظة ١٧٩ دوسيه رقم ٣٧٧١ ·

(١٧) دار المحفوظات العمومية : ملفات الموظفين · دولاب رقم ٦ عين ١ محفظة ١٢٣ دوسيه رقم ١٧٤٦ ·

(١٨) دار المحفوظات العمومية : انظر مجلد رقم ٣ المستخرج من ملفات ربط المعاشات الملكية (١٨٨٣ ـ ١٨٨٦) ص ١٤٧ ·

(١٩) تقرير جون بورنج John Bowring ص ٤٧٣ · محمد فؤاد شكرى (دكتور) ، عبد المقصود العنانى وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) · القاهرة ١٩٤٨ ·

(٢٠) هاملتون جب ، هارولد بوون : المرجع السابق جـ ١ ص ٢٧٥ ·

(٢١) عبد السميع الهراوى : لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر الكتاب الأول الصادر عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية · القاهرة ص ٢١٥ ـ ٢١٦ ·

(٢٢) دار المحفوظات العمومية : المجموعة الأولى من المستخرج من ملفات ربط المعاشات الملكية المجلد (٣) من ابتداء ١٨٨٣ ـ ١٨٨٦ ·

(٢٣) عبد السميع الهراوى : المرجع السابق ص ٢٢٨ ·

(٢٤) تقرير البارون بوالكمت Baron de Boislecomte محمد فؤاد شكرى وآخرون ص ٢٤٨ ·

(٢٥) نفسه ·

كبار الموظفين والادارة

بعد أن تحققت السيادة لمحمد على على البـــلاد اثر تحطيم المماليك ، ذهب الى تقسيم مصر الى وحدات ادارية تغيرت حدودها لتلائم الضرورات الادارية والاقتصادية ، وكثرت بالتالى اعادة تنظيم الحكومة بغرض الوصول بالعائد المادى الى أقصى حد ممكن ، وأخذ يعين موظفين ليحكموا هذه الوحدات الادارية التى بلغت أربعـــة وعشرين قسما أو وحدة على رأس كل منها « مأمور » ، وتم تجميع هذه الوحدات الادارية فى شكل مديريات بلغت سبع مديريات على رأس كل منها « مدير » (١) .

وتمثل هذه الوظائف « المدير والمأمور والناظر » وظائف الادارة العليا فى انحاء البلاد التى أمتدت واجباتهم الى النـــواحى الادارية والمالية والبوليسية ، ويمكن تقسيم هذه الوظائف العليا الى عدة مستويات وتناول الدور الذى قامت به على النحو التالى :

١ ــ موظفو المهام الخاصة :

قرب محمد على اليه عددا من اتباعه المخلصين ، كانوا أدواته

للوصول الى كل مستويات الادارة فى مصر ، واعتمد عليهم واولاهم ثقته ، ويمكن أن نطلق على هؤلاء « أهل الثقة » أو الحاشية ، وهم فى العادة من أقربائه ومن العناصر التركية عموما الوافدة الى مصر جريا وراء المناصب ، وكان أقرب الرجال الى الباشا هم سامى بك ، وأحمد باشا المنكلى ، وعثمان بك • وحبيب افندى وزكى افنـــدى وغيرهم (٢) •

وكان الباشا يوجه اليهم تعليماته واوامره الواجبة التنفيذ ، ولم يجعل بينهم وبين رجال الادارة آية وسائط ، فكان يرسل الى المديرين والمحافظين بأن يخاطبوا هؤلاء المقربين اليـه مبـاشرة ، أو يستدعى أحد هؤلاء للمثول اليه اذا اقتضى الأمر ذلك ، ففى عام ١٨٢٠ أرسل الى محافظ الاسكندرية محرم بك بأن يرسل كل مكاتباته الى حبيب افندى مباشرة، الذى كان يعرض هذه المكاتبات على الوالى (٣) • كما استدعى عثمان بك فى عام ١٨٢١ للمثول أمامه مباشرة لسؤاله شفويا عن بعض الأمور (٤) •

وكان هؤلاء الخلصاء الى الباشا من رؤساء ديوان المعية الذين أبدوا كثيرا من الولاء والحماس فى خدمة الباشا ، ولاشك ان محمد على كان يرى أن هؤلاء من أهم العناصر التى يعتمد عليها ، وكان يرى أنه اذا نجح فى اختيارهم فان ذلك سوف يؤدى الى تحقيق طموحاته فى خلق آداة فعالة لتحقيق مشروعاته (٥) •

وقد أظهر هؤلاء للباشا كل مظـــاهر الولاء والطاعة فكانوا يعرضون عليه كل الأمور ، بحيث لم يخــرج مشروع الى التنفيذ الا بعد اشراف الباشا الشخصى عليه • وكان هذا بالطبع يلقى مـن الباشا رضا لأنه كان يهدف الى الاحتفاظ فى يديه بالرقابة الكاملة على كل التفصيلات (٦) •

وسمح محمد على لهؤلاء بأن يجمعوا رجـــال الادارة فى أى

مديرية فى اى وقت لكى ينقلوا اليهم تنبيهات الباشا وأوامـــره ، فأرسل الباشا فى عام ١٨٢٩ الى زكى افندى مثلا يطلب ذهابه الى مأمورية فوه ويجمع المأمورين للتنبيه عليهم بالالتفات لأعمـــالهم وتأديتها على أحسن وجه وتهديدهم بالعقاب (٧) . وأرسل الى حبيب افندى فى عام ١٨٢٨ يطلب اليه الاجتمـــاع بالموظفين فى بعض الدواوين للتنبيه عليهم بالجد فى أعمـــالهم وارســـال دفـاتر الخزينة (٨) .

وبالرغم من أن الباشا أغدق على هؤلاء ، بحيث كانت تظهر عليهم امارات التكريم والثراء ، فانهم كانوا يبدون له الولاء حرصا على مصالحهم الذاتية ، ولم يكن يجرؤ أحد منهم على معارضته أو اظهار اعتراضه على مشروع من مشروعاته (٩) .

وكان الباشا يطلب من هؤلاء أن يكونوا على قدر عـــال مــن الكتمان والسرية ، لأن مهامهم تتطلب ذلك ، فيرسل الى أحـــدهم ويدعى محمد بك فى ١٨٢٧ بالحضور فورا لسؤاله فى بعض الأمور بدون افشاء ذلك لأحد (١٠) . وينبه على آخر بأن يتبع فى جميع مكاتباته الى الخارج أسلوب السرية المطلقة ، وأن يقوم بتمزيق أى خطاب مرسل حتى لا يتمكن أحد من رؤيته (١١) .

وفى بعض الأحيان كان يكلف هؤلاء بتكوين لجان خاصـــة يترأسونها للطواف بالمديريات للتحرى عن العرائض المقدمة مــن الأهالى وللتأكد فيما اذا كان رجال الادارة فى الاقاليم ينظرون فى مضمونها أم لا (١٢) . كذلك كان الباشا يطلب تكوين لجان خاصة للنظر فى المسائل الهامة ، فقد أمر حبيب افندى فى عام ١٨٣٤ بأن يجمع بوغوص بك وباسيليوس بك للنظر فى العرائض المقدمة من أصحاب الديون التى يلتمسون فيها تقسيط هذه الديون (١٣) .

وكان هؤلاء هم الأدوات بين « الديوان الخديوى » وبين الباشا ذاته ، فكل المراسيم والقرارات الصادرة من الديوان كان يحملها هؤلاء الى الباشا ، ولا تعتبر نافذة الا بعد أن تختم بخاتم الباشا ، وكان زكى أفندى فى عام ١٨٢٦ هو المكلف بافراغ القرارات فى صورة أوامر ومراسيم واصدارها الى الجهات الموجهة اليها (١٤) .

وقد اعتمد محمد على – بالرغم من أنه كان حريصا على النظر فى كل التفصيلات – على هؤلاء من « اهل الثقه » فى استخدام الطريقة المناسبة للنهوض بالادارة ، وكان يلجا الى أسلوب المحاولة والخطا ، ويوكل الى هؤلاء اختيار الطريقة الملائمة ، فقد ارسل الى ابراهيم باشا فى ٢٧ شعبان ١٢٤٤هـ(١٨٢٨) بانه قد عملت تجربتان للنهوض بالادارة ، وانه ينبغى انتخاب احدى التجربتين (١٥) . مما يدل على أن محمد على كان يلجأ الى التجربة والخطا لانجاح ادارته ، ولكنه كان يعرف تماما هدفه وهو الوصول الى اكبر عائد مادى ممكن . لذلك حين كان يرى اى تردد منهم ، كان يبادر الى حثهم على بذل كل الجهود وعدم التردد فى القرار ، فارسل الى حبيب افندى في غرة صفر ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) ينبهه الى عدم التردد فى اتخاذ القرار (١٦) .

ولما كان هؤلاء يعوزهم حماس الباشا ، فقد ركنوا الى معاملته وكأنه مصدر للوحى ، وترديد كل ما يقوله ، وأن يظهروا له أن أحكامه فوق مستوى الخطأ (١٧) .

أما محمد على فقد كان يعلن باستمرار – بالرغم من ابدائه الثقة فيهم – أنهم يعوزهم الحماس ، ولا يتردد فى أن يعلن على مسامعهم أنه لا يخشى ان يعدم أحد المنسوبين الى عائلته فى سبيل اسعاد مصر (١٨) . وانه سوف ينزل العقاب بأقرب الناس اليه لخروجهم على مقتضيات أعمالهم الوظيفية (١٩) .

وبمرور الوقت حلت أساليب المداهنة والنفاق بين هـــذه النخبة من موظفى المهام الخاصة ، وتمكن من الوصول الى الباشــا كل من أجاد هذه الأساليب ، وشجعهم على هذه الاساليب محمد على نفسه الذى كانت تفزعه الآراء المعارضــــة · وتبين وثائق الادارة بوضوح لهجة أوامره المتوعدة لمعارضيه من أى فئة التى لا تقتصر على مجرد النفى او الطرد من الوظيفة بل تصل الى التعذيب البدنى ــ الضرب بالنبوت ــ او حتى القتل وغيرها من أساليب التنكيل، يقول : « انه طالما أغدق النعم على الذين اعتنى باعدادهم من الرجال، وطالما نصح اليهم عند انحرافهم عن جادة الصواب ، ولكن ذلك كله لم يجد نفعا ، لذلك لم يبق والحالة هذه الا استعمال النبوت فى تقويم ما أعوج من احوالهم » (٢٠) ·

وأصبحت هذه الحاشية مسرحا للتآمر والمنافسات ، وما حل عام ١٨٢٧ حتى قام حزبان يسعيان الى كسب رضا الباشا وثقته الكاملين ، الأول يطلق على نفسه حزب الموره ، ويضم عددا كبيرا من الاتراك الذين رافقوا ابراهيم باشا فى حرب المورة ، وهؤلاء احتلوا مراكزهم باصطناع نفوذ ابراهيم باشا · والحزب الثانى هو الحزب الأرمنى الذى كان يتزعمه يوسف بوغوص بك ويضم الشــــباب الذين تعلموا فى فرنسا وبريطانيا (٢١) · وكثيرا ما نبههم محمد على الى ترك التحاسد والتآمر ولزوم التوادد والتحابب ، ولكن قلة منهم هى التى كانت محل رضا محمد على ، أما الأغلبية فقد تحولوا الى مجموعة من الوصوليين الذين لا تربطهم بالباشا نفسه سوى مصالحهم الذاتية ، واجتهدوا فى اتقان طرق التقرب الى الباشا أكثر من أى شىء آخر · ولم يكن أحد يخبره بالحقيقة (٢٢) ·

ولما كانت هذه الطائفة من الموظفين الاتراك والجراكســـة تعوزهم الكفاءة ، فقد اعطى الباشا ثقته لطائفة أخرى من كبـــار

وكان الباشـــا فى أحايين كثيرة يدعو هـؤلاء المقربين الى مجالسه الخاصة ويطلب اليهم ترتيب الحسابات والسعى الى خلق موارد ثابتة للايراد يغترف منهـــا المال اللازم لادارة شــــئون البلاد · (٢٧) ولم يكن يقبل منهم أى تلكؤ فى انجاز أعمالهم ، وكانوا عرضة لانزال العقاب الشديد بهم · (٢٨)

وقام الرجلان باسيليوس بك وحنا الطويل فى عهد محمد على لأول مرة بوضع لائحة بخصوص ايرادات الأقاليم ، وأشرفوا على تنفيذها ، واقترحوا الأفكار لاصلاح طائفة الصـــيارفة والكتبة فى الأقاليم ، ويعزى الى باسيليوس وضع لائحة فى عام ١٨٢٩ لتنظيم أمور الاقاليم ومنع ظاهرة الاختلاس فيها · (٢٩)

ولم تكن هذه الطائفة من المتخصصين فى الشئون المالية تتميز عن سابقتها من حيث الحرص على التقرب الى الباشا ابتغاء مصالحها الذاتية ، وكان الباشا يعلم ذلك تبعا ، ويعرف براعتهم فى الخداع ونهبهم لأموال الدولة ، لذلك لم يكن يتردد فى تغريمهم بالأموال الطائلة (٣٠) ففى عهده أرسل الخطابات الى باسيليوس بك ذاته ينذره بالرفت اذا قصر ، وانه سوف يولى غيره مهام وظيفته · (٣١)

وكان هؤلاء أدوات الباشا فى ادخال الاساليب الحديثـــة الى الدواوين فى الشئون المالية ، خصوصا بعدما تبين آثار ادخال الأسلوب الأوربى لمسلك الدفاتر وكافة الشئون الماليـــة ، فقـــدم « المعلم حنا » الى الباشا تقريرا مسهبا فى هذا الشأن عام ١٨٣٠ ، أشار فيه الى ضرورة توحيد المعاملات المالية فى الدواوين حتى تنقطع الفوضى الناشئة عن استعمال أسلوبين مختلفين للكتـــابة والحساب ، لأن اقتصار الأســلوب الأوربى على مراكز الدواوين دون الفروع والنواحى مدعاة لتشوش الأعمال ومضيعة للجهـــود والأموال · (٣٢)

أما الفريق الثالث من المقربين الى الباشا فهو من الذين وفدوا الى البلاد فى عهده ، لذلك رأينا الباشا يعتمد على عدد منهم وأعطاهم الفرصة لتطوير ادارته • (٣٣) وذلك حين أنشا فى عام ١٨٢٩ مدرسة لتدريب الموظفين على طرق المحاسبة الحديثة ، بعد ان أدخل نظم المحاسبة الأوربيه فى مصر • (٣٤)

وقد لعب بوغوص بك دورا هاما فى ترشيح أسماء عدد من الأجانب الأوربيين لينالوا الحظوه عند الباشا • (٣٥) وعلى حين كان الباشا يغدق عليهم ويمنحهم الرتب • (٣٦) فانه لم يكن يتردد فى توجيه اللوم اليهم اذا قصروا فى أعمالهم ، فقد أرسل الى غوص بك يقول عن تعيين أحد الفرنسيين : « انه لم يظفر بالنتائج المطلوبة من تعيين هذا الفرنسى » • (٣٧)

وهكذا نرى ان فئة الموظفين المقربين من الباشا ، الذين تولوا مهاما خاصة فى عهده وكانوا أدواته فى الوصول الى كل مستويات الادارة كانت تتكون من ثلاثة عناصر هى : الاتراك والجراكسة ، وعناصر الأقباط ، وعناصر الأجانب •

٢ ــ المديرون والمحافظون :

حين جعل محمد على أقاليم مصر على شكل وحدات اداريه بعد تغيير حدودها ، وأصبحت سبع مديريات أقام على رأس كل مديرية حاكم هو المدير ، تشمل واجباته المحافظة على الجسور والترع ، والاشراف على المصانع فى المديرية • (٣٨)

وكان هؤلاء جميعا من العناصر التركية والشركسية ، الذين تدرجوا فى الوظائف العسكرية والادارية المختلفة قبل الوصول الى أعلى مستويات الادارة فى المديريات والمحافظات ، فاسماعيل

ومع ذلك كان الباشا لا يتردد فى ابداء علامات الرضى أحيانا على البعض منهم حين يرى أن بادرة تهدف الى تحسين الادارة ، خصوصا وأنه كان يعانى من الفوضى والارتباك والغموض فى التقارير الواردة منهم بشأن واردات المديريات ، فقد أرسل فى ٧ جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) يأمرهم بالعناية بالكشوف الخاصة بواردات القطن والغلال وعملها على نسق الكشوف التى أعدها مدير المنوفية لأن طريقته بسيطة ومعبرة (٥٠) .

وارسل فى عام ١٨٣٥ الى المديرين فى جميع المديريات يطلب بيانا تفصيليا بعدد الشون وعدد النظار الذين يعرفون القراءة والكتابة وعدد الأميين منهم (٥١) . كما أرسل اليهم يطلب تحرير قوائم عن كل الابعاديات بكل مديرية والماهيات والأجور فيها (٥٢) .

وواضح من سياسة محمد على تجاه هؤلاء أنه كان يهدف الى السيطرة الكاملة على نشاطهم ، وكثيرا ما كان يشكو أنهم يتجاوزون الأدوار المحددة لهم ، وفى هذه الحالة لا يتردد فى انزال العقاب بهم ، فقد أرسل فى ١٨ ذى القعدة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧) يطلب الى أحد المديرين رد المبالغ التى منحها كعلاوات للموظفين لان المديرين غير مأذونين بذلك (٥٣) .

ويستنتج من الاوامر الصادرة من الباشا اليهم فى مناسبات عديدة أن هؤلاء يتعمدون الاخفاء والتضليل فى تقاريرهم حتى يضمنوا الحصول على المزايا والافادة من كل موقف ، وممارسة أعمال الابتزاز ، وكان البعض منهم يضرب عرض الحائط بنصائح الباشا مما كان يحمله على اطلاق تهديداته بالعقاب الصارم ضدهم (٥٤) .

٣ ـ المأمورون والنظار :

ويمثل هؤلاء المرتبة التالية للمديرين والمحافظين . أما وظيفة « مأمور » فقد كان صاحبها يتلقى أوامره من قبل « مديره » الذى كان يتشاور معه فى كل الأمور المتعلقة بمأموريته (٥٥) . على حين كانت وظيفة « ناظر القسم » تتعلق بكل الأعمال الجارية بالقسم (٥٦) . بمعنى آخر أن أصحاب هذه الوظائف كانوا ذوى سلطات مطلقة فى شئون مأمورياتهم وأقسامهم ، على خلاف ما يتبادر الى الذهن ـ من صيغة اشتقاق القابهم .

وكانت المديريات قد قسمت الى اربع وعشرين مأموريه فى أول شعبان ١٢٤١ هـ (١٨٢٥) بقصد تنمية المصالح وتقويتها . واشار محمد على فى افادة له الى مأمور نصف الغربية ٢٣ رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) الى أنه بناء على هذا يجب ربط الحسابات على قاعدة للوقوف على الايرادات والمنصرف ومقدار الحاصلات (٥٧) .

وأرسل الباشا فى ١٨٢٦ الى مأمورى الاقاليم فى الوجه البحرى يأمرهم بتحرير كشوف بمقدار الأفدنة المنزرعة قطنا والافدنة المنزرعة زراعة صيفية وارسالها اليه (٥٨) . كما أرسل اليهم يطلب موافاته بتقارير عن حالة الفابريقات للوقوف على سير العمل بها (٥٩) .

وكان فى « الديوان الخديوى » مأمور يطلق عليه « مأمور التقارير » كانت تحال اليه التقارير المرسلة من المأمير ويتولى رفعها بدوره الى الباشا (٦٠) . وينتظر هؤلاء المأمير التعليمات الصادرة اليهم من القاهرة . ثم يعقدون الاجتماعات لكبار الموظفين العاملين تحت سلطتهم (نظار الأقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ) لكى يقوموا ببحث مشاكل توزيع المحاصيل الواجب زراعتها وغيرها (٦١) .

والمامير كانوا أعلى جهه اشراف على القرى ، ويقع تحت اشراف كل مأمور مجموعه قرى تقع ضمن مامورينه ، وكانوا يبتون فى كافة المصالح الخاصه بالقرى ، خصوصا الشكاوى التى يرفعها الفلاحون للاعفاء من الضرائب للذين غمر النيل أراضيهم ولم تزرع ، وهم المكلفون بعمل كشوف تبين النفوس (التعداد) فى كل قريه ، وعدد الفلاحين القادرين على العمل ، واستيفاء أموال الحكومة (الضرائب) والتأكد من تحصيل واحضار المحاصيل الى « شون » الحكومة (٦٢)٠

وتبين وثائق الادارة ان هذه الطائفة من كبار الموظفين وهم من العناصر التركية والشركسية والأرمنية أيضا كانوا على درجة عالية من الفساد ، فكانوا أحيانا يدهمون القرى ويبتزون الأهالى ، ففى عام ١٨٣٠ مثلا هاجم حسين بك طبوزاده (مأمور زفتى) القرى ويستولى من منازل الأهالى على اقواتهم بحجة الديون واعتبرهم مهربين لغلالهم ، ولما وصل ذلك أسماع الباشا استنكر ما فعله المأمور (٦٣) ٠

وفى التقارير التى كانوا يرسلونها الى الباشا كانت توجد أخطاء كثيرة ، مما جعل الباشا يهددهم بالعقاب وأنه سوف يرسل بهم الى النفى بسبب تعمد وكلائهم ارسال البيانات الخاطئة الى خزينة الحكومة (٦٤) ٠

وكانت العرائض تصل من الأهالى الى ديوان الخديوى فى شأن اهمال هؤلاء المامورين بحث التماساتهم ، مما كان يجعل الباشا يحيل هذه العرائض اليهم ويطلب منهم العناية ببحثها وتأديب المتسببين فى شكاويهم (٦٥) ٠ وتحقيق المسائل المتعلقة باعفاءات الضرائب بأنفسهم ولا يكتفوا باحالتها على نظار الأقسام وحكام الاخطاط (٦٦) ٠

ولما كان البعض منهم قد درج على الاهمال فى تنفيذ الاوامر الصادرة اليه ، فان الباشا أخذ يهددهم بأنه سوف ينزل بهم أقسى ألوان العقاب ، فأرسل فى ٢٤ شوال ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) الى مأمور بلقاس بأنه سوف يضرب بالنبوت اذا أهمل فى أعماله (٦٧) ٠

وكان البعض من هؤلاء المآمير يتدخل فى شئون المأموريات الأخرى ، مما كان يؤدى الى تدخل الباشا لكى يمنع ذلك وينبه عليهم بأن يلتزم كل مأمور حدود دائرته ٠ (٦٨)

ولما كان التنازع والتحاسد سائدا بين المأمورين ، فقد آدى ذلك الى تعطيل الأمور والمصالح فى المأموريات ، وكان الباشا فى هذه الأحوال يتدخل ويصدر أوامره اليهم بالابتعاد عن ذلك والا يكونون عرضة للعقاب ويحذرهم آنه ليس أمامهم الا الجد والاجتهاد وترك الخيانة والكسل ، ولم يكن يتردد فى نفيهم ، فقد أمر مـــثلا بارسال خورشيد افندى مأمور السنبلاوين الى النفى فى أبى قير ، وبادر الى ضم مأموريته الى عبدة مأمور بيلا (٦٩) ٠

أما « النظار » فهم رؤساء الأقسام أو ما يمكن ان نطلق عليهم « نظار الأقسام » (٧٠) ٠ وكان الناظر يعين « القائمقام » و «الخولى» ليعملا فى كل قرية (٧١) ٠

وفى عام ١٨٢٦ بادر محمد على الى اجراء تغييرات واســـعة فى صفوف نظار الأقسام بهدف تحسين مســـتوى الادارة ، لأن مهام « ناظر القسم » كانت فى جانب كبير منها تتعلق بالرقابة ، حيث كان يشرف على اعمال « الشون » وموظفيها ويعاقبهم ، وفى وقت الحصاد كان يرسل الى « القائمقام » أوزانا ومقاييس مختومة. ثم يرسل جواسيس « بصاصين » ليتأكدوا أن الموظفين يستخدمون الاوزان والمقاييس فعلا فى الشون ، أو أنهم يحـــاولون خـــداع الفلاحين (٧٢) ٠

ولم تكن كلمة « ناظر » تطلق على الذين يشرفون على القرى فقط ، بل أيضا على رؤساء المصالح والدواوين المختلفة ، فالى جانب « نظار الأقسام » ، كان يوجد « نظار المصالح والادارات » ، مثل « ناظر الأبنية » و « ناظر الديوان » و « ناظر المجلس » و « ناظر المدرسة » وغيرها ، ولكن كان دورهم رقابى . وهم أيضا من الأغوات والبكوات الأتراك ، الذين يحصلون على هذه الوظائف بترشيح من الباشا ذاته ، ويصحبهم فى آداء وظائفهم عدد من المرؤسين والموظفين والخدم الذين يعملون تحت اداراتهم (٧٣) .

وكان الباشا يطلبهم أحيانا لحضور اجتماعاته للنظر فى المسائل ، ويعتبرهم مسئولين عن كل ما يختص بالمصالح التى يترأسونها (٧٤) . وينفذ كل منهم الشروط التى تعهد بها لادارة المصلحة التابعة له (٧٥) .

وبرز فى عصر محمد على بعض النظار فى المصالح كانوا بالقرب من الباشا ، منهم محمود بك ناظر الجهادية . والحاج ابراهيم أفندى ناظر مجلس المشورة ، وأمير اللواء محمد بك ناظر عموم المهمات الحربية ، وخليل آفندى ناظر الترسانات ، وحسين بك ناظر الأرز والغلال ، وحسين أغا ناظر الجوقة ، وعمر أفندى ناظر الجلود ، ومحمد أفندى ناظر المنسوجات ، وأمين أفندى ناظر البيع . (٧٦)

وكان هؤلاء النظار يرفعون التقارير الوافية الى ديوان الباشا عن أحوال دواوينهم واحتياجاتها وانجازاتها والتى تعرض على على الباشا ليقرر ما يراه . (٧٧) فيقدمون التفاصيل عن المرتبات ويطلبون التعيينات ويقترحون الطرق المناسبة لادارة دواوينهم(٧٨) .

ولما كان دور هؤلاء ذا طابع رقابى فى المقام الأول فان دورهم فى الأقسام التى يعملون بها كان أحيانا موضع نقد ، واتهم البعض

منهم بأنهم يختلسون خصوصا نظار الشون على سبيل المثال ، قاسم أفندى (ناظر شسونة المنصورة) ، الذى اتهم بأخذ الرشاوى من الأهالى · (٧٩) وكانت الأوامر الصادرة اليهم تتضمن دائما ضرورة التزامهم باتباع التعليمات وعدم الخروج عليها ، حتى لايكونوا موضع عقاب ، فقد أرسل الباشا فى عام ١٨٣٨ الى مديرى أقاليم بحرى بأن ينبه كل منهم على « نظار الشون » بلزوم التأشير على بالات القطن المصدرة من طرفهم بأنه من محصول أى سنة · (٨٠)

وفى بعض الأحيان كان الباشا يرسل احد المقربين اليه الى الشون فى الأقاليم للتعرف على مدى تطبيق النظم المعمول بها · فقد أرسل شاكر أفندى فى ٧ ربيع الأول ١٢٤٩ هـ (١٨٢٣) الى شون الوجه البحرى والوجه القبلى للتفتيش على النظار ومعاونيهم ، واصطحب شاكر افندى فى جولته النهرية هذه حاشية لقضاء مهمته مؤلفة من كاتبين وكيال بمكاييله ووزان (قبانى) بموازينه ومغربل بعدته · (٨١)

وكان الباشا يرى ضرورة انزال العقاب بالنظار الذين يختلسون بعد اجراء التحقيقات معهم ، فأشار الى محمود أفندى بضرورة معاقبة الذين يختلسون مائة قرش أو أكثر · (٨٢) وكان محمود أفندى قد اقترح على الباشا فى عام ١٨٣٠ تأليف هيئة يرأسها موظف كبير يتولى التفتيش على معاملات النظار ومعاونيهم فى الدواوين والمصالح المختلفة · (٨٣)

على كل حال كان الباشا قليل الثقة فى المأمورين والنظار ويدرك أنهم يلجأون الى الاختلاس وأخذ الرشاوى ، وكان يعتقد أنهم يلجأون الى ذلك بمشاركة كبار المشايخ والمباشرين والصيارفة · ولما كانت ظاهرة الاختلاس والرشوة قد استشرت بالفعل ، فقد

أمر كبار رجاله الماليين بوضع لائحة لمواجهة هذه الظاهرة ، فأعد باسيليوس بك فى عام ١٨٢٩ لائحة تحت عنوان « تنظيم أمور الاقاليم وكيفية جرد أموالها » بهدف منع الاختلاس ، وقد جاء فى هذه اللائحة أنه من الضرورة اجراء تنقلات فى المشايخ ومباشرى الأقسام والصيارفة لمنع الاختلاس الذى يقع منهم فى غالب الأحيان فى أموال الحكومة ، وحين عرضت اللائحة على المجلس العالى أقرها ، وطالب بتعيين مفتشين ، وجاء فى هذه اللائحة « أنه فى حالة ثبوت تهمة الاختلاس يعدم من يقوم به » • (٨٤)

والثابت ان حوادث السرقة والاختلاس فى أموال الحكومة كانت تتفاقم بشكل واضح ، وكان النظار يتسترون عليها لسببين : الأول ، مخافة أن ينزل عليهم عقاب الباشا ، والثانى ، أنهم كانوا يستفيدون من هذه الحوادث ، ففى أثناء نقل الغلال من الشون الى الأقاليم الى بولاق كانت تتم هذه السرقات ، وفى العادة كان النظار لا يبادرون الى التبليغ عنها ، وحين كان يثبت ذلك على أحدهم كان يضرب بالسوط وينفى الى بلاده التى جاء منها ، فقد صدر فى عام ١٨٣٢ أمرا من الباشا بضرب الأغوات الذين أغمضوا أعينهم عن حوادث سرقة الغلال أثناء نقلها الى بولاق مائتى سوط ونفيهم الى بلاد الروم • (٨٥) وأصدر منشورا عاما بانزال نفس العقوبة على الاغوات الذين يرتكبون مثل هذه الحوادث • (٨٦)

لقد كان الباشا دائم التهديد للمأمورين والنظار بدعوى أنهم يقترفون جرائم التزوير ولا يعبأون ، فهم يزورون فى الدفاتر والكشوف ، وان رسائل المديرين الواردة من المديريات تحمل ما يدل على اقترافهم لتلك الآثام ، لذلك كان الباشا يلجأ الى اجراء التغييرات من حين لآخر بين صفوفهم تارة أو يعزل أو ينزل عقابه

الصارم عليهم تارة أخرى ، ففى عام ١٨٣٢ بادر الى انزال العقاب بمجموعة من المأمورين فى مديرية الغربية لأنه رأى منهم تقاعسا فى أداء أعمالهم ، وفوضى فى دفاترهم ، وانهم يلجأون الى انزال العقاب بالأهالى بقسوة بالغة ، وأرسل الى الدفتردار فى ٩ جمادى الأولى ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) بأنه استغنى عن سليمان أغا مأمور قسمى طنطا وشبشير ، وعين خليل أفندى مأمور شرشابه مأمورا على قسم شبشير • (٨٧)

وفى عام ١٨٣٣ انتهى الى ضرورة تعيين عناصر من المصريين وهم فى العادة ممن أظهروا كفاءة خاصة ، وحذقوا اللغة التركية ، ويذكر الكونت دوهاميل ان الباشا كان يختار هذه العناصر من بين مشايخ القرى • (٨٨) وفى البداية تولوا بعض الوظائف الادارية الصغرى مثل حاكم خط أو ناظر قسم ، وكانت قبل ذلك وقفا على الأتراك ، ويذكر على مبارك باشا ان أول تعيين للمصريين كان فى وظيفة ناظر قسم كان عام ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) وكان يختار من بين مشايخ القرى (٨٩) •

واعتمد الباشا على الأقباط فى تولى بعض الوظائف الادارية ، خصوصا ممن كان يثق بهم ثقة كاملة ، فقد عين ميخائيل أغا فى وظيفة حاكم فى منطقة الفشن • (٩٠)

وقد أورد على باشا مبارك أسماء بعض المصريين (أبناء العرب) الذين تولوا هذه المناصب الادارية ، فذكر ان على أغا البدراوى أحد مشايخ ناحية سمنود بمديرية الغربية كان الباشا يكرمه ويقربه •• وجعله حاكم خط • (٩١) كما عين محمد على باشا الحاج أحمد الهرميل عمدة محلة مرحوم ناظرا على قسم أبيار بمديرية الغربية • (٩٢) وفى مديرية الشرقية عين حسن أغا أباظة « ناظر نظار » نصف الشرقية • (٩٣)

هذه السياسة فى تعيين الموظفين فى الادارة والتى تقــوم على الاستعانه بالمصريين اعضبت عناصر الاتراك والارمــن ، ومــن تــم أخذوا يضعون العراقيل أمام هؤلاء ويترفعون عن العمل معهم ، مما جعل الباشا يطلب اليهم نبذ هذه الأفكار ، فقد ارســـل الى الاغوات فى مديرية الغربية فى ٨ جمادى النانية ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) يقول : « انه ينبغى عليكم الخروج ـ موجها كلامه الى هؤلاء الاغوات ـ على ترفعكم عن العمل مع المأمورين والنظار أولاد العرب لأنكم لا تخدموبهم بل تخدمون المصلحة العامة . » (٩٤) .

والجدير بالذكر ان هذه السياسة فى تولية المصريين وظائف الادارة لم تلق الترحيب من المصريين أنفسهم ، فقد ذكر الكونت دوهاميل فى تقريره عام ١٨٣٧ « ان البلاد لم تفد من وراء هـــذا التغيير ، لان الفلاحين كان من السهل عليهم خداع المأمورين الترك بالتزلل والملق ، لما كانوا عليه من جهل وصلف ، أما المأمورون مــن ابناء العرب ، فكان اختلاس اى شىء منهم ضربا من المستحيل ،لأنهم كانوا يعرفون ما لدى الفلاحين من أساليب المكر والخديعة » (٩٥) .

وهكذا نرى ان محمد على قد اضطر الى الاســتعانة بالمصريين فى وظائف الادارة الصغرى بعد أن تبين له مفاسد الموظفين الاتراك وادانتهم بتبديد الأموال ، ومع ذلك كان المصريون قد وصلوا بعد فترة قصيرة من تولى ابناء جلدتهم هذه الوظائف الادارية الصغيرة الى اقتناع بأن ظلم الترك ولا عدل العرب (٩٦) . وهو مثل شـــاع فى هذه الآونة على السنتهم .

الهوامش

(١) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ص ٦١٨ .

(٢) وثائق الادارة . محافظ المعيه . انظر الأوامر الصـــادرة من الباشا الى الديوان الخديوى .

(٣) دفتر ٦ معيه تركى وثيقة ٢٨٥ مكاتبة الى محرم بك محافظ الاسكندريـــة (١٨٢٠) .

(٤) دفتر ١٠ معيه تركى وثيقة ١٦٧ من ديوان المعية الى عثمان أغا (١٨٢١) .

(٥) هيلين ريفلين . المرجع السابق ص ١٤٩ .

(٦) موروبيرجر : المرجع السابق ص ٣٧ .

(٧) ديوان المعيه : دفتر ٣٨ وثيقة ٢٣٠ من الجنـــاب العالى الى زكى أفندى (١٨٢٩) .

(٨) ديوان المعيه : دفتر ٣٩ وثيقة ٣٩٠ من الجناب العالى الى حبيب أفندى (١٨٢٨) .

(٩) هيلين ريفلين . المرجع السابق ص ١٥٠ .

(١٠) ديوان المعيه : دفتر ٢٣ وثيقة ٨ من ديوان المعيه الى محمد بك (١٨٢٧).

(١١) محفظة ذاوات وثيقة ٢٦٢ .

(١٢) من ديوان الخديوى الى ناظر المجلس دفتر ٧٥٧ تركى ص ٧٩ وثيقـــة ٢٦٣ (١٨٣٠) .

(١٣) ديوان المعية : دفتر ٦٢ وثيقة ٣٠٥ من الجنـــاب العـــالى الى مأمور المحروسة (١٨٣٤) .

(١٤) ديوان خديوى تركى : من الديوان الخديوى الى ركى أفندى وثيقة رقم ٦٥٩ (١٨٢٦) ٠

(١٥) ديوان المعية : دفتر ٣٧ من الجناب العالى الى عطوفة ابراهيم باشا وثيقه ٥٠٠ (١٨٢٨) ٠

(١٦) ديوان المعية : دفتر ٣٢ وثيقة ٣٠ أمر الى حبيب أفندى (غرة صفر ١٢٤٤ هـ ـ ١٨٢٨) ٠

(١٧) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٥٠ ٠

(١٨) محفظة ١ ذوات من الجناب العالى الى على حبيب أمين جمرك مصر ٠ وثيقة رقم ٢٨٨ فى ٤ جمادى الثانية ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣) ٠

(١٩) المصدر السابق : من الجناب العالى الى عثمان بك ٠ وثيقة ٢٨٩ فى ٢٢ شوال ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣) ٠

(٢٠) ديوان المعيه . دفتر ٣٩ وثيقه ٣٨٦ رساله موجهة من الجناب العالى فى غرة صفر ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) ٠

(٢١) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٥٠ ٠

(٢٢) نفسه ٠

(٢٣) على بركات (دكتور) : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ص ١٨١ ٠

(٢٤) رمزى تادرس : المرجع السابق جـ ٣ ص ٥٦ ٠

(٢٥) نفسه جـ ١ ص ٤٥ ٠

(٢٦) الديوان الخديوى : دفتر ٧٥٢ وثيقة ١٢٤ ص ٩٠ رسالة الى الخواجة حنا والمعلم باسيليوس ٠

(٢٧) ادوار جوان : : المرجع السابق ص ٣١٢ ، افادة الديوان الخديوى الى المعلم حنا والمعلم باسيليوس دفتر ٧٥٢ تركى ص ٩٠ وثيقة ١٢٤ ٠

(٢٨) ديوان المعية : من الجناب العالى الى حبيب أفندى ٠ دفتر بدون نمره وثيقة ٤١٧ ـ ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧) ٠

(٢٩) ديوان الخديوى : من المجلس العام الى مأمور الديوان ٠ دفتر ٧٦١ وثيقة ٤١٩ ص ١٤٤ فى ربيع الأول ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) ٠

(٣٠) ادوار جوان : المرجع السابق ص ٣١٢ ·

(٣١) ديوان المعية : من الجناب العالى الى المعلم باسيليوس · دفتر ٥٣ وثيقة ٣٨٨ ـ ٩ ربيع الثانى ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) ·

(٣٢) ديوان المعية : من الديوان الخديوى الى رئيس الخزينة الخديوية دفتر ٧٧٤ وثيقة ٤٩ ـ ٣ رجب ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) ·

(٣٣) كلوت بك : المرجع السابق جـ ٢ ص ٢٣٠ ·

(٣٤) Heyworth Dunne : op. cit., p. 148.

(٣٥) ديوان المعية : من الجناب العالى الىٰ بوغوص بك ٣ شوال ١٢٥١ هـ ١٨٣٥ · دفتر ٧٥ معية تركى وثيقة رقم ٢ ·

(٣٦) ديوان المعية : من الجناب العالى الى مطوش باشا ـ ذى القعدة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦) دفتر ٦٧ معية تركى وثيقة ٢٠ ·

(٣٧) ديوان المعية : من الجناب العالى الى بوغوص بك ٣ شوال ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) دفتر ٧٥ معيه تركى وثيقة ٢ ·

(٣٨) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٣٠ ·

(٣٩) ملفات الموظفين : دولاب ٨ عين ٣ محفظة ١٨٥ ملف رقم ٣٩٦٨ ·

(٤٠) ملفات الموظفين : دولاب ٨ عين ٢ محفظة ١٩٧ ملف رقم ٣٧٧١ ·

(٤١) ديوان المعية : من الديوان الى حبيب أفندى دفتر ٥٠ وثيقة ٧٠٦ جمادى الثانى (١٨٣٣) ·

(٤٢) ديوان المعية : من الجناب العالى الى عموم المديرين دفتر ٧٨ وثيقة ٤٢٩ ١٧ ربيع الثانى ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦) ·

(٤٣) ديوان المعية : من الجناب العالى الى محافظ دمياط وثيقة رقم ٥٣٩ فى ١٩ جمادى الثانى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) ·

(٤٤) ديوان خديوى تركى : أوامر الى المديرين ، دفتر ٨٠٦ وثيقـــة ٩٨ شوال ١٢٥٠ هـ (١٨٢٤) ·

(٤٥) ديوان معية تركى : من الجناب العالى الى كافة المديرين والمحافظين · دفتر ٦٩ وثيقة ٣٠٤ · (١٠ شوال ١٢٥١ هـ ـ ١٨٣٥ م) ·

(٤٦) ديوان معيه تركى : من الجناب العالى الى مدير الجيزة ، دفتر رقم ٦٩ ٠ وثيقه ١٣٩ ٠ فى ١٨ جمادى الثانية ١٢٥١ هـ ـ ١٨٣٥ م ٠

(٤٧) ديوان معية تركى : أمر الجناب العالى الى جميع المديرين ٠ دفتر رقم ٧٠ ٠ وثيقة ٦٦٢ ـ ٢٧ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ ـ ١٨٣٦م ٠

(٤٨) شورى المعاونه : مكاتبة عامة ٠ دفتر ٢٨٢ ٠ وثيقة ١٥٢٦ ـ ٢٢ ذى الحجة ١٢٥٦ هـ ـ ١٨٤٠ م ٠

(٤٩) محفظة مالية : من الجناب العالى الى مدير المالية ٠ محفظة (٢) أوامـــر وثيقة رقم ٦١٨ ـ ٩ رمضان ١٢٦١ هـ (١٨٤٥) ٠

(٥٠) من الجناب العالى الى مديرى الوجهين القبلى والبحرى ما دا مدير البحيرة دفتر ١٣٩ ـ وثيقة ٢٢٣ فى ٧ جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) ٠

(٥١) من الجناب العالى الى المديرين ٠ دفتر ١٣٩ ٠ وثيقة ٢٤٤ ٠

١١ جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) ٠

(٥٢) دفتر بدون نمرة وثيقة ٣٣٦ ص ١٤٢ أمر كريم الى مديرى الأقاليم فى ٢٤ ربيع الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) ٠

(٥٣) من الجناب العالى ـ بالمنيا ـ الى باقى بك (بالخزانة العامة) محفظة ٥ معية تركى ـ ١٨ ذى القعدة ١٢٥٢ (١٨٣٧ م) وثيقة ٢٣٥ ٠

(٥٤) من الجناب العالى الى أمين جمرك بولاق محفظة (١) ذوات ٠ وثيقة ٢٨٣ ٢٧ ربيع الثانى ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦) ٠

(٥٥) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٣٠ ـ ١٣١ ٠

(٥٦) نفسه ص ١٣٢ ٠

(٥٧) ديوان خديوى تركى : من الجناب العالى الى محمود أفندى مأمور نصف الغربية ٠ دفتر ٧٣٤ وثيقة ١٠٣ ـ ٢٣ رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) ٠

(٥٨) ديوان معيه تركى : من المعيه السنية الى مأمورى بحرى ٠ دفتر ٣٢ وثيقة ٤١ ـ ١٨ ربيع ثانى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) ٠

(٥٩) من الجناب العالى الى مأمور المنيا ابراهيم أغا دفتر ٢٥ معية تركى ٠ ٤ جماد الثانى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) ٠

(٦٠) الديوان الخديوى : من الديوان الى مأمور منا ابراهيم أغا • دفتر تركى ص ١٣٩ وثيقة ٦٠٣ ــ ٥ جمادى الثانية ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) •

(٦١) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٣١ •

(٦٢) نفسه •

(٦٣) الديوان الخديوى : من الديوان الى مأمور رفتى • دفتر ٧٧٤ د وثيقة ٧٥ (٩ رجب ١٢٤٦ هـ ــ ١٨٣٠ م) •

(٦٤) ديوان معية تركى : دفتر ٤٢ وثيقة ٢٢٣ من الجناب العالى الى ١٤ ما ١١ جمادى الثانية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) •

(٦٥) من المجلس العالى الى الديوان الخديوى • دفتر ٧٧٣ ــ ص ١٠٧ ، ١٩٥ ــ ٩ جمادى الثانى ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) •

(٦٦) ديوان معية تركى : من الجناب العالى الى مأمورى الاقاليم بالوجه البحر وثيقة ٥٥٨ فى ٢٢ رمضان ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) •

(٦٧) ديوان معيه تركى : من الجناب العالى الى مأمور بلعاس محمد أغا • ٤٢ فى ٢٤ شوال ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) •

(٦٨) ديوان معيه تركى • من الجناب العالى الى ابراهيم أفندى ناظر المجلد دفتر ٤١ وثيقة ٣١٩ ــ فى ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧ هـ (١٨٣١) •

(٦٩) أمر كريم الى دفترى بك مدير الاقاليم البحريه • دفتر بدون نمره ، رقم ١٣٧ ، ٣ جمادى الأول ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) •

(٧٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٦١٩ •

(٧١) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٣٢ •

(٧٢) نفسه ص ١٣٣ البصاصين أو الجواسيس هم الشرطة السرية •

(٧٣) من مجلس الملكية الى مأمور ديوان الخديوى دفتر ٨١٤ وثيقه ١٢ فى جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) •

(٧٤) ديوان المعيه : من الديوان الى الكتخدا مأمور الاقاليم الصعيدية • و رقم ٢٦ ــ فى ٢٢ محرم ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧) •

(٧٥) ديوان خديوى تركى : من مجلس الملكية الى مأمور الديوان الخديوى وثيقة رقم ١٢ فى ٨ جمادى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) •

(٧٦) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٦١٠ .

(٧٧) الديوان الخديوى : من المجلس العالى الى الديوان الخديوى ص ٢٠٤ وثيقة ٣٢٤ فى ٧ ربيع ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣ م) .

(٧٨) ديوان معيه تركى : مكاتبه الى ابراهيم باشا . دفتر ٦ وثيقه ٢٧٠ ـ ١٦ جمادى الثانى ١٢٣٦ هـ (١٨٢٠) .

(٧٩) ملفات الموظفين : دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٦٠ ملف رقم ٩٢٣ باسم (قاسم أفندى) ناظر شونة المنصوره فى ١٨ محرم ١٢٧٣هـ (١٨٥٧) .

(٨٠) ديوان معية تركى . أمر عال الى مديرى اقاليم الوجه البحرى . دفتر ١٥٨ (سورى المعاونه) فى ١٦ ذى الحجة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨) .

(٨١) الديوان الخديوى : من المجلس العالى الى الديوان الخديوى وثيقه ٢٧٠ دفتر ٧٩٣ ـ فى ٧ ربيع الأول ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .

(٨٢) ديوان معية تركى : من الجناب العالى الى محمود أفندى . دفتر ٤٧ بدون تاريخ وثيقة ٤٤٦ .

(٨٣) الديوان الخديوى : من الديوان الخديوى الى رئيس الجزيرة ص ٢٣ وثيقة ٤٩ فى ٣ رجب ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .

(٨٤) ديوان خديوى تركى : من المجلس العام الى مأمور ديوان الخديوى دفتر ٧٦١ ص ١٤٤ وثيقة ٤١٩ فى ٢٤ ربيع الأول ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) .

(٨٥) ديوان الخديوى : من الديوان الى سامى بك دفتر ٧٧٩ ص ١٧٥ وثيقة ٥٢٦ فى ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) .

(٨٦) المصدر السابق . من الديوان الخديوى الى سامى بك دفتر ٧٧٩ ص ١٧٥ وثيقه ٥٢٦ فى ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) .

(٨٧) أمر كريم الى دفترى بك . دفتر بدون نمره ص ١٣٦ وثيقة ١٨٥ فى ٩ جمادى الأول ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) .

(٨٨) تقرير الكونت دوهاميل . محمد فؤاد سكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على (السياسه الداخلية) (ص ٣٢٠ . القاهرة ١٩٤٨ .

(٨٩) على مبارك : الخطط التوفيقية جـ ١٢ ص ٣٨ .

(٩٠) رمزى تادرس : المرجع السابق جـ ٣ ص ٦٢ .

(٩١) على مبارك : المرجع السابق جـ ١٢ ص ٤٩ « الخط وحدة ادارية تشمل عدة قرى » ٠

(٩٢) نفسه جـ ١٥ ص ٣٤ ٠

(٩٣) نفسه جـ ١٤ ص ٣ ٠

(٩٤) ديوان معية تركى ـ من الجناب العالى الى أغوات مديرية الغربية وثيقة ٢٩٨ فى ٨ جمادى الثانى ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) ٠

(٩٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ ، ريفلين : المرجع السابق ص ١٥٦ ـ ١٥٧ ٠

(٩٦) Lane, E. W. : The manners and customs of Modern Egyptain p. 293, London, 1944.

صغار الموظفين فى الدواوين

يأتى بعد شريحة كبار الموظفين من أصحاب الوظائف الادارية العليا وهم من الباشوات والبكوات وهى عناصر الاتراك والجراكسه والأرمن على نحو ما أشرنا ، موظفو الدواوين والادارات الحكوميه أو طوائف المستخدمين والكتبة الذين تغص بهم المصالح والادارات. وينقسمون الى قسمين :أصحاب الوظائف الادارية من الكتبـــه ٠ وأصحاب الوظائف الفنية ٠ وهؤلاء جميعا هم الاغلبيه من الموظفين الذين يناط بهم تلقى التعليمات والاوامر ومباشرة تنفيذها ٠

وكانت الدواوين الحكومية فى عصر محمد على يلحق بهـــا « أقلام » قلم تركى وقلم عربى لتلقى الأوامر من الديوان الحديوى الأول خاص بطوائف الموظفين الاتراك والثانى بطوائف الموظفين من أبناء العرب والاقباط ، لأن لاوامر كانت تصدر بالتركية وكان المعتاد أن تترجم الى العربية (١) ٠

وقد لوحظ أن اللغة التركية انتشرت فى دواوين الحكومة فى عصر محمد على ، لأن الاوامر كانت تصدر من «ديوان الخديوى» مباشرة ، وبالرغم من أن طوائف الموظفين كانت من الكتبة المصريين، فان التركية أصبحت اللغة الأولى التى يتقنها ويكتب بها الصفوة من المصريين (٢) • بل وأصبحت من الشروط الأساسية لتولى الوظائف الرئاسية فى الدواوين الحكومية • ومع ذلك كانت اللغة العربية موجودة فى الدواوين حيث يتطلب الأمر الاتصال المباشر بالمصريين للمسائل الخاصة بجباية الأموال (٣) • وكان الباشا لا يمانع ان تكون المكاتبات الواردة من نظار الدواوين الى ديوانه باللغة العربية — اذا اقتضت الحالة — ثم تترجم فيما بعد الى اللغة التركية (٤) •

وفى ١٤ شوال ١٢٥٠هـ (١٨٣٤) أرسل الى مأمور ديوانه يطلب ابلاغ كافة الدواوين الأميرية بأن تكون التركية هى الأساسية• واصدر قانونا ينص على ذلك صراحة (٥) • وأصبح فى « ديوان الخديوى » عدد من المترجمين من اللغة التركية الى اللغة العربية او العكس ، يقومون بمهمة الترجمة لكى يضمن وصول أوامره الى الدواوين الحكومية بأى من اللغتين بهدف تسهيل الأمور فى المصالح الحكومية والادارات المختلفة • ونشأ عن ذلك مظاهر ازدواج فى اللغة فى الدواوين المصرية ، كانت تصيبها أحيانا بالارتباك وينشأ عنها تعطيل فى الأعمال بل ويحدث خطأ فى فهم الأوامر الصادرة فى بعض الأحيان ، مما جعل « ديوان الخديوى » فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٤٣هـ (١٨٢٨م) يؤكد على ضرورة ترجمة الأوامر الى اللغة العربية قبل ارسالها الى الاقاليم حتى لا يحدث خطأ فى فهمها (٦) •

ويذكر تقرير البارون دى بوالكمت Baron de Boislecomte الذى أرسله من الاسكندرية الى باريس فى أول يوليو ١٨٣٣ « أن محمد على جد حريص على أن يحتفظ لحكومته بالطابع التركى ،

فهو لا يتكلم غير التركية ، ولا يفهم لغة البلاد ، أو يتظاهر بعدم فهمهما ، ولذلك يستعين بمترجم عندما يتحدث الى أحد من أبناء العرب . وكذلك فان كبار رجال الدولة جميعا ، يرون فى الاقتصار على استخدام اللغة التركية دون سواها مظهرا من مظاهر العظمة والكبرياء » (٧) .

وقد ترتب على هذا الوضع سيادة اللغة التركية فى الدواوين الحكومية على اللغة العربية ، ولكن لوحظ ان التركية لم تخرج قط من الدواوين الحكومية ، فظلت لغة للدواوين فحسب . ولم يقبل عليها المصريون من غير الموظفين .

أما التقارير التى كانت ترد الى « ديوان الخديوى » من الدواوين والمصالح والادارات المختلفة فقد كانت تعانى من الغموض وعدم الدقة أو التكرار الممل وتحمل فى أحايين كثيرة ألوانا من الكذب بسبب العلاقة بين الباشا وبين موظفيه فى الدواوين . فالموظفون عنده طائفة من رعيته يرى أنهم أخلص عبيده . وأدنى الطبقات الى حظيرة رقه لأنهم صنائعه فى الدواوين ، وهو يعبر عنهم فى كل رسائله بأنهم « المستخدمون بمصالح الميرى » أو « المستخدمون بخدمة الميرى » أو « الخدم » أو « الخدمة » . وقد رددت كافة الأوامر الصادرة منه هذه النعوت فى كل الأحيان (٨) .

وقد انعكست هذه الرؤية من جانب الباشا الى الموظفين على أصحاب الوظائف الادارية العليا من المديريين ولنطار . فنظروا الى الموظفين فى الدواوين بنفس النظرة تقريبا . والغريب أن الباشا كان يرفض هذه المعاملة للموظفين من جانب هؤلاء ، فقد أرسل الى حسن بك (مأمور نصف المنصورة) فى ٢١ محرم ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) يوبخه على معاملة الكاتب التركى معاملة الخدم ، وينصحه بالتخلى عن هذه الأخلاق المعروفة عنه (٩) . كما أرسل فى ٢٤

رمضان ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) الى مأمورى الاقاليم القبلية والبحرية بعدم ظلم الكتبة والخدمة المستخدمين بأقاليمهم (١٠) .

ولم تنعكس رؤية الباشا لموظفيه على كبار الموظفين من المديرين والنظار والمأمير فحسب ، بل امتدت الى نظار الدواوين الذين يترأسون هؤلاء الموظفين ، وكانت العادة أن ينفرد رئيس الديوان بالرد على المكاتبات بالصيغة التى يراها ولا يعبأ بأى رأى لأى من مرؤسيه من الموظفين فى الديوان ، ولكن الباشا كان يرفض ذلك، ففى حين كان يطلع على أحد التقارير لاحظ هذه الظاهرة ، فكتب الى ديوانه فى ٢٠ صفر ١٢٤٩هـ (١٨٣٣) ينبه الى وجوب اصغاء الرؤساء فى الدواوين لمرؤوسيهم وما يقترحونه من الاجراءات والتدابير ، وحذر من اهمال آراء المرءوسين ، وهدد بالعقاب من يهملون ذلك ، وأصدر أوامره الصريحة فى هذا الشأن ، وطالب بسرعة انجاز قانون عن طريق المجلس العالى يتناول هذه القاعدة الادارية ، التى توجب عدم اهمال آراء المرءوسين ، وأن ينشر ذلك على النظار والموظفين (١١) .

وهكذا تميزت العلاقة بين الباشا وكبار موظفيه من ناحية والموظفين فى دواوين الحكومة والادارات والمصالح المختلفة من ناحية أخرى بالتوتر والقلق وشيوع مظاهر التملق والنفاق ولا غرو أن جاءت المكاتبات من كافة الدواوين الى مقر الباشا تحمل القليل من الحقائق والكثير من أساليب الخداع والكذب ، فهى تارة غامضة غير واضحة ، وتارة أخرى تميل الى الاطناب والتكرار الممل، وتارة ثالثة تعكس الفوضى والاضطراب فى الدواوين والمصالح المختلفة ، مما يدل على أنه كانت هناك عيوب تعانى منها البيروقراطية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وهو ما نتناوله تفصيلا الآن :

١ ـ الفوضى والارتباك فى الدواوين والمصالح :

كانت الدواوين الحكومية تعـــانى من الفوضى والارتبـــاك الواضحين بسبب عدم وجود نظام واحد او أسلوب واحد بها ، فقد أورد احد التقارير الهامة والذى عرض على محمد على فى عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٤/١٨٢٥) عدة حقـــائق حـول الفوضى والارتبـــاك فى الدواوين ، فتكلم عن « المنافرات ـ هكذا يقول التقرير ـ بين حكام الاقاليم وبين نظار الدواوين ، والمنازعات بين المأمورين بعضهم مع بعض . والمضايقة فى الدواوين مما يسبب الضرر الى الناس بغـير فائدة الى الميرى » . ويقترح التقرير وضع ترتيب جـديد للدواوين الحكومية للقضاء على هذه الفوضى يقوم على حصر المسئولية فى أيدى مأمورى الاقاليم ونظار الدواوين ، وقيام جهاز ادارى على نظام حديث فى الدواوين مكون من كتاب ومعلمين ، واحداث طرق جديدة فى تدوين الحسابات بخلاف الطرق القديمة (١٢) .

ومن مظاهر الفوضى والارتباك فى هذه الدواوين عدم توحيد اللوائح فيها ، فقد كانت دواوين القاهرة والاســـكندرية تطبق لوائح معينة،على حين كانت الدواوين والادارات المحلية تنهج أسلوبا آخر فى تنفيذ المهام المطلوبة منها ، فقد أرسل الباشا الى المديرين ينبه الى وجوب القضاء على هذه الفـوضى ، وان تنتهـــج المديريات والدواوين نفس الأسلوب المتبع فى ديوانى القاهرة والاسكندرية من حيث تدوير المصالح والنظر الى الامور (١٣) .

وقد ترتب على هذه الفوضى ارتباك واضح خصوصا فى النواحى المالية ، وغالبا ما كان يحدث تراكم فى هذه الأعمال ، وكان ذلك يزعج الباشا تماما ويجعله يطلق تهديداته لاولئك الذين يتباطأون فى انجاز وتقديم اعمالهم وهى الكشوفات الخاصة بايرادات الحكومة ففى عام ١٨٢٧ حدث تأخير فى تقديم الحسابات الى الباشا مـن

اقلام المحاسبة فى الدواوين ، فأرسل الباشا الى كبار معاونيه من المحاسبين أمثال باسيليوس بك وطوبيا ودوس وجرمانوس و لافه نظار الدواوين يحثهم على اتخاذ الاجراءات التى تضمن وصول هذه الحسابات فى مواعيدها ، وذكر فى أوامره الى حبيب افندى (رئيس ديوان المعية) أنه لن يتردد فى انزال العقاب بالمتكاسلين ولا يضيره أن يهلك بضعة أنفار منهم لأنهم تسببوا فى تراكم الحسابات وليس أمامهم الا اتمامها بأية وسيلة (١٤) ٠

وكانت العادة أن يقوم كل ديوان بتقديم الحسابات الخاصة به دوريا وفقا للاتفاق المعقود بين ناظره ودواوين العموم المركزية ومقرها القاهرة ، وكانت (الخزانة الخديوية) هى الجهة التى يتم مراجعة الحسابات بها ٠ وفى عام ١٨٣١ كانت الخزانة العامة فارغة (١٥) ٠ ولاحظ الباشا أن الموظفين فى (الخزانة الخديوية) متكاسلين فى أداء مهام وظائفهم ، بالاضافة الى أن هناك ارتباكا فى أعمالهم ، لذلك نوه فى خطاب له الى الديوان الخديوى فى ٩ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ (١٨٣١) الى ضرورة اعادة النظر فى ترتيب الأعمال فى الخزانة لضمان انتظام المحاسبين فى الحضور وتعيين كاتب يسجل الوقت الذى يدخل فيه كل محاسب أو كاتب ويعرض ذلك عليه شخصيا كل يوم ، كما هدد الذين يتخلفون عن العمل بقوله : «اننى سوف اضربهم بغلاظ العصى اذا لم يرجعوا الى الرشد»، ووضعت لائحة لضمان انتظام العمل فى الخزانة الخديوية تتلخص فى :

١ ــ أنه يتحتم على المحاسبين والكتاب الحضور بعد شروق الشمس بساعة والانصراف قبل غروبها بساعة الا فى الصيف فيكون الحضور بعد الشروق بساعة ونصف ، وألا يقبل لأحد عذر فى التأخر صباحا الا أن كان قاطنا بمصر القديمة أو بولاق فحينئذ قد يغضى عن تأخره نصف ساعة ٠

٢ – أن يخرج المحاسبون أصيلا من الخزينة ٠

٣ – أن يندب (سعيد أفندى الدياربكرلى) من كتاب الديوان الخديوى الى العمل فى الخزينة حيث يراقب دخول المحاسبين والكتاب متبتا الاوقات التى يحضرون فيها (١٦) ٠

وكان الباشا يلجا للقضاء على الفوضى والارتباك فى الدواوين والمصالح الحكومية الى ارسال مندوبين الى الاقاليم لتنظيم هذه المصالح ، ومراجعة الحسابات بها ، وكان هؤلاء من الذميين الشوام – اليهود والنصارى – الذين يلقبون باسم « الخواجة » أو « المعلم » لما لهم من خبرة ودراية فى فحص الحسابات وأعمال الجرد ، ومع ذلك كان يشكو من بعضهم أحيانا لأنه كان يتشكك فى أمانتهم ، وأرسل الى حكام المديريات فى أحايين كثيرة يؤكد لهم بأن هؤلاء يختلسون ، وطالب (مأمور نصف الغربية) فى عام ١٨٢٦ بأن يولى ذميا آخر يدعى (جرجس ذكار) لفحص الدفاتر واستخدام أساليب الأفرنج فى مسك الدفاتر بدلا من (حنا هرمنه) الذى قام باختلاس اثنى عشر الف قرشا وفر هاربا (١٧) ٠ وفى عام ١٨٣٣ أرسل الى اقليمى الشرقية والقليوبية مندوبا بدلا من المعلم بقطر باشكاتب المراجعة الذى عزله من عمله بسبب الاخطاء التى ارتكبها (١٨) ٠

وكان اكثر ما يقلق الباشا هو تقاعس موظفو الجهاز المالى فى الدواوين ، لأنهم ينبغى فى رأيه أن يكونوا اكثر موظفيه حماسا وجدية بسبب سياسته الاقتصادية والمالية ، فعلى نحو ما هو معروف كانت هذه السياسة تقوم على منع الفلاحين من التصرف فى حاصلاتهم وتعيين الانواع التى يريدها لهم ، ثم يأخذ بالسعر الذى يقدره ويقوم بتوزيعها فى الداخل والخارج وأصبحت كميات كبيرة منها تجد طريقها الى الاسواق الاوربية (١٩) ٠ لذلك كان من

العسير تنفيذ أسس هذه السياسة دون وجود جهاز وظيفى مالى يتناسب مع هذه السياسة المالية وادخال نظم مالية جديدة فى الدواوين الحكومية . وتؤكد وثائق الادارة حرص محمد على البالغ على ضرورة ان يتعلم موظفوه فى المصالح أساليب مسك الدفاتر على الطريقة الجديدة (٢٠) وكما أشرنا آنه فى عام ١٨٢٩ أنشأ مدرسة لتدريب الموظفين على طرق المحاسبة الحديثة بعد أن أدخل نظم المحاسب الأوربية (٢١) .

ولكى يطور من أساليب الموظفين ويقضى على مظاهر الفوضى والارتباك فى الدواوين بادر الى اتخاذ عدد من الاجراءات تؤدى الى هذا الغرض ، منها عمل حصر بأسماء الكتاب والمستخدمين فى المصالح والدواوين وتنظيم دفاتر مرتباتهم (٢٢) . وأيد الاجراءات التى تهدف الى القضاء على تضخم أعداد الكتبة فى الدواوين اكثر من اللازم (٢٣) . وعزل من لا يعرف منهم القراءة والكتابة ، ففى رسالة الى نجيب اغا فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣) تأنيب له على تعيين كتبة جدد ، وأمره بعزل من لا يعرف القراءة والكتابة منهم . وارسالهم لاستخدامهم كقواصين (٢٤) .

وأسند الباشا الى المقربين اليه أمثال باسيليوس بك وحنا الطويل وغيرهم القيام بأكبر جهد ممكن للقضاء على الفوضى والارتباك فى دفاتر الحسابات ، فذكر فى أمر الى المعلم باسيليوس فى ٩ ربيع الثانى ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) أنه من الضرورى بذل الجهد فى تنظيم الدفاتر تنظيما تاما بحيث من يلقى نظرة واحدة فيها يعرف على الفور نتيجة الحسابات بدون مشقة وأنذره بالابعاد عن عمله واسناده الى غيره اذا قصر فى تأدية واجبه (٢٥) .

وكان الباشا يعول كثيرا من مراقبة الموظفين المرءوسين ، ويرى ان ضياع أموال الحكومة ناتج عن ضعف الرقابة ، ونبه على كافة

نظار الدواوين والمصالح فى عام ١٨٣٥ بمراقبة المرءوسين والموظفين والخدم الذين تحت ادارتهم ومحاسبتهم وضرورة تنفيذ كل منهم الشروط التى تعهد بها(٢٦)٠ كما أمر بتعيين مفتشين للقيام بمراجعه الحسابات فى دواوين المديريات ، كان يطلق عليهم اسم ـ مندوبين ـ يتوجهون الى مناطق عملهم ، يصحبهم قواصين وسعاه وكتبه (٢٧) ٠

لقد كان محمد على يهدف الى تقليل فرص الاختلاس والتزوير التى ساعد عليها النظام السابق ، وضمان تدفق الاموال الى خزانه الحكومة ، لذلك أرسل مندوبيه الى مختلف المديريات للتحقيق فى أعمال الابتزاز التى يقوم بها الموظفون فى الاقاليم ٠ والحق أن أعمال الابتزاز كانت احدى النتائج الناشئة عن الفوضى والارتباك التى تمتلىء بها السجلات والدفاتر فى الدواوين والمصالح الحكومية ٠ ففى عام ١٨٣٢ قام بانزال أشد الوان العقاب بموظفيه فى مديريه الغربية بسبب التزوير فى الكشوف والدفاتر (٢٨) ٠ وحين اطلع على التقارير الواردة اليه من المديريات بشأن التزوير أمر مختار بك بضرورة أن تضع كل مصلحة أميرية بيانا تفصيليا للتحقق من المعلومات الواردة بها (٢٩) ٠

وبالرغم من حماس الباشا للقضاء على الفوضى والارتباك فى الدواوين والمصالح ، فقد ظلت طوائف الموظفين بها على عاداتها القديمة ٠ وهو ما جعل محمد على فى ١٨٤٧ يستحثهم على بذل المزيد من الجهد ويهددهم بالعقاب ، ويعرب عن أسفه التام لعجزه عن جعلهم يسيرون فى نفس الطريق (٣٠) ٠

٢ ــ شيوع الاختلاس والرشوة والوساطات :

كانت « أقلام الايرادات » فى دواوين الحكومة تمتلىء بموظفى

الجباية من الكتبة الأقباط الذين كانوا يقومون بجمع الضرائب من الأهالى ، وهى عناصر تنتهز كل الفرص المواتية للاثراء ، ولما كانت الادارات المالية فى مصر قد شاع فيها ظاهرة الرشوة لحساب هذه الجماعة من الموظفين ، فقد رأى محمد على منذ فترة مبكرة اتخاذ الاجراءات التى تكفل اجتثاث جذور الفساد من هذه الادارات ، فعين فى عام ١٨١٠ مشرفا فى كل ادارة هو « كاتب الذمة » ، مهمته الاشراف على نشاطهم (٣١) · ومع ذلك كانت ظاهرة الرشوة تزدد . فلم تكن قاصرة على صغار الموظفين من الكتبة وعمال جباية الأموال الأميرية ، بل امتدت الى رؤسائهم الذين كانوا لا يتورعون عن قبول الرشاوى ، نظير القيام بعمليات تزوير فى الدفاتر والسجلات التى تدون بها مساحات الاراضى ، أو تقرير ضرائب مبالغ فيها أو غير ذلك من الأساليب التى يلجأ اليها هؤلاء ، ونظرا لذلك كانت شكاوى الأهالى الى الديوان الخديوى تتزايد وتندد بدور هؤلاء مما جعل الباشا فى عام ١٨١٦ يرسل بمندوبيه الى مختلف المديريات للتحقيق فى هذه الأعمال التى يقوم بها هؤلاء الموظفين ، وقد تبين من التحقيقات أن الأمور تصل أحيانا لدرجة أن هؤلاء يبتزون الفلاحين فيأخذون منهم المواشى والدجاج والعلف (٣٢) ·

والواقع ان قضايا الرشوة والاختلاس فى هذه الفترة تزايدت على نحو أدى الى ضرورة اعادة النظر فى النظم الادارية والمالية المعمول بها ، وتبين ان الفوضى فى السجلات والدفاتر واتخاذ عدة أساليب فى جباية الأموال تمثل أهم الذرائع التى يتخذها هؤلاء للنفاذ الى مصالحهم الذاتية بتقاضى الرشاوى ، بالرغم من أن محمد على بادر فى أول خطواته لاصلاح الادارة الى التأكيد على انزال العقاب بالموظفين الذين يقبلون الرشاوى ، خصوصا كبار الموظفين ، وناشدهم فى أكثر من مناسبة الاقلاع عن سلوك هذا السبيل

لما له من آثار ضارة على ماليه البلاد ، يقول فى احد اوامره : « أنه من الضرورى انزال العقاب بكبـــار الموظفين (النظار) الذين تثبت عليهم تهم الرشاوى والاختلاس » (٣٣) • اما المبـــالغ التى يحصل عليها هؤلاء عن طريق الرشوة ، فانه طلب مصادرتها والانفاق منها على العمارات الملكية (٣٤) •

وفى عام ١٨٣٧ صدر « قانون السياسه نامه » الذى تضمن اللائحة التأديبية المتعلقة بجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التى يقترفها الموظفون ، وجاء فى البـــاب الاول : « أن كل مـــن كان مستخدما بالمصالح الأميرية صــغيرا كان أو كبيرا ويتجـاسر عــلى اختلاس مبالغ واموال وغيرها • ويزيد اختلاسه عن خمسة آلاف قرش يصير ارســاله الى الليمان من سنتين الى خمس سنين ، واذا لم يزد عن الخمسة آلاف قرش يكون من ستة شهور الى سنتين» • أما جريمة الرشوة فقد جاء بشأنها فى الباب الثالث « أن من كان مستخدما بالمصالح الأميرية ويأخذ رشوة والا يأخذ شيئا باسم الهدية فى مقابلة الرشوة ويأخذ خفية أو جهــارا فيصير دقايسة الضرر الذى حصل الى المصلحة من الرشوة والهدية التى أخذها ويصير ارساله الى الليمان مربوطا بالزنجير من سنه الى ثلاث سنين ويصير تحصيل الذى أخذه من أى شيء وحفظه بخزينة الأبنية لاجــل أن يصرف الى العمارات الملكية » • أما جريمة التزوير فقد جاء بشأنها « ان كل من كان مســتخدما بالمصــالح الأميرية وقشط دفترا أو سندات بناء على حيلة ويكتب دفترا أو رجعة أو سندا بخلاف الأصول والا يستعمل حتما مشابها يرسل الى الليمان مربوطا بالزنجير من سنتين الى خمس سنين »(٣٥) •

ولم يكن الباشا يتردد فى انزال الوان العقاب بالموظفين والكتبة الذين تثبت ادانتهم بل ويمثل بهم أحيانا ، مثلما حدث حــين أمــر

باحضار ثلاثه من الكتبة الاقباط الذين تقاضوا رشاوى لتزوير مساحة من الأراضي فى مديريه المنوفية ، فسحبهم وتعرضوا للضرب بالنبوت بشدة (٣٦) . وكان يحذر رجال الادارة من الصاق تهم الرشوة بالموظفين الا بعد التثبت من ذلك ، فقد شاعت فى تلك الآونة المؤامرات والدسائس والكيد بين الموظفين ، فارسل الى محافظ دمياط فى ٢٦ جمادى الثانية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) يقول : « انه من الضرورى التبصر وعدم التسرع فى الحكم على الموظفين الذين يتهمون بالاختلاس أو بما يحط من كرامتهم ، لأنه قرر عزل أحد الموظفين ونفيه الى أبى قير بتهمة الاختلاس ثم ظهر أنه برىء مما نسب اليه » (٣٧) .

والجدير بالذكر انه رغم الاجراءات التى لجأ اليها الباشا للقضاء على الرشوة والاختلاس والتزوير ، لم تختف هذه الامور لعدة أسباب هى : أولا ــ ان الوظائف كانت مؤقته . صحيح انها كانت تتميز عن الوظائف العليا السنوية ــ الا ان هؤلاء كانوا حريصين بسبب نظام الوظائف على الحصول على هذه الرشاوى لتعويض ما دفعوه قبل تولى وظائفهم . ثانيا ــ عدم الاستقرار ــ بمعنى التنقل من وظيفة الى أخرى بسرعة ــ أدى الى شيوع قيم الانتهازية والرغبة فى أن تكون الوظيفة ــ بأى وسيلة ــ مصدرا للثراء . ثالثا ــ ملاحقة الباشا لهم بالاجهاز على أى مبالغ لديهم خصوصا عندما يدرك انهم حققوا ثروات كبيرة ، فكان يعتقلهم بتهمة الاختلاس تارة والرشوة تارة أخرى ، ثم ينقض فى النهاية على ثرواتهم ويصادرها لأنه كان لا يشك لحظة أنهم يلجأون الى كل وسائل الابتزاز والاختلاس وغيرها .

أما مسألة الوساطات ، فكانت الحياة الوظيفية تسمح بها وتؤدى اليها ، خصوصا أن عملية التأهيل للوظائف لم تكن شائعة.

وأعنى بالتأهيل التعليم ، لان نظام الوظائف ذاته كان ورائيـــا والحصول على الوظيفة كان خاضعا لهذا المقياس . لذلك تهاون – الى حد ما – الباشا فى تولى الوظائف الصغيرة ، ولم يتهاون قط فى تولى الوظائف الكبيرة التى خص بها الاتراك والأرمن والجراكســة على نحو ما رأينا فى الفصل السابق . والغريب ان هؤلاء الذين تولوا المناصب العليا كانوا من الأتراك الأميين . يذكر عمر طوسون فى كتابه « البعثات العلمية فى عهد محمد على » ، « انه فى عام ١٨٤٨ لم يكن من بين ضباط « برنجى آلاى سوارى غارديا » من يعرف القراءة والكتابة » (٣٨) .

وهكذا كانت كل الظروف تسمح بالوساطة فى تولى الوظائف أو قضاء الحوائج ، وامتدت هذه الظاهرة الى كل المستويات . ففى عام ١٨٣٥ أرسل الباشا الى أحد رجاله (مختار بك) يقول : « ان كبار رجال المجلس العالى – فى ديوان الباشا – يعطون كتبا للتوصية لنظار الأقسام لترويج مصالحهم ، وأن هذه العادة قد تسرى الى كافة المديريات ، لذا ينبغى التنبيه على المديرين والنظار بأن من تصله كتب توصية ولا يبلغ عنها ســوف يعــاقب بالنفى المؤبد الى أبى قير » (٣٩) .

وكان الباشا يدرك الآثار التى تترتب على انتشار هذه الظاهرة وأهمها تعطيل مصالح الأهالى غير القادرين على ايجاد من يمكنهم من الوصول الى حقوقهم . وشيوع المحاباة ، فقد أرسل الى أحمد اغا (مأمور منوف واشمون جريس) فى ١٢ رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) يقول « أنه لا ينبغى ان يكون هناك واسطة اثناء النظر فى شكاوى الاهالى ، وعليه ان يتصرف فى هذه الشكاوى التصرف الذى تقتضيه المصلحة » (٤٠) وأطلق الباشا للادارة (كبار الموظفين من مأمير وغيرهم) العنان فى تأديب الموظفين الذين يتسببون فى ضـــياع حقوق الاهالى الفقراء بسبب المحاباة (٤١) .

وفى عام ١٨٣٠ أرسل (ديوان الخديوى) الى جميع الدواوين فى انحاء البلاد القانون الخاص بمعاقبة الموظفين الذين يسيئون استعمال وظائفهم ، وحدد بعض العقوبات التى تصل الى درجه النفى ضدهم (٤٢) ٠

ولا شك ان هذه الظواهر كانت تمثل عيوبا كامنة فى دواوين الموظفين ، لم توقفها سياسات محمد على ، فظلت هـــذه ظواهر شائعة مما يدل على أن الادارة كانت فاسدة الى أقصى حد ، فلم يكن هناك أمر حكومى يصعب التحايل عليه مقابل ثمن ما ٠

٣ ـ الاهمال فى كتابة التقارير

كما كانت هناك فوضى وارتبـاك فى الدواين الحكوميــــة بسبب عدم وجود نظام واحد فى ادارتها كانت التقارير المرسلة الى ديوان الخديوى تحمل القليل من الحقائق والكثير من الخداع والكذب ، وفى أحايين كثيرة تتستر على الفساد فى البلاد ، ممـــا يدل على أن البيروقراطية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت بليدة وفاسدة ، فلم تكن هناك قواعد مقررة لكتابة التقارير الى ديوان الباشا حول انجاز المهام فى المصالح والدواوين، فقد أرسل (ديوان المعية) الى ناظر ديوان الشرقية والقليوبية فى ٢٤ ربيع الثانى ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤) يقول : « انه ينبغى قراءة الأمر المرسل اليه واجادة فهمه والعمل بموجبــــه والا أصـــابه شر الجزاء » (٤٣) ٠

ولوحظ فى كثير من الأحيان ان الاوراق الواردة من الدواوين لم تكن تحمل آية توقيعات من الجهات الصادرة منها ، مما جعــل الباشا فى ٣ جماد الأول ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) يطالب بضرورة الأخذ

بهذه القاعدة ، اى لا ترفع اى ورقة دون أن تكون ممضاة من الموظف الذى أرسلها (٤٤) .

وأكد الباشا فى اوامره الى الدواوين والمصالح الحكومية بأن أية أوراق صادرة عنها لابد وأن تحمل اسم المكان المرسلة منه وتاريخ ارسال هذه الاوراق (٤٥) .

لقد كان الباشا يهدف الى وضع قواعد جديدة لضمان تحسين مستوى الادارة وتوجيهها لخدمة خزانة الحكومة ، لذلك رايناه يدقق كثيرا فى استكمال مظاهر وأركان أية ورقة تـرد الى ديوانه من الدواوين والمصالح حتى يمكن حصر المسئولية سواء من حيث تأخير النظر فى المصالح أو الأشخاص ودورهم فى الادارة ، فوجدناه يصدر أوامره فى ١٩ جمادى الأول ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) التى تقول : « بأنه ينبغى تحرير تاريخ الأمر المرسل واسم الساعى وتاريخ وصـوله فى ذيل المكاتبات ، لأنه لوحظ أن أوامره تصل بصـورة غير مرضية » (٤٦) .

ولما كان قد أصبح من الشائع تأخير وصول الاوامر الى الدواوين والمصالح أو منها الى ديوان الخديوى ، فقد شكا الديوان الخديوى فى عام ١٨٣٠ بأن الجهات المختلفة لا تشير فى كتبها أو رسائلها الى تاريخ وصول أو صدور المكاتبات ، وجاء « ان اغفال كتابة التاريخ كثيرا ما يؤدى الى اضاعة الوقت وتأخير الأعمال من جراء كثرة البحث والتنقيب فى القيود والسجلات ، وبالتالى من الواجب الحرص على قاعدة التأريخ فى كل المراسلات الرسمية » (٤٧) .

ولوحظ أيضا أن تقارير الدواوين والمصـالح الى الديوان الخديوى كانت فى كثير من الأحيان غير واضحة أو مبهمة . وكذلك الخلاصات الصادرة اليها فقد ذكر الباشا فى ١٢ جمـادى الثانى

١٢٤٧ هـ (١٨٣١) : « ان الخلاصات التي يصـــدرها الديوان الخديوى الى الاقاليم تكون أحيانا مبهمة وينبغى أن تكون واضحة جلية » (٤٨) ٠

ومن العيوب الاخرى التى شكا منها الباشا أن صيغة التقارير الواردة اليه من الدواوين كانت فى أحايين كثيرة تتسم بالاطناب الممل الذى لا فائدة منه والذى لا يفهم منه شيئا ، فقد ذكر فى خطاب له الى مدير المنوفية رستم افندى فى ٢٢ رجب ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) بأنه ينبغى أن تكون هذه التقارير مختصرة الى حد كبير (٤٩) ٠ وأرسل أيضا الى أحمد باشا ـ أحد كبار رجاله ـ ينهاه عن الاطناب والتفصيل الزائد والحشو فى المكاتبات وضرورة التعبير عن المقصود بايجاز واختصار (٥٠) ٠

والواقع ان هذه العيوب التى تتعلق بالبيروقراطيـــة كانت موجودة من قبل من حيث أسلوب الكتابة القائم على الاطنـــاب والتفصيل والحشو ، ولكنه لم يكن يتناسب قط مع محمد على الذى كان يرمى الى أن يكون مصدر كل شيء ، حتى التفاصيل الدقيقة كان لا يتركها تمر دون أن يراها ٠ انه كثيرا ما ردد أنه فى حاجة الى أن يلقى نظرة واحدة على التقارير فيستوعب ما فيها ٠ ولكـــن هذه المسألة كانت تتعلق بتراث البيروقراطية الذى كان من الصعب القضاء عليه ، فاذا أضفنا الى ذلك ما تتضمنه هذه التقارير مـــن معلومات تحمل القليل من الحقائق والكثير من الخـــداع والكذب تبين لنا الى أى حد كان الباشا يزداد غضبه ٠ فقد أرسل الى « ناظر فوه » فى ١١ جمادى الثانية ١٢٤٩هـ (١٨٣٣) يوبخه على ارساله التقارير التى لا صحة لها (٥١) ٠ ونبه على المديرين والمحافظين بأن تتحرى التقارير الواردة له من الدواوين الصـــــدق ٠ فذكر فى رسالة الى محرم أغا « ان لا يضيع وقته بتطويل الكلام بدون

جـــدوى ، ويقصر كلامه على وضـــــع بيانات احصـــــائية فى تقاريره » (٥٢) ٠

وفى سبيل القضاء على هذه العراقيل أراد الباشا أن يضع قواعد جديدة لتنظيم عملية كتابة التقارير واستخدام اسلوب معين فى هذا الصدد ، فطالب بتوحيد أصول الكتابة بحيث تكون فى صورة مواد ، تضم الى بعضها البعض ، وأن تكون وافية بالغرض ، وذهب الى ارسال نموذج موحد لكتـــابة التقارير فى الدواوين والمصالح الحكومية (٥٣) ٠

٤ ـ كثرة التغيير والتبديل بين الموظفين :

تبين ملفات الموظفين هذه الظاهرة الكامنة فى البيروقراطيـة المصرية فى هذه الفترة ، فقد لوحظ كثرة التنقل من وظيفة الى أخرى ومن مصلحة حكومية الى أخرى (٥٤) ٠

يذكر جون بورينج John Bowring فى تقريره « ان هـــذه المسألة تنتقص من كفاية الموظفين ، حيث أنه من النادر أن تؤهـل احدى دراسته الخاصة لشغل منصب معين ، فضـــلا عن جميع المناصب » (٥٥) ٠

فقد رأينا نماذج كثيرة تنتقل بين الوظائف المختلفة ولا تمكث فترات طويلة فى أى منها ، فهذا محمد عاصم باشا الذى أنهى حياته الوظيفية رئيسا لمحكمة الاستئناف . بدأ فى وظيفة يوزباشى أول عام ١٨٣٧ ، وفى عام ١٨٤١ عين فى وظيفة « كاتب تركى » بديوان عموم الاقاليم الوسطى . وفى عام ١٨٤٥ انتقل الى وظيفة (معاون لمحافظ دمياط (أحمد باشا المنكلى) ، وفى عام ١٨٤٨ عين فى وظيفة يكباشى ، ثم كاتبا للمجلس العسكرى (٥٦) ٠

أما محمد فاضل باشا الدرملى الذى انهى حياته الوظيفيه عضوا بمجلس الاحكام فقد دخل الخدمة عام ١٨٣١ مدرسا « بألاى برنجى طوبجية بيادة »، وفى عام ١٨٣٢ فى وظيفة أخرى،وفى عام ١٢٤٩هـ (١٨٣٣) يوزباشى أول ، وتدرج فى العديد من الوظائف الاخرى (٥٧) .

والجدير بالذكر أنه لم تكن هناك حدود فاصلة بين الوظائف المدنية والعسكرية ، فكان من الممكن ان ينتقل الموظف من الحياة المدنية الى الحياة العسكرية والعكس ، بل كان للروح العسكرية تأثير على الوظائف المدنية منذ اعداد النشء لتقلد الوظائف العامة، فوجدنا المدارس تقسم الى بلوكات وسرايا بدلا من الفصول . وحمل التلاميذ الرتب العسكرية بتدرج مراتب نجاحهم ، كما كان الخريجون يحملون الرتب العسكرية عند التحاقهم بالوظائف الأميرية ، اذ كانت درجات الوظائف الادارية والمالية فى الحياة المدنية على المنوال العسكرى ، يذكر محمد السلامونى (مهندس) أنه حين دخل المدرسة فى عام ١٨٢٨ كان ضمن خمسين نفرا طلبوا من الجامع الأزهر ، تعين لكل واحد منهم أربعين قرشا فى الشهر ، وفى سنة ١٨٣٠ ترقى الى رتبة (اونباشه) بماهية خمسين قرشا (٥٨) .

وكان من رأى الباشا أنه من الممكن الاستعانة بالعسكريين فى تولى الوظائف المدنية ، خصوصا الرتب العسكرية العالية فعين الميرالايات والبكباشية الميرلوا فى وظائف اشرافية على الزراعة والفلاحة والمواشى (٥٩) .

والحق ان هذه التجربة لم تحقق النتائج التى كان يعلق الباشا على تنفيذها تعيين هؤلاء فى الوظائف المدنية ، مما جعله يوجه تهديداته لهم على تقاعسهم عن القيام بوظائفهم (٦٠) .

هذا يدلنا على أن الخبرة التى كان يكونها الموظف اثناء توليه الوظيفة لم يكن يعتد بها ، يذكر « جون جورنج » : « ان رؤساء المصالح كثيرا ما ينقلون من أحد المناصب ذات الحول والطول الى منصب آخر وبذلك يذهب جميع ما اكتسبوه من الخبرة فى منصب معين .. » ، ويضيف : « ان صلاحية الشخص للقيام بالأعمال الموكولة اليه ليست بالأمر الذى يقام له كبير وزن » (٦١) .

الهـوامش

(١) عبد السميع الهراوى : المرجع السابق ص ١٢٧ ٠

(٢) جمال الدين الشيال (دكتور) : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ٠

(٣) عبد السميع الهراوى : المرجع السابق (مظاهر الازدواج اللغـوى فى الدواوين المصرية) ص ٣١٤ ـ ٣٢٠ ٠

(٤) محفظة ١ ملكية تركى من الجناب العالى الى مختار بك ناظر المجلس ورقة ١١٤ وثيقة ١١٤ ٠

(٥) ديوان خديوى : من مجلس الملكية الى مامور ديوان الخديوى ٠ دفتر ٨٠٦ وثيقة ١٩٨ ـ ١٤ شوال ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤) ٠

(٦) من الديوان الخديوى ٠ دفتر ٧٤٤ تركى ٢٢ ذى القـعدة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧) ٠

(٧) تقريران للبارون دى والكمت ٠ محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجـع السابق ص ٢٣٧ ٠

(٨) انظر الأوامر الصادرة من الديوان الخديوى (عدة أوامر وردت فى أماكـن متفرقة) ٠

(٩) ديوان معية تركى : من الجناب العالى الى حسن بك مامور نصف المنصورة ٠ دفتر ٢٥ وثيقة ٢١٣ فى ٢١ محرم ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) ٠

(١٠) أمر كريم الى مأمورى الاقاليم القبلية والبحرية ٠ دفتر ٣٦ معية تركى وثيقة ١٦٦ فى ٢٤ رمضان ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) ٠

(١١) من المجلس العالى الى الديوان الخديوى • دفتر تركى ٧٩٢ وثيقه ٧٥١ ص ١٥٦ فى ٢٠ صفر ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) •

(١٢) تقرير يعرض على المسامع الكريمة عن السائر بالدواوين التى كانت منصوبة من عام ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤ / ١٨٢٥) وثائق منشورة (الايداع بدار الكتب ٢٤٥ ، ٢٤٦) •

(١٣) دفتر ١٣٩ معيه تركى • مجلس الملكية • من الجناب العالى الى مدير المنوفية فى ٨ شعبان ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) •

(١٤) من الجناب العالى الى حبيب أفندى • دفتر بدون نمرة معيه تركى [illegible] ٤٥٤ — ١٤ جمادى الأولى ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧) •

(١٥) صبحى وحيده : المرجع السابق ص ١٩٥ — ١٩٦ •

(١٦) الديوان الخديوى : دفتر ٧٧٧ تركى وثيقة ٥٥ ص ٦١ — ٦٢ [illegible] الآخرة ١٢٤٧هـ (١٨٣١م) •

(١٧) الديوان الخديوى : من الجناب العالى الى محمود بك مامور [illegible] دفتر ٧٣٤ وثيقة ٣٩٣ فى ١٣ ذى الحجة ١٢٤٢هـ (١٨٢٧) •

(١٨) الديوان الخديوى من المجلس العالى الى الديوان الخديوى • دفتر [illegible] وثيقة ٣٢٩ ص ١٦٠ فى ١٠ ذى القعدة ١٢٤٧ هـ (١٨٣٢) •

(١٩) Crouchley : The economic development of Modern Egypt p. 52. (Bristol, 1938).

(٢٠) ديوان المعية : من الجناب العالى الى حسين أفندى ناظر [illegible] دفتر ٣٧ تركى وثيقة ٢٤٢ فى ٢ ربيع الثانى ١٢٤٣ هـ (١٨٢٦) •

(٢١) انظر الفصل السابق ص ٤٢ •

(٢٢) الديوان الخديوى : أمر الى كل مامورى المأموريات دفتر ١١٣٢ [illegible] وثيقة ٥٧٩ فى ٢٨ جمادى الأولى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) •

(٢٣) ديوان المعية : من الجناب العالى الى محمد بك ناظر [illegible] وثيقه [illegible] دفتر ٢٩ فى ٩ شعبان ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) •

(٢٤) ديوان المعية : من الجناب العالى الى حبيب أغا • دفتر [illegible] وثيقه [illegible] فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣) •

(٢٥) ديوان المعيه : من الجناب العالى الى المعلم باسيليوس • دفتر ٥٣ - وثيقه ٣٨٨ فى ٩ ربيع الثانى ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣ / ١٨٣٤) •

(٢٦) الديوان الخديوى : من مجلس الملـــكية الى مأمور ديوان الخديوى . دفتر ٨١٤ وثيقة ٨١٤ فى ٨ جمادى الثانى ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) •

(٢٧) الديوان الخديوى : من المجلس العالى الى الديوان الخديوى • دفتر ٧٨٤ وثيقة ٢٠٦ فى ٢٦ رجب ١٢٤٧ هـ (١٨٣١) •

(٢٨) ديوان المعيه : من الجناب العالى الى مأمورى الجعفرية وطنطا • دفتر ٤٤ معية تركى • وثيقة ٣٣٧ • فى ١٠ ربيع الأولى ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) •

(٢٩) ديوان المعيه : أمر عال الى مختار بك • دفتر ٦٨ معية تركى وثيقة ٤٣٧ فى ٢٥ شعبان ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) •

(٣٠) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٩٩ ــ ٢٠٠ •

(٣١) نفسه ص ٧٨ •

(٣٢) نفسه ص ١٨٤ •

(٣٣) ديوان المعية : من الجناب العالى الى محمود أفندى • دفتر ٤٧ وثيقه ٤٤٦ • بدون تاريخ (١٢٤٩ هـ ــ ١٨٣٣ م) •

(٣٤) ديوان المعية • دفتر ٢٧٨ وثيقة ٢٠٤ ص ٢٨ عام ١٢٥٤ هـ (١٨٣٨) •

(٣٥) أحمد فتحى زغلول : المحاماه « نص القانون يوجد بالملاحق • ص ٢١ ــ ٢٢ » قانون السياسة نامة ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م) •

(٣٦) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار جـ ٤ ص ١٠٨ ــ ١٠٩ ، القاهرة ١٣٣٢ هـ (١٩٠٤ / ١٩٠٥ م) (٤ أجزاء) •

(٣٧) ديوان المعية : من الجناب العالى الى محافظ دمياط • دفتر ٥٣ وثيقة ٥٢ فى ٢٦ جمادى الثانية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢) •

(٣٨) عمر طوسون : البعثات العلميـــة فى عهد محـــمد على ص ٢٥٦ • عبد السميع الهراوى : المرجع السابق ص ٢٤٤ •

(٣٩) ديوان المعية : من الجناب العالى الى مختار بك ناظر المجلس • دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٥٢٨ فى ٢٣ محرم ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) •

(٤٠) ديوان المعية أمر الى مأمور منوف واشمون حريس • دفتر ٢٨ • وثيقة ٣١٤ فى ١٢ رجب ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦) •

(٤١) الديوان الخديوى : من المجلس العالى الى الديوان الخديوى . دفتر ٧٧٣ . وثيقه ١٩٥ . فى ٩ جمادى الثانية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .

(٤٢) الديوان الخديوى : أمر الى عموم جهات الاختصاص . دفتر ٧٦٠ وثيقه ٤ فى ٢٦ ربيع الأول ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) .

(٤٣) ديوان المعية : من المعية الى ناظر الشرقية والقليوبية محمد أفندى . دفتر ١٩ وثيقة ٢٩٢ فى ٢٤ ربيع الثانى ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩) .

(٤٤) ديوان المعيه : من الجناب العالى الى المأمورين فى الوجه البحرى والوجه القبلى . دفتر ٢٩ وثيقة ٧ فى ٣ جماد الأول ١٢٤٢هـ (١٨٢٦) .

(٤٥) ديوان المعية : من الجناب العالى الى مأمورى الاقاليم البحرية . دفتر ٣٨ معيه وثيقة رقم ١٢١ فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨) .

(٤٦) ديوان المعيه : من الجناب العالى الى مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية . دفتر ٤٢ وثيقه ١٩٤ فى ١٩ جماد الأول ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .

(٤٧) الديوان الخديوى : من الديوان الخديوى الى ابراهيم باشا وسائر المديرين والمأمورين والمحافظين ونظار الدواوين . دفتر ٧٧٤ وثيقة ٩٧ فى ١٣ رجب ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠) .

(٤٨) ديوان المعية : من الجناب العالى الى ناظر المجلس . دفتر ٤١ وثيقة ٤٤٩ فى ١٢ جمادى الثانية ١٢٤٧ هـ (١٨٣١) .

(٤٩) ديوان المعية : من الجناب العالى الى مدير المنوفية رستم أفندى دفتر ٥٨ وثيقة ٣٥٠ فى ٢٢ رجب ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .

(٥٠) ديوان المعية : من الجناب العالى الى أحمد باشا . دفتر ٥١ . وثيقه ٤٦٣ فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ / ١٨٣٣) .

(٥١) ديوان المعية : من الجناب العالى ناظر فوه . دفتر ٥٨ . وثيقة ١٩٩ فى ١١ جمادى الثانية ١٢٤٩ هـ (١٨٣٣) .

(٥٢) ديوان المعية : من الجناب العالى الى محرم أغا . دفتر ٧٠ . وثيقة ٣٦٨ فى ١٢ محرم ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦) .

(٥٣) محفظة ١١٠ ذوات وثيقة ٢٩٠ من الجناب العالى الى عارف مبودان مأمور أشغال المحمودية فى ٢٢ شوال ١٢٦٣ هـ (١٨٤٧) .

(٥٤) انظر ملاحق الكتاب تبين السرعة فى تنقلات الموظفين من وظيفة الى أخرى .

(٥٥) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٤٧٣ (تقرير بورنج) .

(٥٦) انظر ملفات الخدمة . المجموعة الأولى . مجلد ٣ (١٨٨٣ - ٨٨٦ ص ١٠١ - ١٥٠ .

(٥٧) المرجع السابق ص ١١٢ .

(٥٨) ملفات الموظفين : دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٩ ملف ٢٦٥ باسم م السلامونى انظر الملاحق - ملحق رقم ٤ .

(٥٩) محفظة ١ (ذوات) وثيقة ٢٨٦ مرسوم خديوى الى الميرالايات والبكبا المعينين فى المصالح المدنية فى آخر ربيع ١٢٥٧ هـ (١٨٤١) .

(٦٠) محفظة ١ (ذوات) وثيقة ٢٨٧ مرسوم خديوى الى مدير الغر ابراهيم باشا فى ١٥ جمادى الأول ١٢٥٧ هـ (١٨٤١) .

(٦١) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٤٧٣ .

الأصول الاجتماعية للموظفين

كانت هناك طائفتان من الموظفين،كبار الموظفين وهم ممن تولوا مناصب الادارة العليا فى البلاد ، عناصر الأتراك والأرمن والجركس والشوام · والأجانب الذين تولوا المناصب الفنية وقاموا بتنفيذ مشروعات محمد على · وصغار الموظفين ، وهم موظفو الدواوين الحكومية الذين تمتلىء بهم الدواوين ، وهى عناصر المصريين الاقباط، والعناصر المصرية الأخرى التى تمكنت بعد كفاح من تولى الوظائف الفنية ·

١ ـ الاتراك والأرمن والجركس والشوام والاكراد

سيطرت هذه العناصر على أعمال الادارة وتبوأت المناصب الرفيعة فى الجيش والبحرية ، وضم محمد على اليهم بقايا المماليك الذين رأى فى وجودهم بالجيش أو الادارة عاملا هاما من عوامل الموازنة ، حتى لا يظل الاعتماد فى أهم نواحى الادارة الحكومية مقصورا على الاتراك (١) ·

أما الاتراك ، فقد كانوا سادة البلاد ، يمثلون طبقة النبلاء بين الموظفين ، طبيعتهم عسكرية خالصة ، ويستشعرون روح التفـوق والسيطرة ، كانوا يحضرون من الآستانة بتوصية من الباب العالى ويتلقون التعليم العسكرى وفنون الحرب والادارة • وتتناول ملفات الموظفين دور هؤلاء فى الحياة الوظيفية ، ويتبين من اسـمائهم الجنسيات التى ينتمون اليها ، فهذا طاهر مانسترلى اغـا ، وذلك كريدلى عبد الكريم أفندى (نسبة الى كريد) ، انطاكية لى حمودة ابن محمد (نسبة الى انطاكية) وكورد يوسف اغا (نسـبة الى الاكراد) • وارضروملى صالح بك (نسبة الى ارضروم) • وقـد لوحظ أن التعليم لا يرد ذكره فى عمليات اختيار هذه العناصر ، بل كانت انتماءاتهم الجنسية والحظوة لدى الباشا كافية لتولى الوظائف العليا فى البلاد (٢) •

وكان هؤلاء يتقاضون مرتبات عالية ، فضلا عن حصولهم على هبات أو منح من الباشا فى شكل أراض زراعية ، أى أنهم يمثلون الشريحة الاجتماعية التالية لاسرة محمد على ككبار ملاك (٣) •

وهناك اسماء تركية لعبت دورا رئيسـيا فى الحياة الوظيفية مثليا . محمد عاصم باشا (رئيس محكمة استئناف مصر) ، واسـمه الأصلى . محمد بن مصطفى ديار بكرلى ، نسبة الى (ديار بكر ـ مدينة فى شرق الأناضول) ، دخل الخدمة العسكرية فى عام ١٨٣٤ ، وتدرج فى عدة وظائف مدنية وعسكرية ، وكان يتقاضى راتبا بلغ ٦٠٠٠ قرش (٤) •

أما عربكيرلى ابراهيم بك (معاون أول بالبحرية) ، نسـبة الى (عربكير ـ بلده من بلاد الأناضول) فقد تلقى تعليما عسكريا خالصا بالمدرسة البحرية عام ١٨٣٠ ، ورقى الى رتبـة جاويش ،

وتدرج فى عدة وظائف ملكية وعسكرية ، وكان يتقاضى مرتبا وصل الى ٤٠٠٠ قرش (٥) .

أما عضو مجلس الأحكام المصرية محمد فاضل باشا الدرمه لى فاسمه الأصلى محمد أحمد افندى الدرمه لى (نسبه الى درامه - مدينه من مدن ولاية سلانيك) ، فقد دخل الخدمة عام ١٨٣١ باسم محمد أحمد افندى الدرمه لى (وكان عمره وقتئذ ٢٠ سـنه) فى وظيفة (مدرس بآلاى برنجى طوبجيه بياده) ، وتدرج فى العديد من الوظائف الملكية والعسكرية ، وبلغ مرتبه نحو ٧٥٠٠ قرش (٦) .

على حين كان الاميرالاى اسحق حافظ بك (وكيل المجلس العسكرى) ، واسمه الأصلى اسحق أحمد الخربوطلى (نسبه لى مدينة خربوط من مدن ولايه شرق الأناضول) ، قد تلقى تعلمه باسم نفر مستجد بمدرسة النخيلة ، وتدرج فى العديد من الوظائف المدنية والعسكرية (٧) .

أما رزنامجى مصر محمد أمين باشا ، فان اسمه الأصلى أزميرلى أمين أفندى (نسبة الى مدينة أزمير بتركيا) ، فقد دخل الخدمه العسكرية عام ١٨٣٥ ، ثم عين فى ديوان الجهادية فى وظيفة (كاتب تركى ، ثم (وكيل القلم التركى) برتبة صاغقول أغاسى - أى رئيس الجناح الايمن وتختصر الى كلمة صاغ - وتدرج بعد ذلك فى العديد من الوظائف ، ووصل مرتبه الى نحو ٥٠٠٠ قرش (٨) .

وأشهر الأتراك الذين وصلوا أعلى الوظائف هو محمد شريف باشا (رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية ، فقد ولد فى استانبول فى ٢٧ نوفمبر عام ١٨٢٦ ، وكان والده قاضى قضاة مصر

وكان من تلامذة السوارى ، سافر الى فرنسا عام ١٨٤٤ ، ثم عاد ورقى فى العديد من المناصب العسكرية ، ثم سافر الى الآستانة لأجل الحصول على ميراث والده ، وبعد عودته ترقى فى عدد من المناصب العسكرية ، وكان متزوجا من ابنة سليمان باشا الفرنساوى وتقلب فى وظائف كثيرة بعد أن هجر العسكرية الى أن عين ناظرا للخارجية والداخلية والمعارف ، ثم تولى رئاسة المجلس الخصوصى، وبلغ مرتبه حين أحيل الى المعاش عام ١٨٨٤ نحو ١٢٥٠٠ قرش (٩) .

أما الأرمن ، فقد تولوا وظائف ادارية عليا ، وارتفع شأنهم الى حد كبير ، بفضل ما كان يتمتع به بوغوص من رعاية محمد على ونفوذ واسع وجاه عريض (١٠) . وكان الباشا قد أرسل بأبناء الأرمن الى فرنسا وانجلترا لدراسة اللغات الاوربية والتخصص فى مختلف المهن (١١) .

وبالرغم من قلة عدد الأرمن ، فقد شغلوا كثيرا من أرفع المناصب فى الحكومة بفضل تضلعهم فى اللغات وتولى وظائف السكرتيرين والتراجمة (١٢) .

ونوبار باشا الأرمنى الأصل ، كان أحد الذين جاءوا فى عهد محمد على بصحبة بوغوص بك ، واسمه الأصلى (نوبار افندى) كان أول استخدامه بمأمورية فى باريس عام ١٨٤٢ ، وهو صهر بوغوص واخو شارلو بك . وهى جميعا عناصر أرمنية استطاعت ان تحتكر وظائف الترجمة وأعمال السكرتارية (١٣) .

وكان هؤلاء يتقاضون فضلا عن الابعاديات التى يمنحها لهم الباشا مرتبات عالية جدا ، فكان نوبار باشا يحصل على مرتب قدره ١٢٥٠٠ قرش (١٤) .

أما الجراكسة ، فقد توافدوا أيضا الى مصر فى عصر محمد على ، حيث كان أفراد أسرة محمد على يجلبونهم من الآستانة معهم ، وكان هؤلاء يتولون وظائف عليا فى الادارة ، وكانوا يحصلون على ابعديات من الباشا ومرتبات عالية من وظائفهم . فهذا هو مصطفى باشا الخزينة دار (امين الخزانة) احد الجراكسه ، الذين اشتراهم عرب باشا أحد الصدور فى زمن السلطان محمود الثانى ورباه صغيرا فى الآستانة ، ثم أتى به الى مصر عام ١٨٣٦ ، فاشتراه عباس باشا ابن طوسون بن محمد على ، وحظى عنده حظوة عظيمة . وقدمه على سائر مماليكه كان أمره نافذا لا يرد فى كافة الدواوين الحكومية . وكان عباس باشا يقول له : أنت يا مصطفى مثل أولادى(١٥) . اما (دلاردلير بك) ، فهو أحد الجراكسة الذين تلقوا تعليمهم العسكرى فى مدرسة المبتديان بالسيدة زينب ، وأحد غلمان الباشا الذين كانت لهم حظوة كبيرة عنده ، تدرج فى عدد من المناصب . وحين ترك الخدمة كان يتقاضى مرتبا قدره ١٢٥٠ قرشا (١٦) .

وكان هؤلاء الجراكسة ينافسون الاتراك القادمين من الآستانه فى تولى الوظائف العسكرية خصوصا ، وتولى البعض منهم مناصب الادارة العليا ، ومن الاسماء البارزة فى الوظائف العسكريه اسماعيل كامل باشا ، واسمه الأصلى كامل جركس ، دخل المدارس العسكرية وعمره ١٢ سنة وترقى الى أن وصل الى وكيل نظارة الحربية (١٧) . واللواء اسماعيل حمدى باشا ، واسمه الاصلى جركس اسماعيل افندى بديوان الجهادية عام ١٨٣٩ ، الذى ترقى فى العديد من الوظائف العليا ، وعين فى آخر حياته الوظيفية محافظا للقنال (١٨) . والفريق حسن افلاطون ، واسمه الاصلى جركس حسن افلاطون ، تلقى تعليمه العسكرى فى مدرسة طره عام ١٨٤٤ ، وترقى فى سلك الرتب العسكرية الى أن عين وكيلا لنظارة الجهادية ، وتقرر له معاش بلغ ٥٠٠٠ قرش (١٩) .

اما محمد ثابت باشا ، فهو احد الجراكسه اللامعين فى عصر محمد على ، ولد فى عام ١٨٢٠ ، وتربى وتعلم مع انجال الباشا ، وتلقى العلم فى مدرسة الخانقاه ، وقد أدناه محمد على باشا منه بنسب المصاهرة ، وزوجه كريمة نجل شقيقته ، وانعم عليه برتبة الاميرالاى ، ولما سافر محمد على الى الآستانه اخذه معه وادخله بصحبة الأمير مصطفى فاضل باشا فى قلم الباب العالى ، ثم عاد بعد ذلك، وعين مديرا للجيزة ثم القليوبية ، ثم وكيـــلا لتفتيش الوجـــه القبلى (٢٠) .

أما مرتبات الذين تولوا وظائف عسكرية من الجراكسة ، فقد لوحظ أنها مرتفعـــة عن قرنائهم من الذين تولوا وظائف الادارة ، فالذين تولوا منهم حكام أخطاط أو نظارا لم تزد مرتباتهم عن ٢٥٠ قرشا (٢١) .

وكان الشوام فى عصر محمد على آقل العناصر عـــددا فى الوظائف الادارية ، لان معظمهم كانوا يعملون بالتجارة ، وتخصصوا فى الوظائف المالية عموما ، وهناك عناصر تمكنت من تولى مناصب عليا أمثال مصطفى مراد باشا (رئيس مجلس استئناف قبـــلى) واسمه الأصلى مصطفى مراد عينتا بلى (نسبة الى عينتاب احـــدى بلاد ولاية حلب بالشام) ، تقلد عددا من الوظائف المالية والادارية، ثم عضوية مجلس بنهـــا ، ووكيـــلا لمجلس بنى ســــويف ، ثم المنيا ، ثم مديرا لقنا ثم البحيرة ، ومديرا لجـــرجا ، ثم مديرا لمديرية بربر بالسودان (٢٢) .

وبخلاف الشوام كانت توجد عناصر كثيرة من بلاد المورة ، تولت وظائف الادارة العليـــا فى البلاد ، وكانت تسبق أسماءهم كلمة (مورلى) نسبة الى البلاد القادمين منها ، أمثال حسن راســـم

باشا (ناظر الدايرة السنية) وهو من اهالى المورة ، حضر الى مصر مع والده عام ١٨٣٨ ، والحقـه مع الافنـدية الذين كانـوا بالمهردار خانه الملكية وعندما ترك الخدمة وصل مرتبـه الى ١٢٥٠٠ قرش (٢٣) .

وهناك اسماء اخرى بارزة وفدت من بلاد المـوره ، تولوا مناصب ادارية عليا ، فنجد اسماعيل راغب باشا الذى ولد ببلاد المورة عام ١٨١٩ ، وتم تعيينه عام ١٨٤٦ مساعدا للترجمة بمجلس الملكية فى عهد عباس ثم ناظرا للمالية ، وتولى رياسة مجلس النواب فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ حتى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ثم رئيسـا للنظار (٢٤) .

أما خورشيد بك فهمى ، فقد عمل وكيلا لمحافظة رشـيد ، واسمه الأصـلى موره لى خورشيد ، كان نفرا من تلاميذ مدرسة الطوبجية عام ١٨٣١ ، ووصل مرتبه عند نهاية الخدمة الى ٢٠٠٠ قرش (٢٥) .

وفى عام ١٨٤٠ وفدت الى مصر اعداد كبيرة من بلاد الموره بعد الحرب ، نحو ٨٤٥ نفرا ، تولى البعض منهم الوظائف فى الادارة والجيش ، وأمر الباشا بمعاش للآخرين (٢٦) .

كذلك كانت توجد عناصر كردية ضمن العسكريين والاداريين، فشاهين باشا كنج ولد فى كردستان ، ثم حضر الى مصر فى عهـد محمد على مع والده على أغا الكردى ، ثم دخل المدرسة العسكرية، وسافر فى بعثة الى فرنسا ، ولما عاد التحق بالحملة العسكرية التى اتجهت للحجاز لتأديب الوهابيين (٢٧) .

وبوجه عام كانت مرتبات هذه الوظائف التى تتبوأها هـذه العناصر عالية جدا بالقياس الى الوظائف الأخرى ، وحـين كان

البعض منهم تنتهى خدمته كان يحصل على معاش عال فى صورة مرتب أو أراض زراعية ، فمحمد شريف باشا الذى كان من أوائل الاتراك الذين منحهم محمد على أرضا فى عـــام ١٨٢٩ (٢٨) . حصل على أراض كثيرة فيما بعد وحين أنهى خدمته فى عام ١٨٨٤ واستبدل معاشه بأطيان زراعية (٢٩) .

أما أحمد باشا المانكلى التركى المولد الذى عمل وكيلا للجهادية ثم مديرا لمصر الوسطى سنة ١٨٤٠ فقد منحه محمد على ١٠٠٠ فدان من ابعاديات الوجه القبلى عام ١٨٣٧ (٣٠) .

ومنح محمد على ١٠٠٠ فدان لمحافظ البرلس حســـين بك طبوزاده - الالبانى الأصل - الذى جاء مع محمد على ، ثم اشترى ٣٠٠٠ فدان ضمها اليها من أطيان المنيا ، وخلال حكم عباس كانت ملكيته من أراضى الابعاديات ٤٠٠٠ فدان بمديرية المنيا (٣١) .

وهكذا نرى ان عناصر الاتراك والأرمن والجراكسة والشـــوام سيطروا على الحياة الوظيفية بتوليهم أعلى مناصب الادارة واحتكارهم الوظائف العسكرية أيضا ، وهم فى نفس الوقت كانوا يتملكون الأطيان الواسعة فى البلاد ويسعون الى تنميتها . وقــد ربطت المصالح بين هذه العناصر وأخذت العلاقات بينها تقوى عن طـريق المصاهرة وغيرها . ولعل أهم ما يلفت الانتباه هو النظرة التى كانت تنظر بها الى الوظائف ، فقد كانت ترى أنه من الطبيعى أن يحتل أفرادها أعلى المراكز الى جانب أنها كانت تتصف بالغطرسة الواضحة - استنادا الى أصولها الجنسية - التى كانت حريصة على ابرازها والتفاخر بهـــا ، يذكر ملنر Milner « ان العنصر التركى كان يحمل غطرسة نابعة من احساسه بشرف المحتد وعلو النسب »(٣٢).

ويذكر كلوت بك « انهم متكبرون الى أقصى حد ويرون أنهم يؤلفون في مصر طبقة ممتازة » (٣٣) .

ويبدو لنا واضحا من دراسة دور هذه العناصر في الادارة أنها كانت فاسدة تماما ، وان الباشا عجز عن اصلاحها ، لأنها كانت تستند الى أصولها الاجتماعية ولا تتورع في الاقدام على كل ما من شأنه تحقيق مصالحها الذاتية بكل الوسائل ، ولا عجب ان وصفهم ملنر Milner بقوله « انهم يتصفون بعدم الاهلية وفقدان الاحساس بالواجب والفساد والسطحية » (٣٤) . وظلت هذه العناصر تنظر الى المصريين بعين الازدراء (٣٥) .

وقد كان من جراء تفضيل محمد على لهذه العناصر اقصاء العناصر المصرية من ناحية والتهاون في تحديد مستوى ثقافة هذه العناصر من ناحية أخرى حتى أنه كان يقنع منهم بمجرد الالمام بالقراءة والكتابة ، فقد ذكر في رسالة الى ابنه ابراهيم « من الواجب أن تتفضلوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم » (٣٦) .

وتوضح ملفات الموظفين ان هؤلاء الاتراك والجراكسة كانوا يتلقون التعليم العسكرى بصفة خاصة عند بداية حياتهم الوظيفية، فعضو مجلس الأحكام محمد فاضل باشا الدرمه لى ، دخل الخدمة ١٨٣٦ مدرسا بمدرسة آلاي بياده ، والاميرالاى محمد خلوصي بك دخل مدرسة النخيلة ، واسماعيل كامل باشا (جركسى) بالمدارس الحربية ، وحسين شيرين (بالبحرية) وأحمد باشا الدرمه لى (الجهادية) : ويوسف بك نجاتي واسمه الاصلى (جركس يوسف نجاتي) دخل الخدمة ضمن عساكر سوارى ، واللواء اسماعيل حمدى باشا واسمه الأصلى (جركس اسماعيل أفندى) كان بديوان الجهادية عام ١٨٣٩ وقد تدرج الى أن وصل الى وظيفة (محافظ القنال) والفريق حسن افلاطون واسمه الأصلى جركس حسن

افلاطون (مدرسة طره عام ١٨٤٤) واللواء حسين عاصم باشا (جركسى) باورطة المفروزه (١٨٤٩) (٣٧) .

وهؤلاء الذين تقلدوا الوظائف العسكرية والمدنية كان يتم ترتيب معاشات لهم بمجرد انتقالهم الى الاستيداع ، ويطلق على الواحد منهم انه (سقط عاجز) وانه لا ينفع للخدمة ، ثم يتم الكشف عليه بواسطة (حكيم باشا القلعة) ، ثم يحصل على (سركى) مبين فيه الاسم والوظيفة والمبلغ المقرر له ، وتتفاوت المبالغ المقررة لهم وفقا للرتب تطبيقا للائحة المعاش التى صدرت بترتيب معاشات لهم عام ١٨٤٤ تحت اسم « لائحة ترتيب معاشات الملكية » (٣٨) .

الأجانب فى الوظائف :

انتظم فى خدمة الحكومة فى تلك الفترة عدد من الأوربيين ، خصوصا الفرنسيين ، يذكر محمد على فى حديثه الى البارون دى بوالكمت « اننى مدين بجيشى لسليمان بك وعدد آخر من الفرنسيين ، وببحريتى لمسيو « سيريزى » ، بل انى مدين للفرنسيين بأكثر ما عملته فى مصر » (٣٩) .

وهناك عناصر أخرى من الفرنسيين شغلت الوظائف الفنية في الجيش والبحرية أمثال « بيسون Besson وهوسار **Hussard** و «الكولونيل سيف » أو سليمان بك و القومندان فاران **Varin** ناظرمدرسة الفرسان ، والدكتور كلوت بك مدير الخدمة الطبية وناظر مدرسة الطب ، و هامون Hamont ناظر الطب البيطرى وآيم Ayme ناظر مدرسة الكيمياء ولينان Linant ومارى Mary و فرزنل **Fresnel** و روجيه Roger وديجون **Digeon**

المصريون :

على نحو ما راينا ظل محمد على يعتمد على الأتراك والأرمن والجراكسة والأجانب والأقباط في شغل الوظائف الفنية والادارية العليا لايمانه بعدم جدوى شغل المصريين لهذه الوظائف ولم يكن يثنيه عن رأيه الا أن يتضح له فساد هذه العناصر · وحين استشرى الفساد في كل الادارات والمصالح الحكومية وأصبح من العسير القضاء عليه رأى محمد على ضرورة احلال المصريين فى وظائف الحكومة . ولكن دلك لم يكن ممكنا قبل ان يتأهل هؤلاء لتبوأ هذه الوظائف · ففى الفترة من ١٨١٣ الى ١٨٤٧ أوفد عناصر منهم ضمن البعثات الى أوربا ، كما سمح لهم بالالتحاق بالمدرسة التى انشئت عام ١٨٢٩ لتدريب الموظفين ، والتحق الذين انهوا بعثاتهم فى الطب والهندسة والزراعة والصناعة بوظائف فنية (٤٥) ·

وأصبحت النظرة الى التعليم لأول مرة باعتباره وسيلة للدخول فى سلك الوظائف المدنية (٤٦) ·

ومع أن محمد على قام بتدريب المصريين فى مصر والخارج ، فقد ظلت الغالبية من الموظفين كما يذكر جون باورنج فى سنة ١٨٣٩ من الأتراك الذين شغلوا جميع الوظائف العليا تقريبا فى مصر . ومع ذلك كان المصريون فى طريقهم لأول مرة الى تولى الوظائف المدنية والعسكرية تدريجيا ، خصوصا الذين تلقوا تعليمهم فى مصر وأوربا · يذكر دوهاميل فى تقريره « ان هؤلاء أحرزوا نجاحا باهرا ، وبدأوا يشغلون الوظائف فى الادارة ويهيمنون على المدارس » · ويضيف « وقد يعجب الانسان أيما اعجاب حين يلقى شبابا من أبناء العرب ــ يقصد المصريين ــ يتحدثون بالفرنسية أو الانجليزية » (٤٧) ·

ولم يكن التحاق المصريين بالوظائف أمرا سهلا ، فقد كان من الضرورى ان يكون هؤلاء على درجة كبيرة من المهارة والبراعة لكى ينالوا هذه الوظائف ، ولا شك ان ذلك دفعهم الى الكفاح من أجل الوصول الى هذه الوظائف . وهناك أسماء بارزة اثبتت جدارتها وكفاءتها بالرغم من العراقيل التى وضعتها أمامها العناصر التركية ، ومع أن المصريين كانوا يلتحقون فى بداية حياتهم الوظيفية بالوظائف الدنيا ، الا أنه لوحظ أنهم كانوا بفضل كفاءتهم يتدرجون فى الوظائف بالرغم من أنهم لم يحظوا بأى لون من ألوان الرعاية وقد حفلت ملفات الموظفين المصريين بصور عديدة من صور الكفاح وهى تثبت جدارة المصريين وقدرتهم على تولى الوظائف الحكومية الادارية والفنية ، ففى مجال الادارة برز سليمان باشا أباظه ، الذى كان ناظرا لقسم منيا القمح بمديرية الشرقية ، ثم ناظرا لقسم بلبيس ، وتدرج فى العديد من الوظائف الادارية ، وكان مرتبه الشهرى ٢٥٠٠٠ قرش (٤٨) . وكذلك محمد سلطان باشا الذى كان ناظرا لقسم قلوصنا بمديرية المنيا ، ثم وكيلا لمديرية بنى سويف ، ثم مديرا لاسيوط ، ثم مديرا للغربية ، وكان راتبه الشهرى ١٢٥٠٠٠ قرش (٤٩) ، وكذلك حسن باشا الشريعى الذى كان ناظرا لقسم قلوصنا ، ثم عضوا بمجلس الأحكام ، ثم مديرا للدقهلية ، ثم مديرا للجيزة ، وتقلد عدة وظائف أخرى كان آخرها وظيفة « ناظر عموم الأوقاف » فى عام ١٨٧٩ (٥٠) .

أما الوظائف الفنية ، فكانت هناك أسماء استطاعت ان تحتل مكانة بارزة فى عالم الوظائف الحكومية ، أمثال محمود حمدى باشا الفلكى ، الذى عين خوجه هندسة بمدرسة المهندسخانة الخديوية عام ١٨٣٩ ، ومنح عددا من الرتب والنياشين فيما بعد ، كما تقلد العديد من الوظائف (٥١) .

وتحتوى ملفات الموظفين على نماذج لبعض المصريين الذين كافحوا لكى يثبتـــوا جدارتهم فى الوظائف الفنيـــة الحكوميـــة منهـــا محمد السلامونى (مهندس) الذى تدرج فى العديد من الوظائف ، فبدأ عام ١٨٢٨ ضمن خمســين نفرأ طلبوا من الأزهر وتعين لكل واحد منهم أربعين قرشـــا فى الشهر ، وفى عام ١٨٣١ ترقى الى رتبة (اونباشى) بماهية خمسين قرشا . وفى عام ١٨٣٢ تم تعيينه فى وظيفة مهندس فى مديرية أسيوط بماهية ١٤٠ قرشا ، يذكر محمد السلامونى « انه فى عام ١٨٣٢ قام المهندس لبنان بك باجراء امتحان عموم للمهندسين وانه حالفه الحظ ونال الترقية ونقرر له مبلغ ٢٠٠ قرش » (٥٢) .

وكان هؤلاء معرضين للرفت من وظائفهم فى أى وقت بالرغم من بلائهم فى أعمالهم بل وقطع مرتباتهم ، واستبدالهم بغيرهم ، فقد أصـــــدر ديوان المدارس قرارا برفت محمد الســـــلامونى فى ١٨٣٩ (٥٣) .

أما أحمد أفندى الأزهرى فهو أحد الذين درسوا فى المهندسخانه عام ١٨١٥ ، وبعد عامين عمل مهندســـا فى ترعة المحمودية حتى انتهى الحفر منها فى ١٨١٨ ، ثم تدرج فى عدة وظائف ، كان من بينها وظيفة خوجه ، وترتب له ماهية ٥٠٠ قرش بخلاف الكسوة والجراية (٥٤) .

وهناك عناصر من المصريين تمكنت عن طريق الكفاءة وحدها

من الوصول الى سلك الوظائف ، ولكن فى النهاية ظلت اعدادهم قليلة بالقياس الى العناصر الأخرى ، مما يدلنا على طغيان العناصر الاخرى على الحياة الوظيفية واحتكارها • ومع ذلك لم تمر سوى فترة قصيرة على انتهاء حكم محمد على حتى فصل عباس الأول جميع المصريين كنتيجة لسياسة تهدف الى هدم أعمال محمد على • يذكر مورو بيرجر « انه لم يبق فى سنة ١٨٥٦ من المصريين من بعض وظيفة كبيرة ، وان من بين المصريين الذين علمهم محمد على فى مصر وفرنسا وانجلترا من لم يشغل أى منهم وظيفة كبيرة بل اسدل عليهم جميعا الستار » (٥٥) •

الهوامش

(١) تقرير بوالكمت • محمد فؤاد سكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٢١ •

(٢) انظر الملاحق •

(٣) على بركات (دكتور) : المرجع السابق ص ١٦٩ •

(٤) ملفات الوطنين • مجلد ٢ (الفتره من ١٨٨٣ ــ ١٨٨٦) ص ١٢٥ •

(٥) المصدر السابق .نفس المجلد ص ١١٠ •

(٦) انظر الملاحق ــ ملحق رقم (٦) •

(٧) المصدر السابق ص ١٠٩ •

(٨) المصدر السابق ص ٢٢ ، انظر الملاحق •

(٩) انظر الملاحق ، ملحق رقم ٦ •

(١٠) تقرير البارون دى بوالكمت : محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٢٤٢ •

(١١) تقرير الكونت دوعاميل : محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٣٣٧ •

(١٢) تقرير جون بورنج • محمد فؤاد شكرى وآخـــرون : المرجع السابق ص ٣٩٢ •

(١٣) انظر الملاحق ــ ملحق رقم (٥) •

(١٤) على بركات (دكتور) : المرجع السابق ص ١٧٤ ــ ١٧٥ •

(١٥) أحمد تيمور باشا : تراجم أعيان القرن الثالث عشر ص ٤٠ ــ ٤١ القاهرة ١٩٤٠ •

(١٦) ملفات الموظفين . مجلد (٢) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(١٧) ملفات الموظفين . مجلد (٣) ص ١٠٣ .

(١٨) ملفات الموظفين . مجلد (٣) ص ١٠١ ـ ١٥٠ .

(١٩) المصدر السابق ص ١٠١ ـ ١٥٠ .

(٢٠) زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ص ٩٦

(٢١) ملفات الموظفين . دولاب ٦ عين ١ محفظة ١٢٣ ملف رقم ١٧٦٢ .

(٢٢) ملفات الموظفين . المج

(٢٣) ملفات الموظفين . المجم

(٢٤) على بركات (دكتور

(٢٥) ملفات الموظفين مجلد

(٢٦) ملفات الموظفين . دو

بك : المرجع السابق ج ٢ ص

(٢٧) زكى مجاهد : المرجع

(٢٨) على بركات (دكتور

(٢٩) ملفات الموظفين . المج

(٣٠) على بركات (دكتور

(٣١) نفسه ص ١٧٢ .

(٣٢) 893, p. 92-93.

(٣٣) ملفات الموظفين ج ٢

(٣٤)

(٣٥) عبد الرحمن الرافعى

(٣٦) عبد السميع الهراوى

(٣٧) ملفات الموظفين : المج

(٣٨) ملفات الموظفين : دولاب

(٣٩) تقرير البارون دى نوالكمت

السابق ص ٢٤٥ .

(٤٠) المرجع السابق ص ٢٤٦ .

(٤١) تقرير بورنيج . محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٤٧٢ .

(٤٢) ملفات الموظفين . دولاب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٧ ملف ٧٤٦ .

(٤٣) ملفات الموظفين المجموعة الثالثة ص ١٠١ ــ ١٥٠ .

(٤٤) عبد السميع الهراوى : المرجع السابق ص ١٩ .

(٤٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٤٧٦ ــ ٤٧٧ .

(٤٦) مورو بيرجر : المرجع السابق ص ٣٨ .

(٤٧) تقرير دوهاميل : محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ٣٣٧ .

(٤٨) ملفات الموظفين المجموعه الأولى ص٣٥ انظر ملاحق الكتاب ــ ملحق رقم (٩).

(٤٩) المصدر السابق ص ٢٣ ــ ٢٤ انظر ملاحق الكتاب ــ ملحق رقم (٧) .

(٥٠) المصدر السابق ص ٣٣ انظر ملاحق الكتاب ــ ملحق رقم (٨) .

(٥١) ملفات الموظفين المجموعة الأولى مجلد ٣ ص ٢٦ .

(٥٢) ملفات الموظفين . دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٩ ملف ٢٦٥ . ــ انظر الملاحق رقم (٤) .

(٥٣) نفسه .

(٥٤) ملفات الموظفين . دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف ٨٠٨ ــ انظر الملاحق .

(٥٥) مورو بيرجر : المرجع السابق ص ٣٩ .

خاتمة

قبل سنوات من تولى محمد على حكم مصر كانت الو
حكرا على الاتراك والجراكسة والأرمن وغيرهم • ولم يتح للمه
أية فرص لتولى الوظائف • وحين تولى محمد على الحكم
نفس الوظائف ونفس العناصر هى الموجودة • ولم تتخل ه
العناصر قـــط عن توجهاتها السابقة ، فهى دائمـــا أعين
مصالحها الخاصة فى كل الظروف والاحوال وتحاول الحفاظ
طبيعتها البيروقراطية بكل الطرق الممكنة •

فالوظائف الادارية استأثرت بهـــا عناصر الاتراك والأ
الاخرى المقربة من الباشا ، ووظائف جباية الاموال كانت فى
الأقباط منذ القديم وظلوا محتفظين بها خلال عصر محمد على

وقد فشلت هذه العناصر فى مجـــاراة ســـياسة محم
للنهوض بالبلاد بسبب فسادها وتخاذلها . وفى كل مرة كان محمد
على يحاول جذبها اليه لكى تكون على مستوى تحمسه وولائه كان
يصاب بالاحباط لانها لم تكن لها ولاء سوى لمصالحها الخاصـــــة
وحدها •

وكان محمد على يرمى الى تحقيق سياسته نحو الهيمنة
كل شيء ، وكان هؤلاء يحملونه على الاعتقاد بأنه مصـــد

والالهام · وقد نعلمت هذه العناصر من التجربة ان المحافظة على مستوى معين من الانتاج سوف يكون فى النهايه فى صف مصالحها الذاتية ·

وكان كبار الموظفين هم آقوى العناصر وأقربها من الباشا ، لذلك حصلوا على أكبر المغانم والمزايا من وظائفهم ، فتملكوا الأراضى وتحكموا فى الادارة ، وحين حاولوا الانفراد بالسلطة فى مديرياتهم واقاليمهم بادر الباشا الى توجيه اللوم لهم تارة والتهديد بالقتل تارة أخرى ، مما جعل الحياة الوظيفية بالنسبة لهم مغامرة كبرى يحصلون منها على أكبر قدر من المغانم قبل آن تطولهم يد الباشا الذى كان لا يتردد فى الاطاحة بهم وقتما شاء ·

وعلى وجه العموم كانت الحياة الوظيفية تعانى من عيوب واضحة ، أهمها الفوضى والارتباك فى الدواوين ، وشيوع الاختلاس والرشوة والوساطات ، وكثرة التغيير والتبديل بين الموظفين ·

وكأنت مسألة دخول المصريين الى عالم الوظائف فى تلك الفترة غير واردة ، الى أن قرر الباشا ذلك ، عندئذ وجدناهم يثبتون جدارة وكفاءة فى محيط العمل الوظيفى ، ولكنهم فى المقابل كانوا يعانون من العراقيل التى توضع أمامهم فى مجال العمل ·



الملاحق

ملحق (١)

دولاب ١ عين ٥ محفظة ١٠٠ ملف ٣٢٠

ملف « عبد الخالق افندى » كاتب بقلم الرزق

« معروض قوليرى

« ان عبدكم من جملة العبيد المتشرفين بخدامة ولى النعم فى ديوان الرزنامجه وصار لى فيها نحو السبعة واربعون سنة ومن سنة ١٢٣٤هـ(١٨١٨)جعلت كاتب قلم الرزق بمقتضى الارادة السنية والسند الديوانى بالتخليد وكنت موفى خدامة باحسن ما يجب الى أن حصل لى ضعف البصر بتقديره تعالى وصرت عديم المقدرة على الخدمة أعنى بالعمل ومعى أولادى اثنين احدهما الكبير ومجعول له ماهية قديما والآخر حينذاك كان صغير والآن بفضل الله تعالى واجتهادنا باعناته تعالى على حسن تعليمه وقرض الله عليه بالفهم والصلاحية الوافرة وبذلك جارى ادارة العملية المطلوبة بالقلم المذكور بدون تعطيل على أحسن منوال الا أن ولدنا الثانى المذكور لم ترتب له ماهية الى تاريخه مع اقامته واستقامته بالعملية وعبدكم مرتب له احسانات ولى النعم شهرية خمسمائة قرش من ابتدى تنصيبنا بقلم الرزق الى غاية سنة ١٢٥٠هـ(١٨٣٤)بوقت الترتيب الذى حصل فحصل علينا ضم فبمقابلة ما استقطع من ايرادنا بالذى كوى (هكذا) تعلقنا وخرج القلم (هكذا) حصل استقطاع بالديوان وصار الباقى لنا الى الآن شهرى ١٦ فضه ٥٠٤ قرش ».

وحيث أن ولدنا الكبير مرتب له الماهية وولدنا الثاني لم ترتب له الماهية مع اقامته واستقامته بالعملية وقد صار كاتبا مستعدا وقد أوجبنا الطمع فى جانب احسانات ولى النعم بالرجا منه الاحساس العميم أن يجعل له ماهية بمعرفة سعادة رزنامجى أفندى المفخم وعبدكم يشمله الاحسان الكريم بالنظر لحاله يعلن الرأفة بتشريفي بالخدمة المدة الطويلة ولوفائى بالخدمة على ميثاق واحد يرضى ولى النعم كل هذه المدة واحتياجى لفيض المكارم الخديوية الذى عم امثالى ارجو الانعام على بالمقدار المجعول لى مساعدة على معاشى لان لم يكن لى معاش يقوم بى بالجملة ويستبان ذلك جميعه من القيودات لأجل تعييشى فى ظل ولى النعم من قبيل الاحسان كما أنعم على امثالى العبيد الذين قضوا خدمتهم على استقامته واقتعدوا عنها لضرورة والأمر آمر افندم •

توقيع عبد الخالق كاتب رزق قولیری

ملحق (٢)

دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف ٨٣٦

المعلم شكر الله فانوس بديوان المالية

« الطلب المقدم منه لصرف معاش »

« ان عبدكم استخدم بمصالح الميرى كاتب نحو خمسة وعشرين سنة كالمبين اعلاه (٢ سنه فى الخزينة الخديوية ١٢٤١ ــ ١٢٤٢ (١٨٢٥ ــ ١٨٢٦) ، (١ سنة بالدكمة خانة ٢٤٣ (١٨٢٧) ٨ سنوات بديوان عموم المهمات ١٢٤٤هـ ــ ١٢٥١هـ (١٨٢٨ ــ ١٨٣٥) ٣ سنوات بورشة الظهورات ١٢٥٢ ــ ١٢٥٤هـ (١٨٣٦ ــ ١٨٣٨) ٤ سنوات بورشة النجارين ١٢٥٥ ــ ١٢٥٨هـ (١٨٣٩ ــ ١٨٤٢) ٢ سنة بالمعاونة الخديوية ١٢٥٩ ــ ١٢٦٠ هـ ، ٥ سنوات بديوان عموم المالية من سنة ١٢٦١ ــ ١٢٦٥ هـ ، بواسطة حصول العيا ٢٥ سنة ، وآخر الخدمة كانت بديوان عموم المالية بقلم الموازين وصار رفتنا لغاية شس ١٢٦٥ هـ بواسطة حصول العيا بالرمد ومنه حصل فقد البصر جميعه ، وصرنا عرضة للسؤال من أهل الاحسان ، وحيث ان ساحة افندنيا الخديوى هى ملجأ لمن حصل له الفاقة قد تجاسرت باعراض هذا وبه نرجو من المراحلى الداوديه ترتيب معاش لعبدكم حيث من لازمة الارادة الرفق بكل مطر (الاضطرار) بما أن العبد مضى أغلب عمره وفقد بصره بالخدمات الميرية والأمر لمن له الأمر أفندم »

توقيع : شكر الله فانوس

ملحق (٣)

دولاب ٦ عين ٤ محفظة ١٤٤ ملف ٢٥٧١

ملف الحاج على جزره صراف باشا ديوان المالية

المذكور يطلب المعاش · وهذا النص يتناول صورة الخطاب الموجه من ناظر المالية الى رزنامجى مصر فى هذا الشأن ·

النص

« رزنامجى مصر عزتلو بيك

« انه بناء على الانهى المتقدم من ورثة المرحوم الحاج على جزره الذى كان صراف باشا بديوان الماليـــة الملغى والمذكور كان من متقاعدين الرزنامجه جرى الاســـتعلام عن ما لزم ، فوردت افادة الرزنامجه الرقيمة ٢٠ ١٢٨١ هـ بأنه بالكشف المذكور وجد كان مقيد له معاش شهرى ٢٦ فضه ٦٦٦ قرش باعتبار ثلثى ماهيته بحسب مدة استخدامه الذى بلغته أربعة وثلاثون سنة وكسور ولما توفى فى ٢ ق ١٢٨١ هـ جرى ضبط مرتبه بالمحلول لجانب الديوان وجرى تحقيق ورثاه بالروزنامجه كما توضح بالافادة المثنى عنهـــا بشهادة فى ورق متمغة بأختام مذكورين وهم محمد القمحاوى ومحمد عثمان جزره أمنى بالمرور وحسن عيسى مناديلى بسوق الســباعين والحاج شعيب محمد ومحمد عشماوى ومحمد سليمان بالروزنامجه وحسن داود بالضربخانة وعلى الشهادة ضمان بختم السيد بدوى.

غانم شيخ طائفة الصيارف يعترفوا بالشهادة المحكى عنها بأن ورثة المذكور كما الموضح عنهم اعلاه واذا كان فيما بعد يظهر فى شهادتهم خلاف فيكونوا هم المسئولون والمدانون فبناء عليه وحيث الذى خص الزوجه بحسب الفريضة الشرعية شهرى مبلغ ٢٦ فضه و ٤١ قرشا واحدا وأربعين قرش وستة وعشرين فضه ولزم تحريره لحضرتكم لكى من بعد المراجعة على قانون المعاش وما اشتملته عليه الاوراق اذا ما وجد مانع يجـــرى قيد مرتب الزوجة المذكورة باســـمها بالروزنامجه من تاريخه شهرى٢٦ فضه و ٤١ قرشا ومن بعد اجرى التحقيق فى وجودها وعدم زواجها يجرى اليها الصرف كمـــا فى الأصول الجارية بالروزنامجه » ٠

ختم ناظر المالية محمد حافظ

الخميس غرة صفر ١٢٨١ هـ

ملحق (٤)

دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٩ ملف ٢٦٥

محمد أفندى السلامونى مهندس

غرة ش ١٢٦٢ هـ

هذه صورة استجواب جرى للمذكور فى ديوان المالية عام ١٢٦٢ هـ ـ جواب محمد السلمونى ٠

ـ « اما عن دخولنا المدرسة بأى سنة فانه كان فى سنة ١٢٤٤ هـ دخلنا فى ضمن خمسين نفر طلبوا من الجامع الازهر وتعين لكل منا أربعين قرش شهرى وفى سنة ٤٦ ترقيت أونباشه بماهية خمسين قرش شهرى ٠ وفى سنة ١٢٤٧هـ توجهت رفقة مهندسين بخطاب من كتخداى داورى متضمن تعييننا مهندسين بمديرية اسيوط وبأمر أفندينا المشار اليه ومعرفة باشمهندس المديرية تعيينى مهندس قسم الدوير بماهية ١٤٠ قرش وفى سنة ١٢٤٨ حضر جناب سر مهندس واجرى امتحان عموم مهندسين المديرية فحصل لنا الشرف وترقيب الى رتبة صاغ ثانى أعنى بمائتين قرش ماهية وعليق حصان ٠ وفى سنة ١٢٤٩ هـ كان حصل لنا عيا فحضرنا الى المحروسة ودخلنا اسبتالية قصر العينى بموجب أمر الشورى فلما حصل الشفا اقمت بالقناطر الخيرية وصار تعيينى بمديرية نصف ثانى قبلى بدل محمد أفندى المليجى بأمر سر منهدس فأقمت مهندس أعين قنا وقفط من سنة ١٢٥٠هـ

الى سنة ١٢٥٣ هـ حين انقســمت المديرية الى مديريتين زمنا المستخدمين فصار تعييني مهندس قسمى اسنا والسلمية بمعرفة باشمهندس • وفى صفر ١٢٥٥ هـ عرفنا اننا مرفوتين فعرضـنا القضية على الباشمندس أفادنا ان نمر على اشـغالنا ونرسـل الكشوفات والجرانيل بأوقاتها وعرفنا اذ لم يكن رفتنـا بمعرفة المدير انما هو بأمر ديوان المدارس وصارت المكاتبة بينه وبين المدير وبين المدارس وبين المعاونة واخير بعد أربعة أشهر حضر أمر المدارس بحضورنا فحضرنا ولم نأخذ استحقاقنا ثلاثة شهور خدمة بالمديرية وشهر فى الانتظار فأقمنا فى الديوان بدون ماهية وصار الاعراض منا من جملة مهندسين الى الاعتاب فصدر الامر العالى تعيين المهندسين بدون خدمة بنصف ماهية فتحرر من الديوان الى مدير اسنا بطلب كشف عن مقدار ماهيتنا والافادة عن اسباب رفتنا أنه بمـوجب الترتيب الجديد وكشف عن مقدار استحقاقنا ولا كنا فى صـدر الجواب بنشكي بأن صارت لنا مخالفة له فيما يأمرنا به بخصوص المصلحة فلما حضرت الافادة من أحمد أفندى شاكر مدير اسـنا صار التوقف فى قيدنا بنصف ماهية فأعرضنا لسعادة أفندم البيك مدير المدارس فأمر سعادة بك ناظر القسم سابق فأجرى امتحانى فصار امتحاننا بحضرة أزهرى افندى وهبى افندى وعصمة أفندى رجال القلم وصار تعييني مهندس بمديرية نصف ثانى وسطى بدلا عن محمد أفندى الهوارى مهندس قسمى قلوصنا وبنى مزار بمقتضى أمر من ديوان المدارس عام ١٢٥٩ هـ فأقمت بالمديرية المذكورة قايم باشغالى كالوصـــول فحضر أمر المدارس شرع على خطاب مفتش هندسة وجه قبلى مقيدة حيث انى كنت بمديرية اسنا ومن المعلوم ادرى عمليتها وقد صار فى (هكذا) محمد أفندى المليجى أومور (هكذا ـ يقصد أمور) مغايرة للوصول فيصير رفتنا من مديرية نصف ثانى وسطى وتوجهنا من طرف سعادة مدير عموم وسطى الى

طرف سعادة مدير عموم قبلى فصار الامر كما ذكر وتقيدنا بدلا عن محمد افندى المليجى مهندس اقسام اسنا وأدفو واصوان فصرت قايم باشغالى فى هذه الاقسام فى عمارات وعمليات من سنة ١٢٥٨هـ ـ الى سنة ١٢٦٠ هـ لم يحصل منى أدنى سقامه بهذه الجهات غير أنه كان بأقسام اسنا خمسة قناطر وكانوا بأقسامى داير بهم العمارة ابتداها ١٢٥٩ حتى انتها منها أربعة قناطر فى سنة ١٢٦٠ هـ وكنت مارر على ورش الأحجار وملاحظه البنا مع مرورى على عملية الترع والجسور والاقسام ثلاثين ساعة من اسنا الى أصوان يكون مبلغهم قدر ستين ساعة شرق غرب وكنت منفرد فيها وحدى فبداعى كثرة المرور منا ليل نهار وكثرة حرارة تلك الجهة قد حصل لنا رمد فصار شبيه ضعف بصر فمن ذلك قد صار رفتنا بجملة سبعة مهندسين رفتوا من الوجه القبلى والاقاليم الوسطى فى آن واحد بمعـــرفة مفتش هندسة وجه قبلى وحضرنا الى الديوان حكم الطلب فصار قيدى أنا وأحمد افندى قنديل الذى رفتنا سويه من مديرية اسنا بنصـــف ماهية بالديوان اعنى مائة فرش وفضلنا فى انتظار الخدامة فصار توجيهى الى قنطرة القرينين بدل تامر افندى ابراهيم حـــكم طلب سعادة سر مهندس بأمر ديوان المدارس وكان توجهنا فى ١٢ صفر ١٢٦١ هـ فلحد الآن لم يصير لنا تمام ماهية وحيث أن أخينا أحمد أفندى قنديل تعيين له معاش بديوان الرزنامجه حكم اخوانه الذين رفتوا معنا فها نحن نرجو اما أن يصير قيدنا بمعـــاش حـــكم أقرانتـــا » .

والامر لمن له الامر

مهندس

محمد السلمونى

ملحق رقم (٥)

(ملف خدمة) (١)

نوبار باشا رئيس مجلس النظار

اسمه الأصلى نوبار أفندى . اول استخدامه كان بمأمورية فى باريس ١٨٤٢ (١٢٥٨ هـ) . ثم صدرت ارادة سنية بتاريخ ٤ ج ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤) نمرة ٢٨ هذا نصها (بما انى قد الحقت بمعية مترجمى خسرو بك ، نوبار افندى صهر بوغوص بك المتوفى واخو شارلو بك المتوفى مترجمى السابق مع الانعام عليه برتبة بكباشى فيصير قيد ماهيته وسائر مرتباته فى دفاتر الخزينة كأمثاله البكباشية الملكيين وصرف ما يستحق صرفه اليه كلما استحق ذلك وارسال نيشان رتبة البكباشى الملكى الخاص به) وبعد ذلك وجهت رتبة قائمقام بارادة سنية صادرة فى ٩ ص ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦) ثم جعل أميرالاى بارادة سنية فى ١٨ ج ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩) وعين باش مترجم بارادة خديوية فى ٢٥ ص ١٢٦٧ هـ (١٨٥١) ، ثم استقال نوبار باشا وصدرت ارادة سنية للمالية فى غرة ل ١٢٦٩هـ (١٨٥٣) بقبول استقالته وفصله من المالية اعتبارا من آخر شهر رمضان ١٢٦٩ هـ (١٨٥٣) ومن هذا التاريخ لغاية شوال ١٢٦٩هـ خالى الخدمة ومن ١٢ منه عين بديوان التجارة وصدرت ارادة سنية للديوان المشار اليه فى ١٢ شوال ١٢٦٩ هـ (١٨٥٣) هذا نصها :

---

(١) أنظر ملفات الموظفين . دفتر رقم ١ المجموعة الأولى من المستخرج من ملفات ربط المعاشات الملكية . مجلد ٣ ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .

« قد عينا نوبار بك واخاه أراكل بك ليكونا وكيلين عنا فى التجارة ، الاول فى فينا والثانى فى برلين ، وهما مرسلان لأجل سفرهما الى مأموريتهما وخصصنا لنوبار ٢٠٠ كيسه ، ولا راكل بك ١٥٠ كيسه أقجة سنويا ، فاعتبار من هذا التاريخ يقيد ذلك ويؤشر به فى خزينة التجارة وعليهما أن يبادرا بتحويل ماهيتهما التى تستحق لهما على محال التجارة لصرفها اليهما حسب الأصول» ·
وبعد عودتهما من مأموريتهما صدرت ارادة سنية الى ديوان التجارة فى ١٩ ص ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤) باحالتهما الى التقاعد بربع ماهية اعتبارا من محرم ١٢٧١ هـ (١٨٥٥) وصرح لهما بأن يتوجها محل ما يراه ويقيما محل ما يرغبان مع اعطائهما معاشهما كل ما يستحق لهما وبقيا فى التقاعد لغاية شعبان ١٢٧١ هـ (١٨٥٥) ·

ثم عين نوبار بك بالمعية بأمر عال صادر فى ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦) ، ثم عين بمجلس القومسيون والوابورات ، ثم مديرا لمصلحة السكة الحديد وفصل بارادة سنية ١٢٧٥ هـ (١٨٥٩) ·

وفى ١٨٦١ عين مترجما للجناب العالى الخديوى برتبة ثانية متمايزة ، ثم رتبة فريق باسم سعادة نوبار باشا باش مترجم · ثم فصل ونقل على ديوان عموم الاشغال حيث عين ناظرا للاشغال· ثم ناظر للخارجية ثم المالية ثم ناظرا للخارجية مرة ثانية لغاية ٢ يناير ١٨٧٦ · وفصل بأمر عال · وكان مرتبه ١٢٥٠٠ قرشا · وبلغت مدة خدمته ٣٠ سنة وشهور · وقد وجد بين أوراق الملف خطاب محرر من ناظر المالية الى دولة رئيس مجلس النظار محمد شريف باشا جاء فيه :

« ان دولة نوبار باشا عند عـــودته من أوربا لطلب المعاش جرى الاستعلام من الدفتر خانه بتاريخ ٧ صفر ١٣٠٠ هـ (١٨٨٤) عن مدد خدماته وفى اثناء ذلك عين دولته عضوا بقومسيون قوانين المجالس المحلية ولما كانت هذه المأمورية على وشك الانتهاء قدم دولته طلبا للمالية بترتيب معاش له » ٠

ملحق رقم (٦)

(ملف خدمة) (١)

محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية

كان من تلامذة السوارى ، سافر الى فرنسا ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤) عاد الى مصر ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩) ، ألحق بمعية رئيس رجال الجهادية عام ١٢٦٦هـ (١٨٥٠) ، رقى الى رتبة اليوزباشى ، وفى ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢) استعفى لكونه متوجها الى الآستانة لأجل الحصول على ميراث والده ، وبعد عودته الى مصر عين ١٢٧١ هـ (١٨٥٥) بكباشى محمد شريف ، ثم رتبة اميرالاى باسم شريف بك .

ثم فصل واخرج من السلك العسكرى . وفى ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧) ألحق بالمعية السنية ، ثم أعيد الى العسكرية . ثم رقى الى رتبة أمير اللواء سعادة شريف باشا . وفى ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨) ألحق بالمعينة السنية ثم فصل فى هذه السنة وعين ناظرا لديوان الخارجية . ثم فصل ١٢٧٧ هـ (١٨٦١) وعين رئيسا لمجلس الأحكام . وفى ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣) عين ناظرا للخارجية برتبة فريق تقلد بعد ذلك عدة وزارات .وعين للداخلية والخارجية ورئيسا لمجلس النظار وناظرا للداخلية .

---

(١) انظر ملفات الموظفين . دفاتر (١) و (٢) . المجموعة الأولى من المستخرج من ملفات ربط المعاشات الملكية . المجلد «٣» ابتداء من ١٨٨٣ لغاية ١٨٨٦ ص ٩ ــ ١٠ .

احيل دولته الى المعاش ١٨٨٤ وكان مرتبه ١٢٥٠٠ قرش بلغت مدة خدمته ٣ يوم و ٥ شهور و ٣٢ سنة وربط له ٨٣٣٣ قرشا و ١٠ باره معاشا ٠

هذا وقد ذكر في الاستمارة التى حررها دولته بطلب استبدال معاشه بأطيان زراعية ، ان اسمه محمد شريف باشا بن أحمد سعيد وجهة مولده استانبول وتاريخ ولادته ٢٧ نوفمبر ١٨٢٦ ٠

ملحق رقم (٧)

(ملف خدمة) (١)

محمد سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب

دخل الخدمة ١٨٥٧ بوظيفة ناظر قسم قلوصنا بمديرية المنيا باسم محمد افندى سلطان ، وفى سنة ١٨٥٩ عين وكيلا لمديرية بنى سويف . وفى ١٨٦٣ عين مديرا لاسيوط باسم محمد بك سلطان وفى سنة ١٨٦٤ عين مديرا للغربية وفى سنة ١٨٦٦ عين مديرا للجفالك والعهد السنية قبلى التابعة للدائرة السنية ثم عين وكيلا لتفتيش الاقاليم القبلية ، وانعم عليه سنة ١٨٧٠ برتبة ميرميران ، وفى سنة ١٨٧٢ جعل مديرا لعموم الاقاليم القبلية وأخيرا كان وكيل التفتيش المذكور . وفصل فى تلك السنة وبقى خالى الخدمة الى أن عين سنة ١٨٧٤ مفتشا لجفالك المنيا ثم فصل سنة ١٨٧٥ وبقى خالى الخدمة الى أن عين ١٨٧٦ مفتشا لجفالك المنيا مرة ثانية . وفى سنة ١٨٧٩ عين مفتشا للاقاليم القبلية ثم فصل فى آخر السنة المذكورة وبسبب الغاء التفتيش . وفى سنة ١٨٨٠ عين عضوا بقومسيون تعديل الضرائب .

---

(١) انظر ملفات الموظفين . دفاتر (١) و (٢) المجموعة الأولى من المستخرج من ملفات ربط المعاشات الملكية . المجلد (٣) ص ٢٣ ــ ٢٤ .

ومن أول سنة ١٨٨٢ عين رئيسا لمجلس شورى النواب وفصل سنة ١٨٨٣ بسبب الغاء المجلس · توفى ١٨ أغسطس عام ١٨٨٤ بلوكاندة ايفان بمدينة جزار ببلاد النمسا · وكان مرتبه ١٢٥٠٠ قرش وربط لورثته مبلغ ١٥٦٢ قرشا و ٢٠ بارة · مدة خدمته ٢١ يوم و ١٩ سنة ·

ملحق رقم (٨)

ملف خدمة (١)

حسن باشا الشريعى ناظر عموم الاوقاف

اسمه الأصلى حسن افندى الشريعى من ابناء العرب كان ناظر قسم قلوصنا ١٢٧٣/١٨٥٧ هـ . عين عضوا بمجلس الأحكام . وانعم عليه بالرتبة الثانية باسم حسن بك الشريعى . وفى سنة ١٨٥٨ عين مديرا للدقهلية ثم مديرا للجيزة وفصل سنة ١٨٦٣ وعين عضوا فى المجلس القبلى مجلس اسيوط . وفى سنة ١٨٦٥ عين عضوا بمجلس مصر وفى سنة ١٨٦٧ كان عضوا بمجلس استئناف مصر ثم عضوا بمجلس بنها ثم عين بتفتيش الفيوم . وفى سنة ١٨٦٨ عين مديرا لبنى سويف والفيوم وفصل فى سنة ١٨٧٠ وبقى خالى الخدمة الى أن عين فى سنة ١٨٧١ رئيسا لمجلس استئناف قبلى بمديرية جرجا . وفى سنة ١٨٧٩ انعم عليه برتبة ميرميران وفى سنة ١٨٨٢ عين ناظرا لعموم الاوقاف ثم فصل فى هذه السنة وعين

(١) انظر ملفات الموظفين . دفاتر (١) و (٢) المجموعة الأولى من المستخرج من ملفات ربط المعاشات الملكية المجلد (٣) ص ٣٥ .

رة ثانية ناظرا للأوقاف وبقى فى هذه النظارة مدة وجيزة وفصل

لأنه كان مسجونا فى مدة الثورة العرابية ثم تقرر بالقومسيون

المشكل لرؤية مواد العصيان الافراج عنه بشرط عدم اقامته فى مصر

بل اقامته ببلده وأخذ عليه تعهد بذلك وان ما قرره القومسيون

ضده لم يكن مسقطا حقوقه فى المعاش ، مدة خدمته ٢٢ سنة .

ملحق رقلى (٩)

« ملف خدمة » (١)

سليمان باشا أباظة ناظر المعارف

اسمه الأصلى سليمان أغا أباظة . كان ناظر قسم منيا القمح بمديرية الشرقية ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧) باسم سليمان اغا أباظة . ثم نقل ناظرا لقسم العابد . وفى سنة ١٨٥٨ معـــاونا للمديرية المذكورة ثم ناظرا لقسم بلبيس باسم سليمان افندى أباظة الى سنة ١٨٦٣ ثم عين فى نفس العام ناظرا لقسم صفط الحنه وفصل فى سنة ١٨٦٤ وعين بالجفالك والعهد السنية بوظيفة مفتش نصـــف الشرقية ثم فصل وبقى خالى الخدمة الى أن عـــين فى ١٨٦٦ فى وظيفته المذكورة بالدائرة السنية . وفى سنة ١٨٦٧ عين مفتشا لقسم أول شرقية . ثم فصل وعين مديرا للغربية برتبة أميرالاى سليمان بك أباظة ثم مأمور لتوطين العربان بمديرية الشرقية وفى سنة ١٨٧١ عين مديرا للقليوبية ، وفى سنة ١٨٧٣ عـــين مـــديرا للشرقية وانعم عليه برتبة مبرميران وفى سنة ١٨٧٥ صار سليمان باشا أباظه ثم فصل فى سنة ١٨٧٦ وبقى خالى الخدمة الى أن عين فى أواخر سنة ١٨٧٩ عضوا بقومسيون تعديل الضرائب بالمالية ،

---

(١) انظر ملفات الموظفين . دفاتر (١) و (٢) المجموعة الأولى من المستخرج من ملفات ربط المعاشات الملكية المجلد «٣» ص ٣٥ .

ثم فصل في أواخر عام ١٨٨١ لكونه انتخب نائبا بمجلس شورى النواب. وفي سنة ١٨٨٢ عين ناظرا للمعارف ثم انفصل لتغيير الوزارة وكان مرتبه الشهرى ٢٥٠٠٠ قرشا نصف ذلك ماهية ونصف الآخر مصاريف . وقد ربط لسعادته ثلث معاش شهرى ٤١٦٦ قرشا و ٢٥ بارة اعتبارا من ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٥ وبلغت مدة خدمته ٢١ سنة وعشرة شهور و ٢٧ يوما .

ـ وبما أن سعادته كان بلقب أباظه

أباظه اسم احدى قبائل الجراكسة فمن الجائز أن يكون جركسى الجنس .

المصادر والمراجع

وثائق غير منشورة : (دار الوثائق القومية بالقلعة) :

ـ وثائق الادارة :

وهى وثائق تركية مترجمة الى اللغة العربية توضح تطور الادارة فى مصر فى عصر محمد على ، وسياسته تجاه الموظفين فى الادارات والدواوين ، وتشتمل على عدد كبير من الاوامر والمكاتبات الى المديريات والمحافظات والاقاليم فى الفترة من (١٨٢٠ ـ ١٨٤٧) ٠

ـ دفاتر المعية ٠

ـ ملخصات محافظ المعية ٠

(وردت أرقامها وتواريخها فى هوامش الفصول) ٠

ـ محافظ الابحاث ٠

ـ محفظة ١٢٠ (الفرمانات السلطانية ٠ فرمان ٤٨٩ ٠ الصادر من السلطان محمود الثانى الى والى مصر ١٨٢٤)

ـ محفظة ١٢١ ٠

ـ ملفات الموظفين : (دار المحفوظات العمومية بالقلعة) :

ملفات ربط المعاشات الملكيه (مجلدان) تحت عنوان :

· المجموعة الأولى من المستخرج من ملفات ربـط المعاشات لمجلد (٣) من ابتداء سنة ١٨٨٣ – ١٨٨٦ ·

هى عباة عن مستخرجات من ملفات الموظفين الكبار تتناول بياة كل موظف منذ التحق بالوظيفة حتى أحيل الى المعاش ، لك من المعلومات المفيدة ·

ت الموظفين :

هى عبارة ٤٤٧٥ ملفا فى الفترة من ١٨٣٠ – ١٨٧٢ محفوظة ؛ دواليب بدار المحفوظات العمومية بالقلعة · وهذه نماذج ط ، وفى الهوامش تفاصيل أخرى كثيرة عنها ·

- دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٦ ملف رقم ٤٦ و ٦٠ ·
- دولاب ٥ عين ١ محفظة ١٠٠ ملف رقم ٣٢٠ ·
- دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف رقم ٨٣٦ و ٨٠٨ ·
- دولاوب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٦ ملف ٧١٥ ·
- دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١٠٨ ملف ٨١٥ ·
- دولاب ٨ عين ٢ محفظة ١٧٩ ملف ٣٧٧١ ·
- دولاب ٦ عين ١ محفظة ١٢٣ ملف ١٧٤٦ و ١٧٦٢ ·
- دولاب ٥ عين ٣ محفظة ١١٠ ملف رقم ٩٢٢ ·
- دولاب ٥ عين ٢ محفظة ١٠٧ ملف ٧٤٦ ·
- دولاب ٥ عين ١ محفظة ٩٩ ملف ٢٦٥ ·

وثائق منشورة :

– تقرير يعرض على المسامع الكريمــة عن السائر بالدواوين الحكومية التى كانت منصوبة حتى عام ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤/١٨٢٥) موجـــود بدار الكتب المصرية (تحـــت رقم ايداع ٢٤٥ و ٢٤٦ تقارير) ٠

المراجع العربية

- أحمد تيمور باشا : تراجم اعيان القرن الثالث عشر . القاهرة ١٩٤٠ .

- أحمد فتحى زغلول : المحاماة ، القاهرة ١٩٠٠ .

- جمال الدين الشيال (دكتور) : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على . القاهرة (د.ت) .

- حسن الباشا (دكتور) : الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية (عدة أجزاء) . القاهرة ١٩٦٦ .

- راشد البراوى (دكتور) ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث . (الطبعة الرابعة ـ القاهرة ١٩٤٩) .

- رمزى تادرس : الأقباط فى القرن العشرين . (ثلاثة أجزاء) القاهرة عام ١٩١١ .

- رؤوف عباس حامد (دكتور) : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة . القاهرة ١٩٧٣ .

- زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية . الجزء الأول القاهرة ١٩٤٩ .

- شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر فى عام ١٨٠١ • القاهرة • ١٩٣٢ •
- صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية • مكتبة مدبولى • القاهرة (د•ت) •
- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار جـ٤ • القاهرة ١٣٣٢ هـ •
- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على • الطبعة الثالثة • القاهرة ١٩٥١ •
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر • الطبعة الثانية • القاهرة ١٩٨٦ •
- عبد السميع الهراوى : لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر • الكتاب الأول الصادر عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية • القاهرة ١٩٦٣ •
- على بركات (دكتور) : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية • القاهرة ١٩٧٧ •
- على مبارك باشا : الخطط التوفيقية • الجزء الثانى عشر • مطبعة بولاق القاهرة • (د•ت) •
- عمر طوسون : البعثات العلمية فى عصر محمد على (القاهرة)• (د•ت) •
- فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء (الجزء الخامس) • الاسكندرية ١٨٩٩ •
- محمد فؤاد شكرى (دكتور) ، عبد المقصود العنانى وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) • القاهرة ١٩٤٨ •

المراجع المترجمة :

- ادوار جوان : مصر فى القرن التاسع‌عشر ترجمه محمد مسعود . القاهرة ١٩٣١ .

- الكونت استيف : النظام الادارى والقضائى فى مصر العثمانية (وصف مصر) . الكتاب الأول . ترجمة زهير الشـــايب . الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٧٩ .

- ج . د . شابرول : دراسة فى عادات وتقـــاليد سكان مصر (وصف مصر) . الكتاب الأول . ترجمة زهير الشـــايب . الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٧٩ .

- كلوت بك : لمحة عامة الى مصر . جزءان . ترجمة محمد مسعود القاهرة (د.ت) .

- مورو بيرجر : البيروقراطية فى مصر . ترجمة د . محمد توفيق رمزى . القاهرة ١٩٥٩ .

- هاملتون جب ، هـارولد بوون : المجتمع الاســـــلامى والغرب (جزءان) ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخر . القاهرة ١٩٧١ .

ـ هيلين آن ريفيلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر . ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصـــطفى ومصطفى الحسينى . القاهرة ١٩٦٨ .

ـ لانكريه : الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين (وصف مصر) . مجلد (٥) . ترجمة زهير الشايب . الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٧٩ .

كتب أجنبية :

— Heyworth, Dunne : An Introduction to the history of Education in Modern Egypt. (London 1938).

— Lane, E. W. : The manners and Customs of Modern Egyptian, (London, 1944).

- Crouchley : The economic development of Modern Egypt. (Bristol 1938).

— Milner, A. : England in Egypt, (London, 1893).

فهرس

صدر من هذه السلسلة

١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية

شكرى القاضى

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير

د. نبيل راغب

١٣ ـ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

د. عبد العظيم رمضان

١٤ ـ مصر فى عصر الولاه

د. سيدة اسماعيل كاشف

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الاسلامى

د. على حسن الخربوطلى

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر

د. حلمى احمد شلبى

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى

د. محمد نصر فرحات

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية

د. على **السيد محمود**

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين

د. احمد محمود صابون

٢٠ ـ المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى

د. محمد أنيس

٢١ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ١

توفيق الطويل

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر

جمال بدوى

٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج٢

توفيق الطويل

٢٤ ـ الصحافة الوفدية

د . نجوى كامل

٢٥ ـ المجتمع الاسلامى

ترجمة : د . عبد الرحيم مصطفى

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة

د . سعيد اسماعيل على

٢٧ ـ فتح العرب لمصر ج١

ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ ـ فتح العرب لمصر ج٢

ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ ـ الموظفون فى مصر فى محمد على

د. حلمى أحمد شلبى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٥٣٢٩

ISBN ـ ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٢٢١٠ ـ ٦

هذا الكتاب يتناول فترة خطيرة من تاريخ مصر هى فترة عصر محمد على ، التى تغيرت فيها التربة الاقتصادية والاجتماعية تغييراً جذرياً بتغيير علاقات الانتاج ، واستقرار حق الملكية الكاملة فى يد طبقة كبار الأعيان لأول مرة فى تاريخ مصر الطويل ، وبنظام الاحتكار الذى أصبح محمد على بمقتضاه التاجر الوحيد والصانع الوحيد .

وقد عنى الدكتور حلمى أحمد شلبى فى هذه الدراسة بتتبع تطور الوظائف قبل عصر محمد على ، ودراسة الجهاز الادارى ، متناولاً كبار الموظفين وصغارهم فى الدواوين الحكومية ، وعيوب الادارة وظواهرها المرضية .

كذلك اهتم اهتماماً خاصاً بدراسة التركيب الاجتماعى لجهاز الموظفين فى ذلك العصر ، وانتماءات الموظفين العرقية ، وكفاح المصريين لتولى الوظائف الحكومية من يد العناصر الأجنبية التركية والشركسية والأوربية ، والصعوبات التى واجهتهم .

١٥٠ قرشـــا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب